**دولـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة**

**ليبيـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــا**

وزارة التعليم العالـــــي والبحث العلمـــــــــــــــي

الأكاديميـــة الليبيـــــــة للدراســـات العليا

مدرسة الدراســـــات الإستراتيجية والدولية

قسم الدراســـــــات الإقليمية والدولية

شعبة الدراسات الأمريكية

بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل الإجازة العالية (الماجستير) في الدراسات الإقليمية والدولية

**بعنوان**

# العلاقات الأمريكية _ الأوروبية "الواقع وآفاق المستقبل"

# خلال الفترة الزمنية 1990م-2011م.

إعداد الطالب:

عثمان عبد المقصود عبدالسلام

**إشراف الدكتور: كمال سالم الشكري**

الفصل الدراسي:2015م-2016م.

بسم الله الرحمن الرحيم

اقرأ وربك الأكرم * الذي علم بالقلم * علم الإنسان ما لم يعلم

صدق الله العظيم

القرآن الكريم

سورة العلق الآيات(3-4-5)

# الإهداء

إلى سر الوجود ولحن الخلود، إلى نبع الحنان وأرض الأمان ، إلى النهر الجاري بالخير والعطاء إلى من بيدها مفتاح الجنان إلى عشقي الأبدي، إلى من كانت دعواتها بعد الله سبب نجاحي.

( **أمي** الحبيبة أطال الله في عمرها)

إلى روح **والدي** الطاهرة غفر الله له وأسكنه فسيح جناته.

إلى **أخي** الذي كانت لنصائحه دوراً حتى أحقق نجاحاتي.

إلى **زوجتي وأولادي** أطال الله في أعمارهم .

أهدي ثمرة جهدي

**الباحث**

# كلمـــة شكـــر

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واهتدى بهداه إلى يوم الدين وبعد.

في نهاية هذا العمل هناك كلمة حق يجب أن تقال بحق الدكتور الفاضل**(كمال سالم الشكري)** الذي عهدته أخاً لي بنصحه وإرشاده وتواضعه وحبه لعمله والمثابرة بخالص النية في القول والعمل ، حيث لازمني في بحثي هذا بحرصه وتوجيهه لي ، ليظهر بالمستوى المطلوب ، حيث قدم لي أراء وتحليلات قيمة لإنجاح هذا العمل ، فله مني كل الحب والتقدير والاحترام على صبره وسعة صدره معي ، فجزاه الله عني خير الجزاء ، وجعل الله هذا العمل في ميزان حسناته ، كما لا يفوتني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى السيد عميد مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية وكافة أعضاء هيئة التدريس بها.

**الدكتور الفاضل وفقكم الله ولكم مني كل الاحترام والتقدير.**

**الباحث**

**المحتويات**


| العنوان | رقم الصفحة |
|---|---|
| الآية الكريمة | أ |
| الإهداء | ب |
| كلمة شكر | ج |
| المحتويات | د |
| المقدمة | 1-8 |
| **الفصل الأول: العلاقات الأمريكية – الأوروبية** | 9- 40 |
| المبحث الأول: العلاقات السياسية والدفاعية الأمريكية- الأوروبية | 10 |
| المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية- الأوروبية | 13 |
| أولاً: الاختلافات والتناقضات السياسية | 15 |
| ثانياً: مستويات التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في العلاقات الدولية | 18 |
| المطلب الثاني: العلاقات الدفاعية الأمريكية- الأوروبية | 21 |
| المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية- الأوروبية | 28 |
| المطلب الأول: التنافس الاقتصادي الأمريكي- الأوروبي | 29 |
| أولاً: الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية | 33 |
| ثانياً: تأثير الأزمة المالية على العلاقات الأمريكية- الأوروبية | 34 |
| المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الأمريكية الأوروبية والمشاكل التي تواجهها | 35 |
| **الفصل الثاني: الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية تجاه قضايا الشرق الأوسط** | 41- 75 |
| المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية- الأوروبية تجاه حرب العراق | 42 |
| المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه حرب العراق | 44 |
| أولاً: حرب الخليج الثانية 1991م. | 45 |
| ثانياً: حرب العراق 2003م. | 47 |
| المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية تجاه حرب العراق | 53 |
| أولاً: الفريق المعارض للغزو الأمريكي على العراق | 56 |

| | |
|---|---|
| ثانياً: الفريق المؤيد للغزو الأمريكي على العراق | 58 |
| الدور الأوروبي ما بعد الحرب على العراق | 58 |
| المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني | 59 |
| المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني | 62 |
| المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني | 70 |
| **الفصل الثالث: مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية** | 106–76 |
| المبحث الأول: الأدوار المطروحة لمستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية | 77 |
| المطلب الأول: استمرار العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية بين التبعية والشراكة | 79 |
| المطلب الثاني: تغير شكل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية | 86 |
| المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية | 91 |
| المطلب الأول: عوائق الإستراتيجية الأمريكية | 93 |
| المطلب الثاني: عوائق الإستراتيجية الأوروبية | 97 |
| الخاتمة والاستنتاجات | 107 |
| التوصيات | 110 |
| المراجع والمصادر | 112 |

**المقدمـــة**

إن المتتبع لمسار العلاقات الأمريكية – الأوروبية يجد أنها تتميز بطبيعة خاصة ، حيث يغلب عليها منذ أكثر من قرن من الزمان اعتبارات التقارب السياسي والاقتصادي والأمني وهو ما أدى إلي تقارب وتكامل واضح في الأدوار على المستوى الدولي والإقليمي .

إن تلك العلاقات في مجملها ليست رهناً بالمتغيرات على الساحة الدولية ، إذ أن معظم التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لم تترك أثراً سلبياً على مسار التحالف التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول أوروبا الغربية لأن ألمانيا في بداية القرن العشرين لم تكن حليفها، بل زادت من تقاربها.

ورغم إن مسار العلاقات الأمريكيةـ الأوروبية منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي وتوحد ألمانيا ، كان قد شهد منحنىً جديداً مبنياً على تحرك الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منفرد على الصعيد الدولي في مختلف بؤر الصراع إلّا أن تلك العلاقات لا تسير على وتيرة واحدة ، فهي في مد وجزر دائمين ، حيث من الممكن أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بالاستغناء عن حلفائها الأوروبيين من أجل خوض حرب ، إلا أنها بحاجة إلي جميع الأطراف لكي تكسب السلام وتحقق الاستقرار في تلك المناطق التي شنت من أجلها الحروب.

حيث ما كادت الحرب الباردة أن تنتهي حتى ظهرت الاختلافات في الرؤى والأهداف في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، وهذه الاختلافات متباينة في المواقف من بعض القضايا العالمية ، من نظرتهما إلي النظام العالمي الجديد المتكون في هذه الفترة (منذ بداية عقد التسعينات من القرن المنصرم) والبيئة الأمنية الناجمة عنه ، وترجع إلى جملة من الأسباب لعل أبرزها زوال الاتحاد السوفيتي الذي كان يمثل تهديداً للطرفين ، وظهور الولايات المتحدة بمظهر القوة التي لا تحتاج إلي دعم الآخرين ، ونجد إن أوروبا ترجح عدم استخدام القوة والعنف وتلجأ إلى حل المشاكل عن طريق القانون والتفاوض والطرق السلمية ، بينما ترجح أمريكا سياسة القوة والغطرسة ، بالإضافة إلي تعامل الأخيرة مع الدول الأوروبية كتابع بينما ترى أوروبا أن لها حق الشريك فبعض البلدان الأوروبية ترى

أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية لا تخولها لاحتكار القرار الدولي وأن أوروبا قطباً أخر في العالم يجب أن يحسب له حساب ، كل ذلك جعل بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا تحاول اتباع سياسة استقلالية للابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والخروج من إطار الحلف الأطلسي ، حيث عملت هاتان الدولتان بالإضافة إلي بلجيكا من أجل تشكيل منظمة أمنية ربما تكون بديلة للناتو وذلك من خلال دمج جيوش هذه الدول الثلاثة لوضع أساس صناعة عسكرية أوروبية مشتركة.

**أهمية البحث:**

تكمن أهمية البحث من وجهة نظر الباحث في التالي:

* قلة المراجع في المكتبة الليبية والعربية التي تتناول موضوع العلاقات الأمريكية-الأوروبية في واقعها وآفاقها المستقبلية .

* محاولة الباحث كشف محاولات بعض الدول الأوروبية ترسيخ نفسها بوصفها لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية.

*إن دراسة العلاقات الأمريكية الأوروبية في مختلف حالاتها من تقارب وتباعد أمر مهم لنا نحن بلدان جنوب المتوسط لما لهذه العلاقات من انعكاسات وتداعيات على دولنا.

**أهداف البحث:**

يهدف البحث إلي دراسة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في ضوء المتغيرات الدولية والبحث بالآفاق المستقبلية لهذه العلاقات ، وتتجلى هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:

1- توضيح نقاط الاختلاف والالتقاء بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

2- توضيح الأصوات المؤيدة والمعارضة للسياسة الخارجية الأمريكية داخل الدول الأوروبية.

3- تسليط الضوء على جهود بعض الدول الأوروبية لإقامة نظام أمني مستقل عن الحلف الأطلسي.

4- تحليل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ، وبيان كونها علاقة تبعية أم علاقة شراكة.

**إشكالية البحث:**

يسعى الباحث إلى تقصي وقائع العلاقات الأمريكية – الأوروبية برؤية تحليلية وانعكاسات الأحداث ومجريات الأمور على هذه العلاقات.

من هنا تثار جملة من التساؤلات عن حقيقة هذه العلاقات تتمثل في تساؤل رئيس هو:

هل يمكن أن تحيد العلاقات الأمريكية الأوروبية عن مسارها إذا ما طرأت تغيرات على السياسة الخارجية للطرفين ؟

لينتج عنه تساؤلات فرعية وهي:

هل عدم اتفاق الدول الأوروبية على سياسة موحدة هو سبب سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على القرار العالمي؟

هل الدول الأوروبية تابعة للقرارات الأمريكية؟

ما مدى قدرة الدول الأوروبية على إنشاء منظمة عسكرية تخص أوروبا وحدها؟

ما هي أهم السيناريوهات المستقبلية للعلاقة بين القوّتين ؟

**فرضية البحث:**

يطرح البحث فرضية أساساً مفادها ( أن التغير في السياسة الخارجية الأمريكية أو الأوروبية يؤثر في مسار العلاقات بينهما).

وتأتي بعد ذلك مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

* التنافس والاختلاف بين الدول الأوروبية هو أحد الأسباب الهامة لسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على صنع القرار العالمي.

* عدم قدرة الدول الأوروبية على حل الكثير من المسائل الداخلية إلاّ من خلال حلف الناتو.

* إن مستقبل العلاقات الأمريكية–الأوروبية لن تؤثر فيه بعض الخلافات وستستمر على سابق عهدها.

**منهج البحث:**

سوف يتم في هذ البحث الاستعانة بالمناهج التالية:

– المدخل التاريخي: سوف يتم استخدام هذا المدخل في دراسة جذور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والمراحل التاريخية التي مرت بها هذه العلاقة.

– المنهج الوصفي التحليلي: سوف يتم استخدام المنهج التحليلي لدراسة التطورات التي حدثت في فترة الدراسة التي لها علاقة بموضوع البحث من خلال تحليل مدى تأثر علاقات الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكيف أثرت هذه التحديات في العلاقة بينهما؟

– المنهج المقارن: سوف يتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة السياسات التي تتخذها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية ومدى تأثيرها في العلاقات بينهما.

**حدود البحث:**

الحدود المكانية: والمتمثلة في دولة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بحدودها الجغرافية والسياسية.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة في العلاقات الأمريكية–الأوروبية ضمن فترة زمنية محدودة تبدأ من سنة 1990م. حتى 2011م.

وسبب اختيار عام 1990م. بداية لفترة الدراسة هو انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وتوحيد ألمانيا ، أما اختيار عام 2011م. لانتهاء الدراسة وهي بروز الأصوات

المخالفة للسياسة الأمريكية خصوصاً في موضوع ليبيا وسوريا والملف النووي الإيراني والعراق.

**ما سيضيفه هذا البحث:**

سيتم من خلال هذه الدراسة أو تحليل العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي ، وانتهاء الحرب الباردة ، وما مرت به هذه العلاقة من مد وجزر دائمين ، وإمكانية استغناء الولايات المتحدة الأمريكية عن حلفائها الأوروبيين من أجل خوض حرب ، الأمر الذي نتج عنه اختلافات في بعض الأحيان بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إتجاه القضايا الدولية ، كما أن هذه المرحلة تميّزت بتحول العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من مرحلة التحالف إلى مرحلة التنافس ، لاسيما في مسألة البناء المؤسسي الاقتصادي لأن لحوض المتوسط والمتمثل في الأورو متوسطية والاتحاد من أجل المتوسط وغياب الدور الأمريكي في هذا النسق ، ومن مرحلة التابع إلى مرحلة الشريك الأمر الذي يشير إلى أن مقتضيات السياسة الدولية لا تعتمد مبدأ الصداقة الدائمة ، أو العداوة الدائمة ، كما سيتم التعرض إلى أهم السيناريوهات المستقبلية لتطور العلاقات الأمريكية – الأوروبية ، والعوائق التي قد تواجه الشراكة بين الجانبين.

**الدراسات السابقة:**

1- **نوري محمد إبراهيم**، والمعنونة تحت اسم **الإستراتيجية الأوروبية بعد الحرب الباردة والمتغيرات الدولية** رسالة ماجستير غير منشورة، عن مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية بأكاديمية الدراسات العليا عام 2011م.

خلصت هذه الدراسة إلي النتائج المهمة التالية:

أ- إن أوروبا في حاجة لمنطقة جنوب المتوسط تؤكد من خلالها حضورها الدولي الفاعل والمؤثر في تقرير مصير السياسات الإقليمية من أجل ضمان السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ب- إثارة كل التحولات والتغيرات التي شهدها العقد الأخير من القرن الماضي مخاوف القوى الأوروبية من تزايد الهيمنة الأمريكية على العالم ،الأمر الذي أبدى خلاله الأوروبيون عموما الحد الأقصى من القلق وهذا ما يفسر ظهور محاولات جادة من جانب الاتحاد الأوروبي لخلق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلي فتح المجال أمام ظهور تنافس في مناطق عديدة من العالم .

ج- تسعى الدول الأوروبية إلي طرح تصوراتها الخاصة عبر إقامة شراكة تشمل كافة المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والتجارية والثقافية.

2- **عبدالله سعد راشد** والمعنونة تحت اسم **مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتحديات السياسية والأمنية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، عن مدرسة الدراسات الإستراتيجية والدولية بأكاديمية الدراسات العليا عام 2009م.

خلصت هذه الدراسة إلي أن الاتحاد الأوروبي بالرغم من النجاحات التي حققها على الصعيدين المالي والاقتصادي إلاّ إنه لم يستطع تجاوز بعض الصعوبات السياسية والتحديات الأمنية بسبب طبيعة النظام السياسي الدولي المتمثلة في اختلاف الأهداف وتضارب المصالح من جهة، وعدم فاعلية السياسات التي تعامل بها الاتحاد الأوروبي مع هذه التحديات من جهة أخرى.

كما أن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وأجهزته المختلفة استطاعت مواجهة التحديات السياسية والأمنية انطلاقاً من مبدأ التعاون المشترك وحرص الدول الأعضاء على اتباع سياسات استراتيجية في التصدي للمخاطر والتهديدات السياسية والأمنية المحدقة بها.

3- سالمة عبد السلام المنصوري **الدور الدولي الأوروبي للاتحاد الأوروبي "تحليل للأفاق المستقبلية"**، رسالة ماجستير" غير منشورة"، عن مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية بأكاديمية الدراسات العليا، عام 2010م.

خلصت هذه الدراسة إلى اعتبار الولايات المتحدة الأمريكية منطقة غرب أوروبا خط الدفاع الأول لها ، فهي الشريك الرئيسي للاتحاد الأوروبي وتعتبر شبكة العلاقات بينهما وثيقة ، وبشكل خاص في جملة من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

**التعريفات الإجرائية:**

**الإستراتيجية:** هي كلمة يعود استخدامها إلى الإغريق ، strato وتعني الجيش أو الحشود العسكرية لكنها لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال حكراً عليهم دون سواهم من الشعوب التي عرفت القتال والحرب بصيغة أخرى أو على مستوى معين.

ولقد جاء في قاموس أوكسفورد بأن الإستراتيجية فن القائد العام وكذلك فن عرض وتوجيه الحركات العسكرية الكبيرة والعمليات للحملة ، وأنها تتميز عن التعبئة التي هي إدارة القوات في المعركة أو عندما يكون وجود العدو مباشراً.

في حين جاء في قاموس للعلوم السياسية بأن الإستراتيجية هي خطة عمل لدحر عدو أو لتحقيق هدف ما ، وتشير الإستراتيجية إلى خطة شاملة للأمد الطويل وتتألف من سلسلة من الحركات من أجل هدف عام ،في حين تتألف التعبئة من حركة واحدة أو طور محدود من الخطوات صوب أهداف وسيطة في إطار خطة استراتيجية كبيرة.[1]

**الحرب الباردة:** استخدم المصطلح لأول مرة في القرن الرابع عشر من قبل خوان مانوثيل وبعد ذلك تم استخدام المصطلح من قبل يونارد يارشي وكان ذلك في مطلع 1947م. واستمر إلى أن انتهت الحرب معلنة سقوط الاتحاد السوفييتي وانهياره عام 1991م. وتعني أيضاً نزاع تتحاشى فيه الأطراف ذات العلاقة اللجوء إلى استعمال السلاح ضد بعضها بعضاً وغالباً ما استعمل هذا المصطلح للدلالة على حالة التوتر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

**الحرب الباردة:** هي درجة عالية من التوتر والصراع سادت لفترة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ، وتميزت مرحلة الحرب الباردة بالمناورات السياسية ،النزاعات الدبلوماسية ،الحرب النفسية، الحرب الاقتصادية، سباق التسلح، الحروب الإقليمية المحدودة، التنافس الإيديولوجي والتنافس السياسي بين القوتين العظميين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي سابقاً، وانتهت الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفييتي.[2]

---

[1]كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية ، مطابع إديتار، طبعة موسعة،ليبيا،2000م،ص-ص،117-118.

[2]إمحمد إرحومة يحي، دوافع الحرب الأمريكية على العراق وتقويض الشرعيـــة الدوليـــة، (2001-2003)،رسالة ماجستير (غير منشورة)،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ، 2013م،ص،5.

**الحرب الباردة:** هي الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي.[3]

**حلف شمال الأطلسي:** هو تحالف سياسي وعسكري بين دول أوروبية وأمريكية عقدت اتفاقاً للدفاع المشترك بينها ويسمى اختصاراً "حلف الناتو" وتم تأسيس الحلف بين الدول المتحالفة بموجب معاهدة حلف شمال الأطلسي الموقعة سنة1949م. ومكانها واشنطن ودوره حفظ الدول الأعضاء وحمايتها من خلال القوة العسكرية وكذلك خلال الأزمات السياسية.[1]

**البراغماتية:** إن الفلسفة السائدة في المجتمع الأمريكي هي البراغماتية والسياسة الأمريكية سياسة برغماتية وهذا يعطي للفلسفة مكانة عالية ، لأن المجتمع الأمريكي يقود العالم بقوته السياسية والاقتصادية والعسكرية .

**البراغماتية** : تعني النفعية أي العمل بناءاً على المنفعة وحدها فالمشكلات الأخلاقية وغيرها يجب أن يحلها الأنسان بعقله ولا يراعي إلا المنفعة الملموسة ، والاختلاف بين البراغماتي والايدلوجي ، أي أنه متحرر من كل أيدولوجية ويتصرف بما ينفعه ، والايدلوجي نجده يتقيد بأفكار وأهداف ثابتة تحدد مواقفه كالوطنية والدينية.

**البراغماتية** : هي فلسفة قياس أية فكرة بمقدار ما تحققه من نتائج على أرض الواقع ، وإنها بالعربية مصطلح "الذرائعية" أو الفلسفة الذرائعية التي نشأت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر القرن التاسع عشر ، وبدايات القرن العشرين، والتي قامت على أساس النظر إلى النتائج العملية التي نأمل أن نحصل عليها من خلال أفكارنا.[2]

---

[3]علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان ،الطبعة الأولى ، ليبيا، 1996م،ص،61.

[1]إمراجع عطيه السحاتي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،2007،ص،7.

[2]عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي من الاشتراكية إلى الليبرالية الجديدة ،دار أمواج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، لبنان،2002م،ص،115.

## الفصل الأول:

# العلاقـــات الأمريكيـــــة _ الأوروبيـــــــــــــــة

## المبحث الأول:

### العلاقات السياسية والدفاعية الأمريكية _ الأوروبية

## المبحث الثاني:

### العلاقـــــات الاقتصادية الأمريكية _ الأوروبيـــــة

## الفصل الأول : العلاقات الأمريكية – الأوروبية

تشكل العلاقات الأطلسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي عاملاً أساساً في منظومة العلاقات الدولية ، حيث أنه لم تكن العلاقات عبر الأطلسي بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية دائماً علاقات تعاونية ، بل كانت هناك علاقات يسودها الخلاف على جملة من القضايا وأحداث آنية التي يمكن أن تزول من خلال لقاءات ومحادثات جديدة ، بل أصبحت استراتيجية اتخذت أبعادها الأولى عبر معاهدة ماستريخت التي أطلقت مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين الميلادي والتي بذلت الجهود لتعميق ميادين الاندماج بين دول الاتحاد الأوروبي كمّاً ونوعاً، ولتوسيعه جغرافياً ، ولتشكيل قوّات عسكرية دون مشاركة أمريكية ، وكذلك للتحرك بسياسات دولية بمعزل عن واشنطن ورغم اعتراضاتها في أغلب الأحيان ، لكن ليس هناك كثير من الاختلاف في أن أوروبا سوف تصبح أكبر ثاني قوة في العالم ليس فقط اقتصادياً، بل أيضاً سياسياً في ضوء الطموح الأوروبي المحتمل والأقرب الى التوقعات ، ولذلك تتجه أوروبا إلى تسوية نزاعاتها سلمياً وتتجه لأن تلعب دوراً في الصفوف الأولى عالمياً ، وقد حاولت أوروبا خلال العقد الأخير من القرن الماضي تكريس وحشد جهودها في محاولة لتأكيد فكرة التعددية القطبية عالمياً في مواجهة الأحادية القطبية الأمريكية ، وعلى الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى، ما تزال كل من أمريكا والاتحاد الأوروبي تحتفظ بعلاقات تعاونية يشكلان من خلالهما فاعلين أساسيين على المستوى السياسي والاقتصادي في الساحة الدولية ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري، وهذا ما يظهر واضحاً وجلياً في القضايا السياسية الدولية والتي في مقدمتها الالتزام العسكري في أفغانستان والعقوبات على إيران ، والصراع العربي الإسرائيلي ، ومسار السلام في المنطقة العربية، مما يوضح لنا أن سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في أفق المستقبل قد تبقى شديدة الصلة بالسياسة الأمريكية.

### المبحث الأول: العلاقات السياسية والدفاعية الأمريكية_ الأوروبية

إن لأوروبا أهمية سياسية في المنظور الأمريكي لكونها الطريق الذي من خلاله تجاوزت الولايات المتحدة الأمريكية عزلتها التقليدية لتفتح الباب أمام مشاركة سياسية واسعة

عن طريق بناء أبرز وأول أحلافها العسكرية (الناتو) والذي تحول مع السنين من حلف عسكري إلي إطار سياسي ليجسد مضمون القيادة الأمريكية للتحالف الغربي.[1]

حيث أن حالة التبعية السياسية من قبل بعض دول أوروبا وخاصة الغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة كانت على حالتها السابقة ،أي أثناء الحرب الباردة ، لان التغير الذي حصل بين الفترتين هو تغير في تشكيل طبيعة النظام الدولي بين قطبين متكاملين وليس تغير على مستوى الدول بوصفها كيانات سياسية.

فالولايات المتحدة الأمريكية انتقلت في المرحلة الأولى من المتزعم لقطب قائم الى نفس الزعامة لكن بشكل أوسع في السيادة والسيطرة في المرحلة الثانية ، وليس أمام قطب معين بل أمام كل من يحاول تهديدها سياسياً أو اقتصادياً، وحتى لو كانت دول أوروبا الغربية نفسها.[2]

واذا كانت الأحداث الدولية سواء المفتعلة أو التي تأتي نتيجة طبيعة الأحداث المتراكمة سابقاً هي من تثبت الدور الأوروبي في صنع القرار السياسي العالمي ، وخصوصاً تلك الأحداث المتصلة بمصالحها الخاصة ، فإن أزمة الخليج الثانية أول وأهم حدث سياسي ودولي بعد الحرب الباردة يؤكد أن الدور الأوروبي هو دور هامشي ومهمش بقصد من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تبحث عن ستار شرعي تتدخل عن طريقه عسكرياً في الأزمة. [3]

وسبب الضعف السياسي في هيكلية أوروبا بشقيها الشرقي والغربي يكمن حقيقة في عدم الاتفاق فيما بينهما على تشكيل صيغة معينة للضغط أو الدفع في إتجاه المشاركة الفعلية في صنع القرار العالمي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا ناتج بالضرورة عن صور التناقض القائم في استقلالية السياسة الخارجية لكل الدول الأوروبية.

إن المتأمل لعلاقة أوروبا بالولايات المتحدة الأمريكية ، سيستشف أن هناك نظرة مزدوجة لأوروبا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فهي من جهة تريد الاستقلال عن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سعيها الى لعب دور المقرر وليس التابع في الساحة الدولية ، بل

---

[1]كريم حجاج ، ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية ،العدد 127،1997،ص 67.
[2]ياسر قطيشات، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحرب الباردة،،w.w.w.arechive.aawsat.com.2016/2/5
[3]نفس المرجع السابق .

فوق ذلك أوربة النظام الدولي الجديد وبالتالي فإن أوروبا هنا تلعب دور المنافس والخصم للولايات المتحدة الأمريكية، ومن جهة أخرى فإنها تؤيد أمركة النظام الدولي الجديد حيث تلعب دور المتعاون والشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، فمن ناحية استقلالية أوروبا عن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن القول أنه إذا كانت أوروبا الموحدة تريد أن تشكل لنفسها قطباً فعّالاً على المستوى الاقتصادي تهيمن من خلاله على العالم ، فإنها لاتزال تبحث لنفسها عن مكانة في صناعة واتخاذ القرار على المستوى السياسي .

إذ أن عجز صناع القرار في أوروبا عن حل العديد من الأزمات يكشف مدى محدودية القدرة الاقناعية لديهم وحدودية الدور الأوروبي في صياغة القرار الدولي ، وكما أسلفنا الذكر فقد أثبتت وقائع حرب الخليج الثانية هذه الحقيقة ،إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة المقرّر بينما كانت مشاركة أوروبا بمثابة التابع.[1]

غير أن بعض صناع القرار في أوروبا لم يستسلموا للهيمنة الأمريكية بل سعوا إلى أن تكون لهم مكانة من على قمة هرم النظام الدولي وتكون لديهم استقلالية في القرار السياسي ، من خلال قيام بعض صناع القرار لدى كل من فرنسا وألمانيا بإعادة ترتيب البيت الأوروبي وذلك من خلال اتخاذهم للإجراءات التالية:[2]

1- الدعوة إلى إدخال إصلاحات وتعديلات على مستوى حلف شمال الأطلسي، تتماشى والطموحات الأوروبية.

2- إنشاء نظام دفاعي أوروبي موحد أو ما يعرف باستراتيجية الدفاع الأوروبي المشترك.

3- ضرورة الحصول على التأييد الأوروبي لمنح العضوية الدائمة لألمانيا في مجلس الأمن الدولي تكون أوروبا بذلك مستحوذة على ثلاثة مقاعد الأمر الذي سيساهم في قلب موازين القوى لصالح أوروبا داخل مجلس الأمن .

4- تزايد الاهتمام الأوروبي بالقضايا الراهنة وخاصة تلك المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط.

---

[1] عبد الناصر جندلي، اثر الحرب على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي ، مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى ،القاهرة،2011،ص 377.
[2] نفس المرجع السابق،ص379.

5- تزايد الاهتمام بالتعاون مع ضفة جنوب البحر الأبيض المتوسط في إطار ما يعرف بالشراكة الأورو متوسطية.

وسيتم الحديث عن ذلك بالتفصيل من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول: العلاقات السياسية الأمريكية-الأوروبية.**

إن السياسة الأمريكية تجاه الدول الأوروبية تركز على التعامل مع الدول الأوروبية بشكل منفرد، لكي تستثمر التباين في الرؤى بين تلك الدول ولتفتح أمامها خيارات للتأثير في التوازنات الإقليمية، كما تعمل على الحيلولة دون انفراد دولة أوروبية واحدة في التأثير داخل الوحدة الأوروبية، إلا أن ثمة صراعات لم يفشل الأوروبيون ولم ينقسموا إزاءها واستطاعت السياسة الخارجية الأمريكية مع ذلك تحييد الدور الأوروبي فيها من خلال الضغط على أطراف الصراع لرفض الوساطة الأوروبية ، وتمثل التطورات التي شهدتها مشكلة الشرق الأوسط في الفترة ما بين 1991م _1996م، نموذجاً ناجحاً لهذه السياسة الأمريكية فمؤتمر مدريد الذي دشن بداية العملية السلمية دعت له ورعته الولايات المتحدة الأمريكية ولم ينل الأوروبيون أي دور في المؤتمر إلا انعقاده على أراضيهم ، ثم لم تسمح الولايات المتحدة الأمريكية للدور الأوروبي فيما بعد أن يزيد عن دور الممول لما تحتاجه العملية السلمية من مساعدات ومشروعات اقتصادية إقليمية ثم أزداد الدور تقلصاً عندما أصبح بحث قضايا التعاون الإقليمي في المنطقة يتم من خلال مؤتمرات تخط الولايات المتحدة مع إسرائيل خطوطها وتسمح للأوروبيين بتمويل المشروعات الإقليمية التي تقرها هذه المؤتمرات.[1]

إن أهمية مشكلة الشرق الأوسط في إطار العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تكمن في أن هذا الأخير قد اختار ساحة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط للتعبير عن إصراره على ممارسة دور أوروبي أكثر فعالية برغم الإرادة الأمريكية المعارضة، حيث بدأت بلدان الاتحاد الأوروبي هذه السياسة الجديدة من خلال المواقف التي عبرت عنها في قمة مؤتمر عمان الاقتصادي سنة 1995م ، حيث رفضت فكرة إنشاء بنك الشرق الأوسط بدعم أمريكي إسرائيلي ثم تلا ذلك وعقب إقرار مشروع إنشاء البنك رفض

[1]نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد127،يناير 1997م.،ص،141.

البلدان الأوروبية المساهمة في رأس ماله ،لتأتي الخطوة الثانية متمثلة في الدعوة لمؤتمر برشلونة الذي عقد في نهاية نوفمبر عام1995م ، لتقدم فيه أوروبا رؤية بديلة للتعاون الإقليمي سياسياً واقتصادياً وأمنياً بين ضفتي الأطلسي ، والأمر اللافت للنظر أن الاتحاد الأوروبي أصر على عدم دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المؤتمر حتى ولو بصفة المراقب، ثم الخطوة الثالثة متمثلة في صدور إعلان بروكسل لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي رداً على التصريحات غير السلمية لرئيس الوزراء الإسرائيلي المنتخب بنيامين نتانياهو في يونيو 1996م ، وهو البيان الذي تضمن دعماً غير مسبوق للحقوق العربية الفلسطينية بشكل مثل معارضة علنية للانحياز الأمريكي للمطالب الإسرائيلية في هذه المفاوضات ، أما الخطوة الرابعة فتمثلت في قرار مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في 28 أكتوبر 1997م، بتعيين سفير إسبانيا لدى إسرائيل مبعوثاً دائماً مقيماً للاتحاد الأوروبي لمفاوضات الشرق الأوسط ، متحدين بذلك الرسالة التي بعثها وزير الخارجية الأمريكي إليهم أثناء اجتماعهم يطالبهم فيها بعدم الإقدام على هذه الخطوة والاكتفاء بالدور الاقتصادي التمويلي الذي رسمته الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ولقد كان للانتصار الذي حققه شرودر في انتخابات 1998م ، الأثر الكبير الذي جعل من الاتحاد الأوروبي بناءاً أكثر تجانساً وأن وصول الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى السلطة في أعظم دولة في الاتحاد الأوروبي يؤكد سيادة التوجه السياسي اليساري في الدول الثلاث الرئيسية في الاتحاد، ليونيد جوسبان في فرنسا ، وبلير في بريطانيا ، ونذكر أيضاً وفي الوقت نفسه الذي حقق فيه شرودر انتصاره ، وصل الديمقراطيون الاشتراكيون الى السلطة في السويد ، كما أنهم مسيطرون في إسبانيا والنمسا وحتى في بولندا تشكيا ، وتحولت الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، أحياناً الى نوع من التنافس والاختلاف حول العديد من مجالات العلاقات الدولية ،فعلى سبيل المثال استطاع الاتحاد الأوروبي تطوير علاقات مؤسساتية مميزة مع عدد من الأقاليم ، مثل الكاريبي وأفريقيا ودول

[1]نفس المرجع السابق ،ص،141.

المحيط الهادي ودول البحر المتوسط إذ تم النظر الى الاتحاد الأوروبي كقوّة تنموية عظمى تتفوق على أمريكا في مجال التنمية.[2]

وتبرز الاختلافات والتناقضات السياسية في العلاقات الأمريكية الأوروبية في بعض الأحيان إلى درجة عالية حول قضايا عديدة ،دون أن يصل الأمر إلى حد الصدام فهذه العلاقات لن تنزلق إلى النزاع أو الحرب ،لأن الاستثمار المتبادل أضخم بكثير من أن يغامر أي من الطرفين بتعريضه لخطر التدمير ويتضح الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بأوضح صوره فيما يلي:

**أولاً: الاختلافات والتناقضات السياسية.**

إن التوجه الجيو سياسي للولايات المتحدة الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة يسعى إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم ، وإلى الحيلولة دون ظهور قوة منافسة وإلى ذرء أية أخطار تهددها وتهدد تفوقها ، أما أوروبا الغربية فترى أن مصالحها في نطاق أوروبا تحديداً وفي تطوير عمليتها التكاملية وتوطيدها.

إن التوجه العالمي لسياسة الهيمنة الأمريكية وما أفضت إليه فكرة العولمة بالنظرة الأمريكية مقابل التوجه الإقليمي للاتحاد الأوروبي يضع القطبين الأطلسيين في مواقف ومواقع متباينة في أحيانٍ كثيرة ، ففي حين تركز واشنطن بشكل حصري على مصادر جديدة للتهديدات الأمنية، كالإرهاب مثلاً وتجهز الجيوش والأساطيل وخوض الحرب التي صارت استباقية اليوم ضد هذه التهديدات وتلك الدول ، فإن ما يثير قلق أوروبا أكثر هو تحديات العولمة وانعكاساتها كالهجرة المتزايدة من بلدان العالم الثالث والفقر والتغير المناخي.[1]

ولقد ظهرت الخلافات الأمريكية – الأوروبية حول التوجهات السياسية الأمريكية واضحة تجاه الحرب على الإرهاب أو الحرب على العراق ، ففي مسالة مثل تحديد الخطر الأكبر بعد هجمات سبتمبر2001م ، إذ يرى الأمريكان أن الإرهابيين قد يكررون هجمات أخرى ، قد يتم فيها استخدام أسلحة الدمار الشامل وإن الإرهاب وتطوير أسلحة الدمار الشامل

---

[2]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،العددالثالث،2011م.،ص243.

[1]محمد ذياب، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا: مستقبل العلاقات بين قطبي الأطلسي،.w.w.w.akhbar.alkhaleej.com 2016/1/16م.

كانت من أهم التحديات والأخطار التي يجب مواجهتها ، نجد أن الأوروبيين قللوا من أهمية هذه الأخطار وإن كانت بعض الدول الأوروبية تعتقد أن أسلحة الدمار الشامل العراقية إن وجدت ستقع في أيدي الإرهابيين.[1]

إن هذه الظاهرة السياسية تختلف بشكل كبير عن منظومة الرؤى الاجتماعية السائدة بشكل أو بأخر في الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ أن الكونجرس الأمريكي الراضي تماماً على النمو الرأسمالي لاقتصاده الوطني يعارض بهذا المعنى برلمانات ألمانيا وفرنسا وإنجلترا الأكثر وردية وإن الدول الثلاث المشار إليها تبذل كل الطاقات والجهود لتأكيد الكيان الأوروبي وإثبات الذاتية الأوروبية ولو غاب الانسجام والتناغم بينها أحياناً.[2]

وتعتمد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه أوروبا على قاعدتين أساسيتين هما:[3]

**الأولى** : من خلال حلف الناتو والتواجد العسكري الأمريكي في أوروبا الذي يمنحها ميزة السيطرة على أوروبا ، ويقول السيد ( لين) "إن فقد حلف الناتو القوة مع أمريكا الدولة العظمى يمكنه تحاشي تراجع أوروبا نحو النزاعات القومية وابتعادها عن مستوى التعاون الاقتصادي والسياسي الذي حققته حالياً"

**الثانية:** اعتمادها على نشاط فروع الشركات والاستثمارات والتجارة في البضائع عالية التكنولوجيا حيث تستطيع أمريكا التحكم في نبض النمو الاقتصادي في المنطقة ويأمل الأمريكيون في أن يحتاج الأوروبيون دائماً وأبداً إليهم بسبب المخاوف التي يعانون منها، حيث تخشى فرنسا التفوق الألماني وتخشى ألمانيا إعادة بناء روسيا جيشها، في حين تخشى بريطانيا توحيد القارة دون مشاركتها ، ويخشى الاتحاد الأوروبي مشاكل عدم الاستقرار في منطقة البلقان وتخشى دول وسط وشرق أوروبا أن تقع بين فكي روسيا وألمانيا ، وفي أمريكا يسود إحساس كبير بالثقة والتي عبر عنها بشكل واضح المحلل المتحفظ (ايرفينكر يستول) قائلاً " لقد كتب على أوروبا أن تصبح محمية أمريكية ذات سيادة وهمية".

---

(1)حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 25،العدد الأول، 2009،ص،ص658-659.

(2)اناتولياوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة : أنور محمد إبراهيم ، محمد نصر الدين الجبالي، دار النشر: بلا، الطبعة الأولى ،القاهرة ، 2003، ص ،147.

(3)نفس المرجع السابق،ص138.

ولقد حاولت أوروبا اتخاذ موقفاً مغايراً للولايات المتحدة الأمريكية في قضيتي العراق وإيران لكن الموقف الأوروبي كان ضعيفاً ولم يكن موقفاً جماعياً واضطر الأوربيون إلى الانصياع للسياسة الأمريكية ، كما أن ردود الفعل الأوروبية إتجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر قد اتسمت بالفردية كما جاءت اقتراحات هذه الدول معبرة عن مفاهيم السيادة الوطنية لكل منها، وهكذا أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى زيادة الاقتناع في الصفوف الأوروبية بأن أوروبا السياسية مازالت غائبة عن الساحة الدولية.[1]

ونجد أن الحماس الأوروبي للانخراط في مجالات تتصل بالقوة الناعمة ، يختلف جذرياً عندما يتعلق الأمر بالأمن الصلب ، ففيما يتعلق بتسوية الصراعات نرى أن الحماس الأوروبي للانخراط الجماعي يكون قليلاً أو معدوماً وفي المقابل تكون الساحة الدولية مفتوحة أمام التدخل الأمريكي ، فتارةً ينظر إلى الاتحاد الأوروبي كشريك مهم وأساسي في مجال القوة الناعمة ، وأحياناً لا ينظر إليه إلا في مجالات تتعلق بالأمن الصلب وإدارة الصراعات إذ يعد الاتحاد الأوروبي إلى حد ما شريكاً غير مفيد في هذا المجال.

ومن الأمثلة على ذلك ، الصراع في يوغسلافيا في التسعينات من القرن الماضي إذ توقعت أمريكا التدخل الأوروبي لتسوية الصراع ، لكن الأوروبيين أضاعوا العديد من الفرص لإدارة هذا الصراع جماعياً ،ما دفع أمريكا في النهاية وبدعم من الأمم المتحدة وتغطية من الناتو إلى اتخاذ قرار حاسم بالتدخل كما جاء التدخل في الخليج العربي والحرب على العراق بعد ذلك ،بينما بقى الاتحاد الأوروبي على خط التماس من الدخول في إدارة الأزمة.[2]

ورغم هذه الخلافات يبقى التحالف الأمريكي الأوروبي هو السمة المميزة للعلاقات الدولية بين الجانبين وأستشهد هنا بلقاء لوزير الخارجية الألماني السابق السيد( يوشكا فيشر) الذي عُدَ أحد قادة الممانعة للسياسة الأمريكية في العراق حيث قال "إن الولايات المتحدة الأمريكية مهمة لنا وهي أكبر حلفائنا ، وبعد خبرتي كوزير لخارجية ألمانيا مدة خمس سنوات ، فهي تؤدي دوراً رئيساً في استقرار السلام والأمن في العالم ، ولكن من الناحية الأخرى

---

[1]سعد زريج ايرام، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1990-2003م،مجلة جامعة بغداد ،العدد الخمسون،2007م،ص 157.

[2]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص،244.

نحن أصدقاء للولايات المتحدة الأمريكية وإذا كنتم غير مقتنعين بشيءٍ فنحن نقول فهمنا للصداقة الحقيقية علينا أن ننظر إلى المستقبل وإلى الأمام".[1]

وبدوره يرى السيد هايسمبورغ من مؤسسة البحوث الإستراتيجية وجود ثقافة الارتهان للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الدول الأوروبية ، فالاتحاد الأوروبي محكوم بذلك بسبب افتقاره إلى الوسائل ولاسيما في الشئون العسكرية والمخابراتية.[2]

ولعل ما يؤكد تبعية أوروبا سياسياً وضعفها مقابل الضغط الأمريكي الصانع الوحيد أو شبه المسيطر على القرار السياسي العالمي ، هو وصف أحد الوزراء البلجيكيين لحالة أوروبا أثناء أزمة الخليج الثانية بقوله "إن أوروبا هي أشبه ما تكون عملاقاً اقتصادياً وقزماً سياسياً ودودة عسكرياً".[3]

فقد يصعق هذا الرأي عامة الناس أو حتى الأوروبيين أنفسهم لكنها حقيقة خرجت من أفواه أوروبية وليست غيرها ، فحالة التشرذم والتمزق السياسي تؤيد عدم الاتفاق وتدعم صور التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ،رغم أشكال الوحدة الأوروبية في مختلف المجالات وإذا كانت أوروبا اتفقت أن تتفق في كل المجالات فإنها اتفقت على تحييد القضايا السياسية وتركها للاستقلال والسيادة الداخلية لكل دولة لوحدها.

**ثانياً: مستويـــــــــــــات التفاعل بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبـــــــــــــي في العلاقات الدولية.**

يتألف الاتحاد الأوروبي من نظام متعدد القوى ومعقد ،يقوم على ضبط السياسات الوطنية وهو ما انعكس على تطور السياسة الأوروبية المشتركة وبلورة المواقف المشتركة والتحركات التي تقوم على الإجماع.

إن ثقافة المستويات الحكومية المتعددة تقدم لنا تحليلاً منطقياً حول العلاقة المعقدة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد من جهة ، والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ، وتتدرج آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عبر مستويات

---

[1]حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مرجع سبق ذكره،ص658.
[2]نفس المرجع السابق،ص659.
[3]ياسر قطيشات ،العلاقات الأمريكية- الأوروبية بعد الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره.

تبدأ بالحكومات القومية ثم تنتقل إلى مستوى الفوق القومي ، ولهذا دور كبير في التأثير في سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية ، وليس من المفاجئ حتمية دخول التأثير الأمريكي في عدد مختلف من مستويات صنع سياسات الاتحاد الأوروبي وذلك عبر الآتي:[1]

1- العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين إذ تؤدي المفوضية الأوروبية وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي الدور الأساسي في صنع السياسة الاقتصادية الخارجية.

2- احتفاظ الدول الأعضاء في الاتحاد بعلاقات اقتصادية ثنائية مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

3- وجود العديد من الشركات الأمريكية الكبرى في أوروبا التي تملك وسائلاً للضغط على الحكومات الأوروبية ، ما يجعلها ورقة رابحة تستخدمها أمريكا للضغط على الأوروبيين في مجالات السياسة الدولية ، ومن ثم ينظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها شريكاً مباشراً في آليات عمل النظام متعدد المستويات للاتحاد الأوروبي.

وفي مجال صنع القرار على مستوى السياسة الخارجية نجد أن الصلاحيات والسلطات موزعة على أكثر من مؤسسة حكومية في أمريكا ، والتي من غير الممكن التوافق فيما بينها على مواقف مشتركة حيال الاتحاد الأوروبي ، وهذا ما تسميه الفيدرالية التعاونية التي تكون فيها السلطات والصلاحيات موزعة ويتم التعامل بها بين مختلف المستويات وهو ما يميز بنية السياسة الخارجية الأمريكية فتوزيع السلطات يؤثر في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقات الدولية ، أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي فليس من المعروف بالتحديد إلى أي مدى يؤثر في الاقتصاد المحلي الأمريكي وعمليات صنع القرار في السياسة الأمريكية.[2]

ويعد كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بشكل متزايد فاعلين أساسيين في النظام الأمني الدولي ويتم التفاعل بين الجانبين الأمريكي والأوروبي عبر العديد من القنوات أهمها:[3]

---

[1]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره،ص246.
[2]عبد الناصر جندلي ، مرجع سبق ذكره،ص،381.
[3]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره ، ص،247.

1- على الصعيد العالمي: عبر المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية.

2- على صعيد الدبلوماسية الدولية: ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي عبر شبكة من المنتديات الدبلوماسية مثل مجموعة الاتحاد الأوروبي 3+3 والمختصة بتسوية الملف النووي الإيراني في سنة 2009م، مجموعة الرباعية في الشرق الأوسط والثلاثية في البلقان ، وهناك مجموعات رسمية لتنسيق السياسات مثل الغواد(quad) التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا لتبادل المعلومات ومجموعة كوينت (quint) وتضم فضلاً عن الأربع السابقين في الغواد إيطاليا وتناقش مسائل متعلقة بأوروبا الجنوبية الشرقية، ومجموعة العشرين للدول الصناعية.

3- المستوى الفوق القومي :عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي.

4- المستوى الوطني المحلي: أي بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

5- المستوى الأمني السياسي : عبر أجهزة الاتحاد الأوروبي في هذا المجال مثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة ، والسياسة الأوروبية والأمنية الدفاعية فهاتان السياستان المدعومتان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق أنها تملأ فراغ السياسة الأمريكية وللاستجابة للتحديات التي واجهت الإدارة الأمريكية ، ولاسيما في تسعينيات القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

6- على مستوى الأطلسي: إن تطور حلف الناتو جعل هذه العلاقات جزءاً من نظام مؤسساتي متعدد في إطار النظام الأطلسي ، وقد بذلت جهود لتحويل هذه العلاقات إلى علاقات مؤسساتية من خلال توقيع ما سمي الإعلان الأطلسي في عام 1990م، والذي أُسس لمبادي مشتركة تنظم آليات العمل بين الجانبين ، تم تبعه عام 1995م، توقيع ما عرف بالأجندة الأطلسية (nta) كما أسست الشراكة الاقتصادية الأطلسية (tep) والتي تم توقيعها عام1998م، وهي قاعدة للاعتراف المتبادل بالاتفاقات التقنية التي تتعامل مع موضوعات مثل إدارة التجارة والمنافسة وأسست ثلاثة أشكال من الحوار الحكومي بين الجانبين ، الحوار الوزاري

الاقتصادي، الحوار السياسي على مستوى وزراء الخارجية ، ومجموعة الحوار الرئيسة للحوار عبر الحكومات.

كما أدت العلاقات المؤسساتية بين الجانبين إلى تشكيل بنية مكثفة من عمليات صنع القرار كالشبكات عبر القومية في العلاقات الأمنية بين الجانبين.

**المطلب الثاني: العلاقات الدفاعية الأمريكية _الأوروبية**

غداة نهاية الحرب الباردة تعالت أصوات كثيرة على ضفتي الأطلسي تنادي بضرورة فتح نقاش عبر الأطلسي معمق وصريح حول طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين في المرحلة الجديدة التي كانت بوادرها تنبئ بأن تغيرات جوهرية ستطال هذه العلاقات المميزة.

وفي دراسة أجراها (ميكائيل سميث) و(ستيفان وولكوك) حول العلاقات الأمريكية الأوروبية يرى الأستاذان أن هناك ثلاثة عوامل أساسية غيّرت في طبيعة هذه العلاقة وهي :[1]

1- إن نهاية الحرب الباردة غيّرت في طبيعة التهديدات على أمن أوروبا وأمريكا ، وخلقت وضعية تتطلب التنسيق في استعمال الأدوات العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية لمواجهة التهديدات الجديدة.

2- كما أن هذه المرحلة التي تميزت بأولوية المصالح الأمنية على الاقتصادية بينت وجود خلافات بنيوية بين الشركاء ، هذه الخلافات جعلت للاعتبارات الداخلية الاقتصادية أساساً ووزناً مؤثراً في الحوار عبر الأطلسي.

3- فضلاً على أنها غيّرت مفهوم الأمن نفسه وخصوصاً في الربط بين عنصرين أساسيين العسكري والاقتصادي وبالتالي على الأهمية النسبية لهما في الرابطة الأطلسية.

---

[1] زهير بوعمامة ، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة ،الوسام العربي، الطبعة الأولى ، بيروت: لبنان،2011،ص،ص 345-346.

إن إدراك الأمريكيين لهذه العوامل وتأثيراتها على العلاقة عبر الأطلسي الجديدة دفعهم إلى تبني خط براغماتي يكفل لهم في آن واحد الحفاظ على مركزهم القيادي في شئون أمن أوروبا ويجنبهم تحمل أعباء هذا الدور لوحدهم ، من خلال إقامة شراكة استراتيجية يتحمل فيها الجانب الأوروبي مسئوليات أكبر في الاتجاه الذي ترسمه واشنطن ، هذا الخط البراغماتي يمكن أن نطلق عليه مفهوم القيادة عبر الشراكة التي تهدف إلى تحقيق ما يلي:

**1- منع قيام قطب أوروبي استراتيجي مستقل خارج الرابطة الأطلسية:**

وتقوم هذه السياسة على قطع الطريق أمام باريس والعواصم التي ساندتها في مسعاها الرامي إلى إخراج اتحاد غرب أوروبا من حالة الركود التي لازمته طيلة سنين الحرب الباردة ، تحركت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة بعد اجتماع مجلس منظمة اتحاد غرب أوروبا عام 1991م، والذي وضع اقتراح بأهمية وضع إصلاحات على هذه المنظمة موازاةً بإصلاحات حلف الناتو، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية في تنفيذ مساعي دبلوماسية تضمنت ما سُمي بمذكرة ( بارتو لوميو)، والتي تهدد الأوروبيين بفرض عقوبات رادعة أو تجعلهم في حال ما أدت المبادرات الأوروبية إلى منافسة إصلاح حلف الأطلسي وخلال ربيع عام 1991م ، عززت واشنطن تحركها لمسعى آخر أُطلق عليه (مسعى دوبينيس) وذلك للتأكيد على الرسالة التي تضمنتها مذكرة (بارتو لوميو) وهي الرسالة التي كانت تحمل عدة مضامين أرادت واشنطن توجيهها للأوروبيين ، وقد تكون ساهمت إلى حدٍ ما في تحديد معالم إعلان "بيتر سبورغ" الخاص بإصلاح اتحاد غرب أوروبا بعيداً عما كانت تطمح إليه فرنسا وألمانيا بدرجة أقل من وراء حملتها لإعادة تفعيل اتحاد غرب أوروبا.[1]

وهكذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق هدفين استراتيجيين في بداية تسعينيات القرن الماضي وهما:

أولاً: إبقاء الحلف الأطلسي ركيزة أساسية ومحورية لنظام أمن أوروبا المتشكل.

ثانياً: عرقلة المبادرات الأوروبية الرامية الى إقامة هوية أوروبية مستقلة في مجال الدفاع والأمن.

---

[1]نفس المرجع السابق،352.

**2- تشجيع إقامة هوية دفاعية أوروبية داخل الإطار الأطلسي:**

في محاولة لإحياء منظمة اتحاد أوروبا الغربية أعلنت فرنسا وألمانيا عام 1992م ، عن خطة لتشكيل قوّة قوامها خمسة وثلاثون ألف جندي خارج نطاق حلف شمال الأطلسي وأنها ستكون مفتوحة لجميع دول أعضاء الاتحاد للمشاركة فيها والتي انضمت إليها دولاً أخرى لاحقاً، كما كان هناك اتفاق فرنسي بريطاني على صناعة عسكرية مشتركة واتفاق فرنسي ألماني على إطلاق أقمار تجسسيه حربية للتخلص من الاعتماد على الأقمار الأمريكية في إطار حلف شمال الأطلسي ، ثم جاء الاتفاق الأخير على إيجاد هيكل عسكري مشترك لكلاً من فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورج معاً وتم بالفعل في يناير سنة 1994م، في اجتماع غير رسمي لمجلس حلف الأطلنطي إنشاء ما سمي بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية والتي تضمنت بعدين هما:[1]

أولاً: بعد أمني عسكري تمثل في السماح للدول الأوروبية أن تتحمل نصيباً أكبر في عبء المهام الأمنية من خلال الدخول إلى أصول الناتو وقدراته التي لا تملكها الدول الأعضاء.

ثانياً: بعد سياسي تمثل في استعداد جزء من حلف الناتو كمؤسسة أمنية والولايات المتحدة الأمريكية مع إعطاء دور أكبر للاتحاد الأوروبي.

وفي اجتماع لشبونة في مايو 1995م، قررت الدول الأوروبية الأربع المطلة على حوض البحر المتوسط تشكيل القوات الأوروبية الخاصة المعروفة(بالأورو فورس) والتي تشكلت بالفعل عام 1996م، من قوات برية وبحرية ، ويعد تشكيل هذه القوات تطبيقاً لفكرة الدفاع الأوروبي المشترك وبالتالي يلاحظ أن تشكيل هذه القوات الخاصة يعكس بشكل ملحوظ الارتباط باتحاد أوروبا الغربية أكثر من ارتباطه بالحلف الأطلسي ، فاتحاد أوروبا الغربية يمكنه أن يتدخل في أزمات تهدد الأمن الأوروبي في حالة امتناع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا عن التدخل بما أن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا لا تهتمان بما يجري من أحداث في الجزائر في عقد التسعينيات بنفس الكيفية التي تهتم بها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا مثلاً، وبالتالي

[1] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ،مرجع سبق ذكره،ص،ص652-653.

يمكن للقوات التابعة للأورو فورس أن تتدخل عسكرياً لحماية الحدود الجنوبية للقارة الأوروبية.[2]

ولقد تبنى الاتحاد الأوروبي فيما بعد فكرة قوّات (التدخل السريع) مع نهاية القرن العشرين ، حيث وافقت دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر في ذلك الوقت بما في ذلك بريطانيا ، التي عارضت تشكيل مثل هذه القوات في بادئ الأمر خشية تعارض أهدافها مع أهداف حلف شمال الأطلسي ، على تشكيل قوّات للتدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبي إلى جانب التدخل في أي أزمة تؤثر في مصالح أوروبا ومن أمثلة ذلك التدخل لحماية منابع النفط أو حماية الرعايا الأوروبيين في الخارج.[1]

ولقد توصل الطرفان الأمريكي والفرنسي في 1996م، إلى اتفاق هام حول مفهوم قوات (gfim) وشروط عملها وهو المفهوم الذي تبناه الحلفاء في اجتماعهم الوزاري في العام نفسه ببرلين وحددوا جدولاً زمنياً لاختباره على أرض الواقع ، ولقد كان هذا الاجتماع الوزاري بداية حقيقية وضحت إلى حد كبير طبيعة ومستقبل العلاقة الحساسة التي كانت تجمع بين الحلف الأطلسي واتحاد غرب أوروبا.

إن اتفاق برلين يمنح لأوروبا فرصة رفع مستوى مسئولياتها في الحلف الأطلسي وذلك بإقامة هوية أوروبية للدفاع داخله يمكن بناؤها وتجسيدها بفضل آلية(gfim) على مبادئ عسكرية واضحة ومدعمة بتخطيط عسكري خاص بها وهو ما تشير إليه الفقرة الخامسة من نص إعلان برلين التي جاء فيها (إننا عازمون على تكييف هياكل الحلف كجزء هام من هذا التكيف يهدف إلى بناء هوية أوروبية للأمن والدفاع داخل الحلف تسمح لجميع الحلفاء الأوروبيين بإضافة مساهمة أكثر تلاحماً واكثر فعالية في مهام ونشاطات الحلف كتعبير على مسئولياتنا المتقاسمة ،وتسمح لهم بالتحرك حسب الحاجيات وذلك بتقوية الشراكة عبر الأطلسية).[2]

---

[2] سعد زريج إيرام، مرجع سبق ذكره، ص،167.

[1]نوري محمد إبراهيم، الإستراتيجية الأوروبية بعد الحرب الباردة والمتغيرات الدولية ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2012م،ص،ص،75-76.

[2]زهير أبوعمامة ، مرجع سبق ذكره،ص362.

كما تضمّنت الفقرة السابعة من إعلان برلين التي جاء فيها(هذه الهوية ستسمح بخلق قوات عسكرية متلاحمة وفعالة قادرة على العمل تحت الرقابة السياسية والاستراتيجية لاتحاد غرب أوروبا ومجلس الحلف الأطلسي يوافق على وضع وسائل وقدرات الناتو تحت تصرف عمليات يقودها اتحاد غرب أوروبا ويبقى على استعلامه بشأن استعمالها بممارسة متابعة تراعي رأي السلطات العسكرية للناتو وبإجراء مشاورات منتظمة مع مجلس اتحاد غرب أوروبا).[3]

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اجتماع برلين أن تحقق أمرين في غاية الأهمية:

الأمر الأول: احتواء الهوية الأوروبية للدفاع والأمن داخل الحلف الأطلسي ووضع منظمة اتحاد غرب أوروبا تحت التأثير والمراقبة وذلك من خلال اشتراط موافقة المجلس الأطلسي على استعمال وسائل الناتو ومتابعة العمليات التي لا تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظراً للتأثير الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية داخل الهيئة الأطلسية.

الأمر الثاني : التزام الأوروبيين بتجنب التجاوز لوسائل حلف شمال الأطلسي، وقطع الطريق أمام كل المبادرات التي كانت تهدف إلى إقامة سياسة أوروبية للتصنيع العسكري يكون هدفها إمتلاك الوسائل التي تنقص الأوروبيين لتحقيق استقلاليتهم الإستراتيجية.

**3- إقامة شراكة عبر أطلسية استراتيجية للاضطلاع بالمسئوليات العالمية.**

إن المطلوب هو الدفع بعملية إعادة موازنة العلاقة عبر الأطلسية في المسئوليات العالمية ولكن بقيادة أمريكية ، ولقد أدركت إدارة كلينتون بأن على الأمريكيين الاعتراف بأنهم لا يمكن أن ينجحوا بمفردهم ، فإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة التي لا غنى عنها بمفردات قوتها العسكرية ،فإنه من المؤكد أن الأوروبيين هم حلفاء لا غنى عنهم في معظم أصناف القوة الأخرى.[1]

---

[3]نفس المرجع السابق ،ص،363.

[1]زهير أبو عمامة ، مرجع سبق ذكره،ص،369.

ولقد أصبح من الواضح أن الاتحاد الأوروبي أراد أن يظهر كفاعل في المجال الأمني والدفاعي يمتلك قدرة مستقلة سواء كانت مؤسسية أو عسكرية ، وعلى إثر هذه الإرادة جاءت قمة "سانت مالو" 1998م ، حيث أن الإعلان المشترك لكل من الرئيس الفرنسي جاك شيراك ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير في سانت مالو 1998م ، شكّل نقطة تحول تاريخية فيما يتعلق بالسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ، حيث وافق القائدان على أن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون لديه القدرة على العمل في المستقبل ، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفعّالة ، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوّات من أجل الاستجابة للأزمات الدولية ولقد ترك إعلان سانت مالو الباب مفتوحاً لإمكانية وجود عمل عسكري خارج حلف الناتو كوسيلة للضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لكي تتعاون في تطوير ما كان يسمى الهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية في إطار حلف الناتو.[1]

وفي سنة 2000م، في قمة نيس وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية ، وأقرّت القمة لجنتي تسيير القوّة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش ، وانتهت القمة بصيغة توافقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية حيث جري حذف الفقرة التي اعترضت عليها (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك والتي تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوّة الأوروبية.

ومن أجل تفسير هذه الرؤية الواقعية للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية بأنها سياسة دفاعية وأمنية أوروبية في إطار حلف الناتو يجب النظر الى العمليات التي قام بها الاتحاد الأوروبي تحت مظلة السياسة الدفاعية فبالتوازي مع كل هذه الأحداث بدأ الاتحاد الأوروبي أول عملية لحفظ السلام على الأرض منذ يناير 2003م، حيث تدخل الاتحاد الأوروبي في ثلاث مهام في البوسنة وفي جمهورية مقدونيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتفاصيل هذه العمليات على النحو التالي.[2]

---

[1]محمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا ،بتاريخ 2015/10/15م.w.w.w.aljazeera.net

[2]نفس المرجع السابق.

**العملية الأولى:** بدأت هذه العملية في أول يناير 2003م، حيث مثلت مهمة البوليس للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك أول عملية إدارة أزمات مدنية تتم في إطار السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية ، فقد تولى الاتحاد الأوروبي هذه المهمة من الأمم المتحدة والعملية تهدف إلى تأسيس قدرات محلية لدعم القانون يمكن أن تساهم في استقرار المنطقة، ويقوم هذا التفويض على قرار مجلس الأمن في الحادي عشر من شهر مارس 2002م، عقب موافقة المجلس على القرار (1396) في الخامس من شهر مارس 2002م، على تدخل الاتحاد الأوروبي ، وفي أكتوبر 2002م، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقية مع السلطات البوسنية التي حددت شروط وظروف قوّات الاتحاد الأوروبي ، وتمثل هذه العملية حالة اختبار مهمة لقدرة الاتحاد الأوروبي على تطبيق بعض من أدوات السياسة الأمنية التي تم وضعها تحت مسمى الهدف الرئيس لقمة هلسنكي 1999م، وهو أن يكون الاتحاد الأوروبي في وضع يسمح له أن يضع في غضون ستون يوماً قوّات مسلحة يبلغ عدد أفرادها ستون ألف جندي تحت أهبة الاستعداد للقيام بعمليات للحفاظ على أمن أوروبا والدفاع عنها.[1]

**العملية الثانية** : في 31 مارس 2003م، بدأ الاتحاد الأوروبي مهمة كونكورديا في مقدونيا ، وهي أول عملية عسكرية حيث تولّت قوّات الاتحاد الأوروبي هذه العملية من حلف الناتو بهدف المساهمة في استقرار وأمن مقدونيا والتأكد من تطبيق اتفاق أوهرد ، وهو الاتفاق السياسي الذي سوى الصراع بين ألبان وأسلاف مقدونيا ، وقد عملت فرنسا في هذه القوة الأوروبية كدولة قائد وتمت الموافقة عليها بواسطة قرار مجلس الأمن(1317) في سنة 2003م، واشتركت فيها ثلاثة عشر دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي وأربع عشر دولة غير عضواً، وبينما تمت عملية كونكورديا بقيادة الاتحاد الأوروبي فان الاتحاد الأوروبي سحب من أصول الناتو وقدراته تحت ما يسمى اتفاق برلين بلس ، وبالتالي فان هذه العملية تمثل أول حالة للشراكة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في إدارة الأزمات التي أصبحت ممكنة من خلال اتفاق برلين.[2]

---

[1] عبد الله سعد عبدالله ،مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتحديات السياسية والأمنية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)،أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس، 2009م.،ص،112.

[2] محمد مطاوع ،سياسة أمنية دفاعية مشتركة في أوروبا، مرجع سبق ذكره.

**العملية الثالثة:** في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقد تمت هذه العملية بهدف منع أزمة إنسانية ومدنية واسعة النطاق في(Ituri) وهي منطقة في شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ، فقد استجاب الاتحاد الأوروبي لطلب الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وبدأ عملية عسكرية في الثاني عشر من شهر يونيو 2003، وطبقاً لقرار مجلس الأمن (1484) بتاريخ 30مايو 2003م، وقد تمت هذه العملية بهدف منع أزمة إنسانية ومدنية واسعة النطاق.[3]

إن هذه العمليات الثلاث الخاصة بالاتحاد الأوروبي التي تمت في 2003م، تمثل تقدما كبيراً للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية فلأول مرة يتدخل الاتحاد الأوروبي في الشئون الأمنية ويتولى مهام عديدة تتراوح بين مهام البوليس و مهام التدخل العسكري ، كما أن هذه العمليات توضح أن أعضاء الاتحاد الأوروبي مستمرون في المشاركة في نطاق كبير من المصالح المشتركة والسياسة المشتركة من خلال أفعال مشتركة ولكن ذلك يكون أسهل في التطبيق عندما لا يكون هناك خلاف مع الولايات المتحدة الأمريكية.

**المبحث الثاني: العلاقات الاقتصادية الأمريكية–الأوروبية**

لاشك أن المبادئ التي كانت تسير الدول في علاقاتها الدولية أثناء الحرب الباردة قد تغيّرت فقد كانت السياسات تخدم الأمن وكانت السياسات الاقتصادية من بينها وكانت السياسة الخارجية تقود جميع المبادرات ومنها الاقتصادية لأضعاف الاتحاد السوفييتي سابقاً سواء في مجال العلاقات الثنائية أو على صعيد الاقتصاد العالمي ، وكانت تحظى بالدعم من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة أولت الدول الغربية اهتماماً أكبر إلى قضاياها الاقتصادية وأصبحت تتصدر الأولوية بعدما أدركت الدول الأوروبية أن الكسب الحقيقي هو في الميادين الاقتصادية وطنياً وعالمياً وليس في التفرغ للهواجس الأمنية وكما يقول (روي جينكنز) الوزير البريطاني " لقد كان السياسيون يجدون صعوبة في السابق في مصاحبة رجال الأعمال في حين أصبح الحال على عكس ذلك الآن".[1]

ثم إن المرحلة السابقة لنهاية الحرب الباردة شهدت تغييراً في مراكز جذب الاقتصاد العالمي وأصبحت اقتصادات دول جنوب شرق آسيا التي تنعت بسرب الإوز الطائر وفي

---

(3) نفس المرجع السابق.

(1)كاظم هاشم نعمة ، مرجع سبق ذكره،ص،92.

مقدمتها الاقتصاد الياباني تتنافس مع الاقتصاد الأمريكي ، وقد خطفت دول آسيا الاهتمام والتوقعات من أوروبا التي كانت بؤرة الأمن طيلة عقود الحرب الباردة.[2]

إن أهمية العامل الاقتصادي قد شهد تزايداً ملحوظاً في فترة ما بعد الحرب الباردة أي تحول الصراع الدولي من صراع أيديولوجي – عسكري إلى صراع اقتصادي – حضاري ، تكون الغلبة فيه للأقوى اقتصادياً وتكنولوجياً ، وهو ما تفسره العلاقة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية ثانية.[3]

ولقد كان لزوال الحرب الباردة وتنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية كقائد في الوقت الراهن على الأقل للنظام الدولي الجديد أن يترجم هذا الموقف من وجهة النظر الأمريكية إلى مكاسب اقتصادية تعين الولايات المتحدة الأمريكية على الخروج من الركود الاقتصادي والأزمة المالية ، ولمواجهة الخطر الاقتصادي الأوروبي والأسيوي ، ومواجهة احتمال فشل مفاوضات (الجات) ، وعلى إثر هذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية في منتصف عام 1992م، بالاتفاق مع كندا والمكسيك لإقامة سوق أمريكية مشتركة قد تضم بعض دول الكاريبي وعدد من دول أمريكا اللاتينية ، وعرف التجمع الاقتصادي الجديد باسم (النافتا) وسبب الإسراع في إقامة هذا التكتل الاقتصادي كان رغبة الرئيس الأمريكي (بوش الأب) في إنجازه إبان حملته الانتخابية في مواجهة منافســـــــة (بيل كلينتون).[1]

وسيتم في هذا المبحث استعراض أبرز نقاط العلاقات الاقتصادية الأمريكية – الأوروبية وذلك من خلال المطالب التالية:

**المطلب الأول: التنافس الاقتصادي الأمريكي الأوروبي**

إن اقتصاديات أوروبا متفرقة لا تشكل قوى تذكر في مجال الحديث عن إجمالي حجم مشاركتها في الاقتصاد العالمي، فالترتيب الموحد لكل دولة أو كتلة اقتصادية من حيث قوتها يضع الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوة اقتصادية عالمية ثم تليها اليابان كثاني قوة

---

(2) نفس المرجع السابق،ص،92.

(3) احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً، دار زهران للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، المملكة الأردنية الهاشمية ،2013م،ص،318.

(1)حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية الى النظام الدولي الجديد، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، 1994م.،ص- ص،681-682.

اقتصادية ثم تأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة ، ولكن على مستوى الاتحاد الأوروبي فإنه يعتبر كثاني قوة عالمية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولا يشك أحد في أن الدعم الأمريكي لأوروبا اقتصادياً عبر مشروع مارشال بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1949م، والمبادئ التي أصدرها الرؤساء الأمريكيون سابقاً مثل مبدأ(تورمان) كانت هي السبب حقيقةً في إعادة دفة النمو الاقتصادي إلى أوروبا في فترة الستينيات من القرن الماضي ، حتى خرجت من وضعها الحرج لتصبح إلى جانب أمريكا منافساً وشريكاً في الاقتصاد العالمي على إثر خوف الأخيرة من الامتداد الشيوعي إليها في ظل سياسة الاحتواء التي كانت تطبقها آنذاك ، إلّا أن الوضع الحالي اختلف إذ أن الاتحاد الأوروبي أصبح منافساً عنيداً للاقتصاد الأمريكي بعد أن كان تابعاً في فترة من الفترات وعلى اختلاف المستوى السياسي فإن قوة الاقتصاد الغربي الأوروبي يجعل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي علاقات تنافس صناعي اقتصادي وليست علاقات تبعية ، كون كلا الطرفين يعتمدان على نظرية السوق الحر الرأسمالية وتبادل الإنتاج وإزالة الحواجز الجمركية وتوسيع الاستثمار الرأسمالي الأمريكي الغربي في كافة أنحاء العالم ، ولكي تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على قدرتها الاقتصادية يجب أن تعيق عمليات التطور الاقتصادي الصناعي في أوروبا عبر الاتحاد الأوروبي ، بحيث تقزّم حجمه بالشكل الذي يجب أن يكون عليه من وجهة نظر الأمريكان وهو المستوى الإقليمي لأوروبا فقط.[1]

ففي سنة 1996م، عند صدور قانون (داماتو)* كانت الدول الأوروبية قد أشارت إلى أنها ترى أن الدافع الحقيقي وراء صدور هذا القانون هو الرغبة في تحجيم الاستثمارات الأوروبية في الدول التي ليست للولايات المتحدة الأمريكية استثمارات حقيقية فيها ، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاتحاد الأوروبي هو المستثمر الأجنبي الأكبر في قطاع الطاقة في إيران وليبيا وأكبر الشركات العاملة هي توتال الفرنسية، كما أكدت معظم هذه الدول على أن قانون (داماتو) يجب ألّا يطبق على الشركات الأوروبية خاصة وأن القوانين الأوروبية لا تمنع

---

[2]نفس المرجع السابق،ص،92.

[1]ياسر قطيشات، العلاقات الأمريكية- الأوروبية بعد الحرب الباردة 1990-2004م، مرجع سبق ذكره.

* **قانون داماتو** هو قانون يفرض عقوبات على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع كل من ليبيا وإيران في مجال النفط والغاز وتزيد استثماراتها على أربعين مليون دولار في العام ،وسُمي هذا القانون داماتو نسبة إلى السناتور الجمهوري "الفوتسي داماتو"من ولاية نيويورك الذي تبنى مشروع هذا القانون.

الاستثمارات التي تنشأ على غرار الصفقة التي أبرمتها مجموعة توتال مع الحكومة الإيرانية وأن القانون الأمريكي يدخل في إطار ما يسمى بالتشريعات التي يتم تطبيقها خارج حدود مناطق السيادة ، كما حذر الاتحاد الأوروبي الولايات المتحدة الأمريكية من فرض عقوبات على الشركات الفرنسية ، وهو ما قد يؤدي الى قيام الجانب الأوروبي باتخاذ إجراءات مضادة وكانت تصريحات (اوبير فردين) متفقة مع هذا الاتجاه، حيث صرح بأن فرنسا تؤيد فرض قيود صارمة على صادرات السلاح والتكنولوجيا ولكنها تعتبر التجارة أمراً منفصلاً يخص الشركات المعنية وحدها وأضاف أنه ليست هناك حكومة مسئولة يمكنها أن تدافع عن فكرة عدم إجراء تجارة من أي نوع في دول تشكو منها أو تشك فيها.[2]

ولقد ضاعف إتجاه الاقتصاد العالمي إلى العولمة وحرية الأسواق من درجة التنافس بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، مما جعل عدداً من الخبراء الاقتصاديين يتوقعون أن كلا الطرفين يتحركان نحو صراع لا مصالحة فيه حول مصالح اقتصادية وصناعية.

ويذكر في هذا المقام وجود قضية رئيسية متعلقة بالتجارة تتمثل في التجارة الإلكترونية ، فضمن مجال التجارة الإلكترونية بدأ الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في هذا الميدان من التجارة الذي سيمتد الى تجارة التجزئة والوكالات السياحية وغيرها، وفي مقابل ذلك يرى الاتحاد الأوروبي ممثلاً في شركاته ومواطنيه وجماعات حماية المستهلك ضرورة التصدي لهذا الاختراق الأمريكي القادم عبر شركة الإنترنت وأن يتم وضع قواعد لتنظيم التجارة الإلكترونية التي تمس الخصوصيات والمعلومات الخاصة بالأفراد والشركـــــات في الاتحاد الأوروبي.[1]

ومن هنا اشتد التنافس الأمريكي – الأوروبي حول التجارة الإلكترونية حيث أقرت دول الاتحاد الأوروبي مبدأ إلزام الشركات الأوروبية بعدم نقل أيّة معلومات خاصه بعملائها إلى دول أخرى غير أوروبية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية إلّا في ظل شروط محددة ، وهو ما أثار حفيظة الولايات المتحدة الأمريكية التي رأت أن هذا الإجراء سيعرقل نشاط شركاتها في القارة الأوروبية إلى جانب ذلك اقترحت اللجنة الأوروبية فرض ضرائب وهي قيمة

---

[2]محمود عفيفي، صفقة توتال والعلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة،العدد131،يناير 1998م.،ص265.

[1]نوري محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره ،ص،ص97-98.

مضافة على التجارة الإلكترونية ، وقد لاقى هذا الاقتراح انتقاداً شديداً من الولايات المتحدة الأمريكية بحجة أن ذلك يثبت الجهود التي تستهدف وضع قواعد دولية للضرائب على التجارة الإلكترونية ، ويؤدي كذلك إلى إضعاف تنمية وتطوير التجارة الإلكترونية دولياً، وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالرد على هذه الإجراءات الأوروبية ضد التجارة الإلكترونية وما يتصل بها من معلومات بتقديم مشروع قانون للكونغرس يمنع الشركات الأجنبية ومنها الشركات الأوروبية المملوكة للحكومات من شراء امتيازات تشغيل شبكات الهاتف في الولايات المتحدة الأمريكية وهذا القانون الذي سيعرقل العديد من الصفقات الأوروبية في هذا المجال، الأمر الذي أثار انزعاج الاتحاد الأوروبي وطالب الرئيس الأمريكي بالتدخل لمنع إقرار هذا القانون.[2]

وفي إطار الحديث عن التعامل الاقتصادي والتجاري يمكن الإشارة أيضاً إلى ظهور العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) عام 1999م، وما ترتب على ذلك من تزايد عوامل التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

ويرى البعض أن اليورو سيكون منافساً قوياً للدولار الأمريكي بإعتباره عملة الدفع الأقوى في العالم ، في حين يرى البعض الأخر أن منافسة اليورو للدولار سوف تتوقف على مدى نجاح الدول الأوروبية في تنمية حجم تجارتها إلّا أن الخبراء وفي أسوا تقدير يرون أن اليورو سوف يحد من الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد الدولي في الأجل الطويل ، حيث أن قيام الاتحاد الأوروبي بتسعير صادراته ووارداته باليورو وقبول اليورو في تسوية تعاملاته الخارجية بدلاً من الدولار سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على اليورو خاصةً من الدول التي تعتبر في نظر الاتحاد الأوروبي شريكها التجاري الأول كما هو في أغلب دول جنوب البحر المتوسط.[1]

ونشير هنا أيضاً إلى قضية هامة ألا وهي قضية الصلب فعلى الرغم من إعلان الرئيس الأمريكي (جورج بوش الابن) في مارس 2002م ، قيام دولته بفرض تعريفات جمركية تصل إلى 30% على واردات الصلب من الخارج ، إلا إن ذلك القرار أثار استياء بالغاً من قبل

---

[2]نفس المرجع السابق،ص،98.

[1]السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة ، عالم الكتب، الطبعة الأولى ،القاهرة،2001م.ص105.

العديد من الأطراف الدولية ولاسيما الاتحاد الأوروبي والذي تقدمت دوله الأعضاء مع عدد من الدول الآسيوية بدعوى إلى منظمة التجارة العالمية(وتو) تستند إلى عدم شرعية الرسوم الجمركية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية مع التهديد باتخاذ إجراءات انتقامية رداً على الإجراءات الأمريكية ، كما أنه وكرد فعل على الإجراءات الأمريكية قام الاتحاد الأوروبي بإبلاغ منظمة التجارة العالمية بقائمة السلع الأمريكية التي ستفرض عليها عقوبات تجارية في حال عدم تسوية الخلاف التجاري ، حيث استند الجانب الأوروبي في قراره إلى الإجراءات الأمريكية التي لم تتخذ كرد فعل لأية زيادة مفاجئة في واردات الصلب إلى السوق الأمريكية.[2]

ومن أبرز أوجه التنافس الأمريكي- الأوروبي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة تتلخص فيما يلي:

**أولاً: الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية**

لقد ظلّت العلاقات الاقتصادية الدولية في نهاية التسعينيات من القرن الماضي مصدراً للتوترات بين الاتحاد الأوروبي وبقية دول العالم داخل المنظمة العالمية للتجارة ، خاصة مع أمريكا حول العديد من القضايا كالمفاوضات حول الفلاحة، الخدمات، التبادلات الثقافية، الاتفاقيات العالمية حول الاستثمار، الفعالية السياسية والاقتصادية لسياسة التعاون مع الدول في طريق النمو خاصة ما عرف باتفاقية (لومي) بين المجموعة الأوروبية ومجموعة(acp) أي أفريقيا ، الكراييب ، والباسفيك ، وبلغ عددهم سنة 1999، بمناسبة توقيع الاتفاقية حوالي واحد وسبعين دولة وكذلك العلاقات الأورو متوسطية.[1]

وما هو معروف أن الولايات المتحدة الأمريكية هي المسيطرة على المنظمة العالمية للتجارة حتى تتمكن من السيطرة على التجارة العالمية ، والهدف الأوروبي هو الشيء نفسه من الوحدة والتوسع أي تركيز التجارة في أوروبا ، وهذا الأمر لا توافق عليه أمريكا ولا ننسى الموقف الأمريكي الرافض لقيام السوق الأوروبية المشتركة ومن جهة أخرى فإن من

---

[2]نوري محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره،ص99.

[1]التنافس الأمريكي الأوروبي في ظل التحولات الراهنة ، 2013/10/25م.، w.w.w.fasebook.com.

شروط الدولة الأولى بالرعاية في المنظمة العالمية للتجارة أن يمنح الأولوية للتكتلات الإقليمية ومنه التوجه إلى بناء أكبر تكتل إقليمي عالمي للتفاوض من موقع القوة.

ولقد اضطر الاتحاد الأوروبي إلى تقديم شكوى إلى المنظمة العالمية للتجارة سنة 2000م، نظراً لما يقوم به مجلس المبيعات الخارجية الأمريكية من تقديم امتيازات ضريبية تستفيد بها عدد من الشركات الأمريكية مثل مايكروسوفت، بوينغ، فورد ، موتورولا، وغيرهن من الشركات الأمريكية التي تمثل صادراتها نحو نصف الصادرات الأمريكية وهو ما يعني تقديم الحماية للشركات الأمريكية ، وهو ما يضر بالفرص التنافسية للشركات الأوروبية ، وعلى أي حال يبقى القول في المجال الاقتصادي إن التنافس فيما بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية هو السمة الغالبة على هذه العلاقة.[2]

ويظهر الاختلاف في النمط الرأسمالي المنتهج في كل من أوروبا وأمريكا في طبيعة الشركات المستثمرة في المنطقتين، في وقت نجد الشركات الأوروبية تمنح فرصاً لكسب الربح بالنسبة لموظفيها وتحقيق مصلحة العمال في الأمن من خلال الادخار الشخصي والتأمين، وبالمقابل فإن نظرة حملة الأسهم الأمريكيين هي تعظيم ثروة الشركة القائمة والتنكر بصراحة لشرعية الجماعة ، بينما الموظفون الأخرون جميعهم مجرد عناصر إنتاجية بحيث من الإمكان طرد العمال في أية لحظة.

**ثانياً: تأثير الأزمة المالية على العلاقات الأمريكية- الأوروبية**

قبل التطرق للتأثير يجب الإشارة إلى أنه في نوفمبر 2008م، أعلن رسمياً عن بدء الركود والانكماش في أوروبا بعد انفجار الأزمة المالية من مركزها بأمريكا، وبدأت تظهر الأزمات الواحدة تلو الأخرى وبرزت أزمة اليورو عندما بدأت قيمته بالانخفاض مقابل العملات العالمية الرئيسة وخاصة الدولار ، ثم تلتها أزمة الديون السيادية وهذه الأزمة منحت الفرصة لأمريكا حتى تستغلها من ناحية لتبعد الأنظار عن وضعها المالي والاقتصادي المتأزم وكونها مصدر الأزمة بالدرجة الأولى ، ومن ناحية ثانية زعزعة ثقة الأوروبيين بعملتهم واتحادهم حتى لا ينافس اليورو عملة الدولار ولا يكون للاتحاد الأوروبي تأثير دولي ينافسها

(2) التنافس الأمريكي –الأوروبي في ظل التحولات الراهنة ، مرجع سبق ذكره.

في الاقتصاد أو السياسة الدولية ، وقد تجلّت الخلافات الأمريكية الأوروبية جلياً في قمة العشرين التي انعقدت بواشنطن 2008م، عندما رفضت أمريكا صياغة نظام اقتصادي عالمي جديد كما رفضت مقترحات بزيادة أموال صندوق النقد الدولي إلى الضعف للتحرك نحو حل أزمة منطقة اليورو ، كما أن شركات التصنيف الائتماني، كستاندر آندبورز، وموديز، وفيتش، عملت على زعزعة الثقة بالأوضاع المالية للدول الأوروبية.[1]

وهنا نقطة أخرى تبرز تأثير الأزمة المالية على العلاقات الأمريكية – الأوروبية تمثلت في ظهور خلاف جوهري بين كل من ألمانيا وفرنسا في كيفية تسيير الأزمة باعتبارهما رأس الاتحاد الأوروبي ممّا شكل تباطؤاً في الحد من إنتشار الأزمة خاصةً في منطقة اليورو ، حيث ترى فرنسا ضرورة إقامة حكومة اقتصادية ، في حين ترى ألمانيا إقامة إدارة اقتصادية وكذلك التعارض بين فرنسا وألمانيا في كيفية تسيير الصادرات وكذلك دعم صندوق الاستقرار الأوروبي من 123 إلى 211 مليار دولار.

وتباين الموقف البريطاني بحيث لا تريد المشاركة في حلول للمشكلة بقدر ما تبحث عن مكاسب وأمر اليورو لا يعنيها أساساً مثلما يقول وليام هيغ وزير الخارجية البريطاني (اليورو سيصبح لحظة تاريخية للحماقة الجماعية) أما الصين وروسيا فمن مصلحتهما بقاء اليورو وذلك للوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية واستبدادها في الاقتصاد العالمي ، إلا أنها غير متحمسة إلى مساعدة أوروبا في حل أزمتها بسبب القيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي على حركتها التجارية عكس الولايات المتحدة التي تمنحها تسهيلات وهذا راجع لقدرة التأثير السياسي الأمريكي على الصين مقارنة بالاتحاد الأوروبي.[1]

**المطلب الثاني: الشراكة الاقتصادية الأمريكية – الأوروبية والمشاكل التي تواجهها**

تشكل العلاقات الأطلسية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي عاملاً أساسياً في منظومة العلاقات الدولية ، فعلى الرغم من التحدي الناتج عن صعود بعض القوى مثل الصين والهند والبرازيل وروسيا ماتزال كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يشكلان

(1)التنافس الاقتصادي الأمريكي- الأوروبي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، مرجع سبق ذكره.
(1) التنافس الاقتصادي الأمريكي –الأوروبي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، نفس المرجع السابق.

الفاعلين الاقتصاديين الأساسيين على الساحة الدولية ، ويمتد تأثيرهما إلى مختلف مؤسسات النظام العالمي بما فيها المجال العسكري.

وقد شكلت العلاقات الاقتصادية بين أمريكا والاتحاد الأوروبي قاعدة أساسية للتعاون المشترك وأرتبط التكامل الأوروبي مع إعادة البناء من خلال مشروع مارشال في الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين ، فالمشروع الأوروبي ارتبط بالاقتصاد العالمي الغربي خلال الحرب الباردة والعولمة في القرن الحادي والعشرين وأرتبط الاتحاد الأوروبي وأمريكا عبر الاستثمارات والتجارة منذ بداية القرن العشرين ، وتطورت هذه العلاقات مع تطور التحالف الغربي في الخمسينيات من القرن العشرين.[2]

وانعكست هذه العلاقات المميزة ذات الجذور التاريخية والمؤسساتية بين الطرفين على المجال الاقتصادي ولاسيما في:[3]

1- إن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية يشكلان أضخم شريكين تجاريين في العالم حيث بلغت نسبة التجارة بينهما 40% من التجارة العالمية ، ويبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين أكثر من بليون دولار في اليوم ،كما يبلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين 1.8 تريليون دولار سنوياً.

2- يعد النمو المستقر في العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي منذ أكثر من ستين عاماً من العلامات المميزة لاستقرار العلاقات بين الجانبين ، حتى عندما ساءت العلاقات الأمنية والسياسية بين الجانبين في السنوات الأخيرة كالحرب على العراق وحسب إحصائيات 2008، تعد الولايات المتحدة الأمريكية ثاني أكبر مستورد من الاتحاد الأوروبي بعد الصين ، بنسبة تشكل 12% من حجم صادرات الاتحاد الكلية وتشكل المصدر الأول للاتحاد بنسبة 19.1% من الواردات الإجمالية للاتحاد ، ومن تم تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كشريك تجاري للاتحاد بنسبة 15.2% ، أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد شكل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول عام 2008، بنسبة 19.2%من التبادل التجاري ، فكان الاتحاد الأوروبي المستورد الأول بنسبة 17.7% من

---

[2]حسين طلال مقلد ،المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره،ص239.
[3]نفس المرجع السابق ،ص،239.

الواردات الإجمالية الأمريكية والمصدر الأول بنسبة 21.6% من الصادرات الإجمالية ، وتقتصر النزاعات التجارية بين الجانبين على 2% من حجم التبادل التجاري بين الجانبين.

وقد ساعدت هذه التحولات في العلاقات الدولية على ظهور عدد من المفاهيم أو إعادة صياغة مفاهيم القوة والسيطرة والتفوق ، وبدأ التنظير لضرورة وضع أسس جديدة لواقع العلاقات الدولية تستند إلى عولمة الاقتصاد وفتح الأسواق وتحرير التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال وتعزيز الديمقراطية وتطوير التعاون الإقليمي والدولي في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، كما أدت هذه التحولات إلى التأكيد على أهمية التنسيق والتعاون بين الدول ولاسيما تلك التي تنتمي إلى عضوية نظم إقليمية أو التي تتمتع برابط تواصلي مع مجموعة من الدول المجاورة لها.[1]

إن تنامي تيارات العولمة الاقتصادية وتوسع ظاهرة التكتلات التجارية والاقتصادية التي أصبحت أداة رئيسة لإدارة الصراع الاقتصادي العالمي وتتأسس هذه التكتلات على أرضيه صلبة من التلاقي والاتفاق على المصالح الاقتصادية والتجارية بين الدول الأعضاء وتتحرك انطلاقاً من نزعة تمييزية وحمائية ضد جميع دول العالم غير الأعضاء في تكتلها.[1]

إلا أنه كما يوجد تعاون مشترك وارتباط وثيق بين الجانبين الأمريكي والأوروبي في العلاقات وخاصة الاقتصادية والتي تمت الإشارة إليها سابقاً توجد أيضاً مشاكل اقتصادية لها تأثيرها على هذه العلاقات فمثلاً المواد الغذائية والطاقة والتمويل والمواد الكيميائية هي بعض من الصناعات المتضررة من مفاوضات التجارة الحرة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والمعروفة باسم (ttip) شراكة مثيرة للجدل وضعت على جدول أعمال لجنة الأقاليم في الاتحاد الأوروبي لمناقشتها خلال الدورة الكاملة.

وتؤكد (ايزابيل ماركيز داسيلفا) في يورو نيوز على أن الاتفاق الذي جري التفاوض بشأنه بين بروكسل وواشنطن يهدف إلى إلغاء التعريفات الجمركية وتنسيق لوائح الاستيراد ، والمؤيدون له يقولون إن مكاسب الاقتصاد الأوروبي قد تصل إلى 120 مليار يورو سنوياً

---

[1]عبد الفتاح الرشدان ،العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد12، 1998، ص19.

[1]محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط:بلا ، بيروت، 2006م.،ص89.

بفضل تكامل سوق من 800 مليون مستهلك ، والمعارضون له يقولون إن هذا قد يؤدي إلى خفض معايير الجودة والسلامة الغذائية ويهدد الحقوق الاجتماعية وحقوق العمال ، والحقيقة هي أن الرسوم الجمركية منخفضة بالفعل وبمعدل 3% تقريباً أي أن 80% من المكاسب المحتملة ستأتي من خفض تكاليف اللوائح المعنية.[2]

فالمواد الكيميائية قطاع تجاري كبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، فأكثر من 20% على حد سواء في الواردات والصادرات والأدوية تمثل النصف ، ففي هذا الشأن يؤكد اللوبي الأوروبي لقطاع الأدوية على عدم وجود ضرر للمستهلكين ، ويقول(وريتشارد بيرجسترم) المدير العام لصناعة الأدوية في الاتحاد الأوروبي (اليوم المعايير هي أساساً نفسها الأمر يتعلق بإزالة الازدواجية فأكبر فائدة هي إمكانية جلب الأدوية الجديدة للمرضى بشكل أسرع من خلال تبسيط الإجراءات التنظيمية من دون خفض المعايير ، كما أن الفائدة ستكون لصالح الشركات الصغيرة أما الشركات الكبيرة تستطيع إدارة هذه البيروقراطية بيد أن الشركات الصغيرة في أوروبا والولايات المتحدة فإنها ستحصل على الأموال والمستثمرين بسهولة أكبر إذا كان هناك مسار واضح للوصول إلى الأسواق الأمريكية الأوروبية).[1]

وتبرز الاختلافات في العلاقات الأوروبية الأمريكية في بعض الأحيان إلى درجة عالية حول قضايا عديدة كما هي في مسألة الموز ولحم البقر ، كذلك خصوصاً إذا اقتربنا من الملفات الزراعية والتجارية قد نذكر منها حركة مناهضة العولمة.[2]

كما أن جودة وسلامة الأغذية هي قضية أكثر إثارة للجدل بالنسبة للرأي العام ، على الرغم من أن القطاع يمثل حوالي 5% من التجارة الثنائية وأن سلاسل الإمدادات الغذائية المحلية والمستدامة للجماعات البيئية في أوروبا كمنظمة السلام الأخضر تحذر من أن المعايير الحالية أقل صرامة في الولايات المتحدة الأمريكية (فماركو كونتيرو) مستشار زراعي بمنظمة السلام الأخضر في الاتحاد الأوروبي يقول إن الاتحاد الأوروبي حظر إثنين وثمانين من

---

(2).w.w.w.euronews.com 2015/2/13م. اطلعت بتاريخ 2016/2/19م.

(1)نفس المرجع السابق.w.w.w.euronews.com

(2)سالمة عبد السلام المنصوري، الدور الدولي للاتحاد الأوروبي (تحليل للأفاق المستقبلية)، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010م،ص9.

المبيدات الحشرية والمواد الكيميائية السامة إلا أنها لاتزال قيد الاستخدام في الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للكميات المتبقية من المبيدات التي يمكن العثور عليها في المواد الغذائية والتي تباع للمستهلكين فالاتحاد الأوروبي أكثر صرامة في التحقق منها ومتابعتها من الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

فشركات المواد الكيميائية تتعامل باستمرار مع الاتحاد الأوروبي والسلطات الأمريكية للتأكد من أن الاتحاد الأوروبي سيخفف من حدود هذه الكميات المتبقية ، إلا أن مستويات المبيدات والمضافات ليست المشكلة الوحيدة فهناك نافذة جديدة قد تفتح للمنتجات الغذائية الممنوعة الآن في الاتحاد الأوروبي مثل لحوم البقر المعالجة بالهرمونات أو الحبوب المعدلة وراثياً غير أن ممثلي الصناعات الغذائية يقولون إنهم حصلوا على ضمانات من المفوضية الأوروبية تؤكد أن الأمر ليس كذلك ، (ميجا فريون) المدير العام في food drink eruope تقول بغض النظر عن المنتجات المعدلة وراثياً والهرمونات التي ذكرت والمحظورة في أوروبا فسيتم الحفاظ على هذا الحظر.

كما أن تفجر الأزمة الاقتصادية اليونانية أدى إلى إبراز أكثر من نقطة ضعف في عملية تنظيم الاتحاد الأوروبي وأولها أن اليونان ليست وحدها التي تعاني من سوء إدارة المال العام وضعف السيطرة على المؤسسات المالية والمضاربة العقارية ، وإنما هناك البرتغال وإسبانيا وإيطاليا والمهددة بدورها في التعرض للأزمة الاقتصادية وهذه الدول تشكل الحزام الجنوبي لأوروبا جغرافياً ولقد وجّهت الاتهامات إلى الحكومة اليونانية بالتقصير في التعامل مع الأزمة الاقتصادية ، غير أن الحكومة اليونانية قد بذلت كل جهد مستطاع لتنفيذ خطة طموحة للخروج من المأزق ومنها خطة تقشف وخطة لتطوير سياسة الشحن وأسطول النقل البحري والسياحة ،وقد تكون مثل هذه السياسات ضرورية وفاعلة إذ أنها تستند إلى ميزات وخصائص الوضع الجيو استراتيجي لليونان ولكن مردود هذه السياسات التي تربط الاقتصاد اليوناني بالدخل الحكومي تحتاج لفترة زمنية طويلة ، فيما كان تنفيذ الخطط الحكومية التقشفية تستثير غضب الشارع اليوناني وتزيد من متاعب الحكومة ،ولقد أدركت القيادات الأوروبية خطورة هذه الأزمة والتي قد تؤدي إذا تطورت إلى انفصال جنوب أوروبا وشرقها عن

---

(3). w.w.w.euronews.com مرجع سبق ذكره.

الاتحاد الأوروبي وبذلك ينهار البناء الأوروبي الذي استنزف الجهد الأوروبي طوال ستة عقود ، وسارعت الحكومات الأوروبية لعقد مؤتمر قمة في بروكسول يوم 26/مارس/2010م، لمناقشة الموقف الأوروبي وصدر بيان جاء فيه أقرت دول منطقة اليورو خطة لمساعدة اليونان يمولها الأوروبيون وصندوق النقد الدولي في آلية لا سابق لها منذ انطلاق العملة الموحدة قبل 11سنة ، وصرح الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) في ذلك الوقت بما يلي " إن منطقة اليورو تقرر مصيرها بنفسها بفضل هذه الآلية لإدارة الأزمات إنها خطوة كبرى".[1]

وهناك بعض الدول الأوروبية التي قد تمهلت في دفع نصيبها لدعم اليونان ، فأعلن رئيس الوزراء الإسباني (خوسيه لويس تابا يترو) يوم 14/مايو/2010م ، بأن الرئيس الفرنسي (نيكولا ساركوزي) قد طلب من الجميع الالتزام بمساعدة اليونان كل دولة حسب إمكانياتها ،وإذا لم يتحقق ذلك فإن فرنسا ستعيد النظر في وضعها في منطقة اليورو ،وكان ذلك تهديداً لألمانيا التي سارعت لدفع ما عليها من التزامات وفي يوم 18/مايو/2010م ، أعلن في أثينا ما يلي : (وصلت إلى اليونان الدفعة الأولى من القرض البالغ 5.14 مليار يورو من بلدان الاتحاد الأوروبي وهذا جزء من المساعدات التي قدرت ب110 مليار يورو وكذلك وصل إلى اليونان مبلغ 5.5مليار دولار من صندوق النقد الدولي ).[1]

---

[1] بسام العسلي ، الدور الأوروبي في السياسة الدولية ،جريدة الدفاع العربي، بتاريخ 2013/12/12م. w.w.w.arab defence jornal.com.

[1]نفس المرجع السابق.

## الفصل الثاني :

## الاستراتيجية الأمريكية - الأوروبية تجاه قضايا الشرق الأوســـط

### المبحث الأول:

### الاستراتيجية الأمريكية- الأوروبية تجـــــــــــاه حرب العـــراق

### المبحث الثاني:

### الاستراتيجية الأمريكية- الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني

## الفصل الثاني: الاستراتيجية الأمريكية – الأوروبية تجاه قضايا الشرق الأوسط

باتت منطقة الشرق الأوسط محط الاهتمام المركزي للعلاقات الدبلوماسية الأمريكية الأوروبية وغالباً ما تهيمن على المحادثات بين صانعي السياسة الأوروبيين والمسؤولين الأمريكيين رفيعي المستوى مسائل ناجمة عن التهديدات المحيطة بالسلام والاستقرار مصدرها هذه المنطقة المتوترة، كان قد اغتاظ الأمريكيين من فرنسا وألمانيا لرفضهما دعم الحرب في العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في العام 2003م، كما غضبوا عند رفض أوروبا اعتماد الحزم مع إيران والتباين الأمريكي الأوروبي حول قضايا الشرق الأوسط كان هو الآخر غير ملائم لإيجاد حلول لهذه المشاكل أو القضايا ، لأن التعاون عبر الأطلسي غالباً ما يكون ضرورياً لبلوغ الأهداف المشتركة في المنطقة وماتزال المشاكل في المنطقة تشكل تهديداً كافياً لمصالح كلتيهما بالرغم من تعاون المجتمع الدولي في هذا المجال، فمن المستحيل تقريباً إيجاد حلول لها عندما تتقاطع مصالح أكبر مستودعين في العالم للقوة العسكرية والموارد الاقتصادية، إلا أن الاستراتيجيات الأمريكية الأوروبية المشتركة تتوافق عند الالتقاء في المصالح المشتركة لتكون احتمالات النجاح أقرب في هذه الحالة.[1]

### المبحث الأول: الإستراتيجية الأمريكية _ الأوروبية تجاه حرب العراق2003م.

في الواقع ليس هناك من قضية أو ملف أثار خلافاً وتباعداً في المواقف والسياسات التي وصلت حد تبادل الاتهامات بالهيمنة والانفراد بين ضفتي الأطلسي مثلما أثاره الملف العراقي، الذي أضحى محط جذب ومد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية التي اعتبرتها أوروبا مفتاح الهيمنة الأمريكية واستفرادها بسلطة القرار السياسي الدولي وتحكمها بثروات المنطقة لتأتي أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م، لتكرس ذلك من خلال سياسة مكافحة الإرهاب و"الحرب الاستباقية" التي أفضت إلى اتساع فجوة الخلاف وعدم الثقة، لا بل انقسمت أوروبا على نفسها بين منساق خلف السياسة الأمريكية

(1)أيفودالدروآخرون، الاستراتيجية الأمريكية-الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير ،ترجمة: حسان البستاني ، الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى ، لبنان،2006م،ص-ص،7-8.

وتأييدها في حشدها العسكري والسياسي والدبلوماسي ، وبين مدرك لمكامن خطورتها على الأمن والسلم الدوليين ، ولم يمنحها الشرعية الدولية التي استنفرت كل إمكانياتها للظفر بها.[1]

ولم تكن مواقف الإدارة الأمريكية إزاء العراق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، وليدة تداعيات تلك الأحداث بقدر ما كانت محصلة لتفاعل عوامل عديدة ،منها ما يتعلق بضغوط المحافظين الجدد واللوبي اليهودي ورؤيتهم للعراق باعتباره ركيزة للسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، وحلقة مهمة في إطار تأكيد الهيمنة الأمريكية ،فقد بدأ التيار المحافظ في الضغط من أجل تغيير سياسة الاحتواء، لأنها أثبتت عدم فاعليتها ، وإذ أصدر الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت (بوش الأبن) وثيقة يقترح فيها إعادة تشكيل القوات العسكرية والدور الأمريكي وركز فيها على ما سماه "الأنظمة المارقة" ووضع العراق في مقدمتها، كذلك يتعلق الأمر بطبيعة الإدارة الأمريكية فهي تؤمن بقضايا مختلفة منها تكريس عمل الانفراد، ولهذا فقد أحتل العراق موقعا متقدماً في سياسات الإدارة الأمريكية وبعد وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، ناقش الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأبن" مع كبار مسؤولي الأمن القومي الخيارات الممكنة للإطاحة بالنظام العراقي ، فالإدارة الأمريكية وظفت هذا الحدث لتنفيذ مخططاتها ، والمبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية من أجل شن الحرب على العراق ، لم تقنع بعض الدول الأعضاء في مجلس الأمن، الأمر الذي دفعها إلى عدم الموافقة على إصدار قرار دولي يجيز استخدام القوة ضد العراق ، وعلى الرغم من ذلك اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً بمشاركة حكومة بريطانيا وبعض الحكومات الأوروبية مثل إيطاليا وإسبانيا بشن الحرب وعارضت هذا القرار فرنسا وألمانيا وبلجيكا ،وأدى هذا الانقسام إلى صعوبة تكوين موقف دولي أوروبي تجاه الحرب على العراق ممّا يعطي مؤشراً على تأثير الإدارة الأمريكية على قرارات الاتحاد الأوروبي وانفراد السياسة الأمريكية بقراراتها رغم الرفض الدولي لبعضها.[2]

وهكذا ذهبت الولايات المتحدة الأمريكية للحرب على العراق مع عدد من الدول الأوروبية لحسابات سياسية واقتصادية آنية تراها الولايات المتحدة ترجمة للوضع الدولي

---

[1]ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية ،الطبعة الأولى ، لبنان،2007م،ص،285.

[2]محمد عمر الحبيب، الحرب الأمريكية على العراق الأسباب والنتائج ،رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2013م،ص،1.

الراهن ، كشفت أحداث ما بعد الحرب صحة المواقف والتحليلات السياسية للأطراف التي وقفت ضدها، ليس فقط بصدد ما كان يشكل محور الأزمة وهو أسلحة التدمير الشامل، وإنما فيما يتعلق بالمفاهيم التي جاءت بها السياسة الأمريكية لتجعل منها قضايا سياسية يقتضي التعامل معها وفق الرؤية الأمريكية ، وانطلاقاً من العناصر التي ارتكزت عليها سياسة الهيمنة والانفرادية أدارت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمة العراقية بِأَدوات سياسية ودبلوماسية وعسكرية، أفضت بها كما هو مخطط إلى شن الحرب واحتلال العراق، إذ أن سياسة التوسع التي تبناها الاتحاد الأوروبي بهدف تعزيز دوره السياسي والاقتصادي جاءت بنتيجة عكسية ، وتركت أثاراً سلبية على التطورات المستقبلية ،ليس فقط في إطار الاتحاد الأوروبي وإنما في العلاقات ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.[1]

**المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه حرب العراق.**

بدأ العراق يدخل دوامة الصراع منذ بدأت الحرب العراقية الإيرانية والتي ترجع بجذورها إلى العامل الإيراني ، حيث حرضت إيران أكراد العراق ضد الجيش العراقي أثناء حكم محمد رضا بهلوي بديران فأضطر العراق إلى إبرام اتفاقية الجزائر ، حيث يقدم نصف شط العرب مقابل وقف الدعم الإيراني للأكراد وكان ذلك في سنة 1975م، ووقعها نائب الرئيس العراقي آنذاك "صدام حسين المجيد" و"محمد رضا بهلوي" رئيس الجمهورية الايرانية ،ووضع تخطيط نهائي لحدودهما البرية بناءاً على ما جاء في بروتكول القسطنطنية سنة 1913م، وحاضر لجنة تحديد الحدود سنة 1914م، "خطة التالوك"* وعندما قامت الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979م ، بدأ فصل جديد من الصراع العراقي – الإيراني كانت فيه واشنطن هي المخطط والداعم حتى يفنى الطرفان الإسلاميان، تمثل في دخول القوات العراقية في سنة 1980م، لشط العرب وبدأت حرب الخليج الأولى وهي ما عرفت بالحرب العراقية الايرانية ثم دخل العراق المرحلة الثانية بإغواء أمريكي عندما غزا الكويت سنة 1990م ، لتفرض على العراق نتيجة لذلك عقوبات استمرت حتى سنة 2013م، إلى أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بغزوه واحتلاله وهي المرحلة الثالثة.[2]

---

[1]ناظم عبدالواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره،ص-ص،285-286.

* **التالوك** هي كلمة ألمانية ومكونة من قسمين بمعنى الوادي أو طريق الوادي.

[2]عبد الله الأشعل، القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل، ، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى ،القاهرة،2010م،ص،3.

ولإيضاح الرؤيا والاستراتيجية الأمريكية التي تعتبر العراق ركيزة أساسية للهيمنة في الشرق الأوسط سيتم تناول حرب الخليج الثانية عام 1991م، وهي حرب تحرير الكويت من العراق وحرب تحرير العراق 2003م، وهي ما أشير إليها بحرب الخليج الثالثة في هذا المطلب.

**أولاً: حرب الخليج الثانية عام1991م.**

عندما بدأ العراق حشد قواته العسكرية في منتصف يوليو عام1990م ، كان يعلم أنه يبدأ عملاً من المرجّح أن ينتهي باحتلال الكويت وفي الوقت نفسه الذي بدأت فيه الحشود العسكرية تتراكم على الحدود الكويتية أجريت تدريبات وسط العراق على هجوم بالطائرات العمودية على مدينة الكويت بواسطة قوات خاصة ، وهي العملية التي بدأ بها فعلاً غزو الكويت وكان ذلك في الثاني من أغسطس عام1990م، وأجتاح فيها الرئيس العراقي السابق " صدام حسين " الكويت.[1]

إن الأوضاع الاقتصادية النفطية هي السبب المباشر لتفاقم الأزمة الأخيرة بين العراق والكويت ، فالعراق يعاني من مشاكل اقتصادية آنذاك والديون المستحقة عليه لأطراف عربية وأجنبية ، فلم يكن أمام النظام العراقي سواء مطالبة كلاً من الكويت والسعودية والإمارات بإعفائه من ديونه ، وتجاوبت السعودية والإمارات مع المطلب العراقي، في حين رفضت الكويت هذا المطلب رفضاً قاطعاً وطالبت بدينها المستحق على العراق بل ذهبت إلى أبعد من ذلك عندما باعت سندات ديونها على العراق إلى أحد البنوك الأمريكية (ستي بنك) ، ما ورطه في مشكلة أخرى زادت في إزعاجه وغضبه ، فجعلت العراق بذلك مسؤولا عن التسديد أمام الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

فالعامل الاقتصادي المتمثل في الموارد النفطية الخليجية بالدرجة الأولى كان المحور الرئيس في هذه الأزمة التي استغلتها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق توسيع هوة الخلاف بين الجانبين خدمة لمصالحها وأهدافها بالدرجة الأولي، فليس من المستبعد وقوف الولايات المتحدة الأمريكية وراء سياسة الكويت النفطية في ذلك الوقت وحثها علي عدم

---

[1]محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، ،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،لبنان،2010م،ص،365.
[2]نفس المرجع السابق ،ص،364.

التنازل عن دينها المستحق علي العراق، ومطالبته مجدداً بإعادة رسم الحدود بين البلدين ، وفي المقابل أعلنت السفيرة الأمريكية في العراق آنذاك(إبريل غلاسبي) في أثناء لقائها مع الرئيس (صدام حسين) في 25 يوليو عام1990م ، أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الخلاف العراقـــي – الكويتي نزاعاً داخلياً لا يعنيها طالما أنه لا يمس مصالحها النفطية في المنطقة، وقد فسّر العراق هذا القول بأنه موافقة أمريكية ضمنية علي الموقف العراقي.[1]

وقد أخطأ العراق في تقدير الظروف الدولية وقراءتها في تلك المرحلة ، ففـــــــ

تدمير الأسلحة العراقية وفق نص القرار المذكور، أي أن الأزمة في الحالتين كانت بين العراق من ناحية والمجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة من ناحية أخرى.[1]

وخلفت حرب الخليج الثانية فرصة نادرة كإجماع في العلاقات الدولية وأعلن الرئيس الأمريكي في خطابه ذلك الوقت( جورج بوش الأب) أمام القوات الأمريكية في سنة 1991م، في الخليج بأن العالم يشهد تحولات سياسية دولية تعبر عن قيام نظام عالمي جديد ، حيث أصبحت الأمم المتحدة المتحررة من مأزق الحرب الباردة قادرة على تحقيق الرؤيا التاريخية لمؤسسيها، لتُحترم فيها الحرية وحقوق الإنسان من جميع الأمم ، هذا بالنسبة على المستوى الدولي أما فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه النظام السياسي بالعراق فأنها شعرت بالندم لترك الرئيس العراقي (صدام حسين) في السلطة ، وتعاملت معه كعدو وتشددت مع البريطانيين في تفسير حازم لقرارات مجلس الأمن ، بينما ظهرت فرنسا وروسيا أكثر تساهلاً ، ورغم كون البرامج السابقة لأسلحة الدمار الشامل قد توضحت وجرى تقويضها تقريباً، وتذرعت بنقص وتهافت التصريحات العراقية من أجل الإبقاء على العقوبات، فجرى تخفيف الحظر التجاري فقط في عام1995م، لأسباب إنسانية فيما عرف (ببرنامج النفط مقابل الغذاء).[2]

أما الجانب العملي على الأرض تجاه العراق فأن واشنطن انفردت دون غيرها من الأمم المتحدة وتحت ستار رغبتها في مساندة عمليات التفتيش في العراق بشن هجومين كبيرين على العراق عامي (1996م–1997م)، الأول حين أتهمت العراق بمحاولة اغتيال الرئيس الأمريكي السابق (بوش الأب) ، خلال زيارته للكويت في ذلك العام ، أما الهجوم الثاني فقد أعلنت واشنطن أنه بسبب طرد العراق للمفتشين وتعطيل تنفيذ القرار رقم(687) رغم أن هذا القرار طبق في الشق المناهض للعراق ولم يطبق لصالح العراق وفق نصوصه.

**ثانياً: حرب العراق عام2003م.**

بعد انتهاء حرب الخليج عام 1991م، وفرض العقوبات الدولية على العراق بعد أن تم إخراجه من الكويت ظل بقاء النظام العراقي هاجساً يؤرق مضاجع دوائر المحافظين الجدد في

---

[1] عبدالله الأشعل، مرجع سبق ذكره،ص،121.

[2] مكسيم لوفابفر، مرجع سبق ذكره،ص-ص،73-74.

الولايات المتحدة الأمريكية، وعملوا جاهدين منذ ذلك الوقت على إبقائه قضية ساخنة مرتبطة بمهددات الأمن القومي ، وذلك بالتركيز على خطورته وتهديده للمصالح الأمريكية ، وجاءت البداية عندما كتب (وولفوتر)نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق في عام1992م ، في وثيقة يشير فيها إلى أن حرب الخليج عام 1991م ، كانت سابقة لأوانها إذ أنه يريد أن تكون عملية إخراج العراق من الكويت مصحوبة بإسقاط النظام العراقي والسيطرة على العراق، وقدم خططاً لتدخل عسكري في العراق لأن ذلك سيوفر مدخلاً للحصول على مواد خام مهمة وهي بالأساس نفط الخليج ودعا للقيام بهجمات استباقية وإقامة تحالفات مؤقتة ، كما يرى أنه على الولايات المتحدة الأمريكية أن تتحرك بمفردها إذا تعذرت إقامة تحالف ، وعندما سربت هذه الخطة إلى صحيفة نيويورك تايمز اضطرت الإدارة الأمريكية برئاسة (بوش الأب) في ذلك الوقت إلى إعادة صياغتها لكنها أصبحت جزءاً من خطة الأمن القومي الجديدة ، وتمكن المحافظون الجدد في إدارة الرئيس الأمريكي السابق في ذلك الوقت (بوش الأبن) الذين تركزوا في وزارة الدفاع من يجعلوا من (ريتشارد بيرل) الذي كان حتى أوائل عام 2003م، رئيساً لمجلس سياسات وزارة الدفاع مهمته الأساسية القضاء على النظام العراقي.[1]

لقد أضحى النظام العراقي عقب حرب الخليج الثانية العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية بذريعة إخلاله بأمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط ، ومنطقة الخليج العربي وإسرائيل بشكل خاص ، وسعيه لامتلاك أسلحة محظورة دولياً ، ممّا جعل تغيير النظام في العراق البند الأول على جدول أعمال أي اجتماع لمجلس الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي (بوش الابن) ، ففي 30 يناير عام 2001م ، تم إعلام أعضاء مجلس الأمن بأن العراق يهدد استقرار المنطقة ، وربما يكون هو المفتاح لإعادة تشكيل المنطقة ككل ، وسرعان ما كلّف البنتاغون بتطوير خيار عسكري ضد العراق ، وبعد تسعة أشهر من تولي الرئيس الأمريكي( بوش الأبن) في ذلك الوقت الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية ظهرت فرصة غزو العراق بصورة مرعبة ، فالهجمات الإرهابية على برجي التجارة وعلى البنتاغون أعطت الولايات المتحدة الأمريكية فرصة جديدة لتعقب(صدام حسين) فعمد الساسة الأمريكان وصنّاع القرار بالإدارة الأمريكية إلى اتخاذ مجموعة من القرارات اتسمت بالجدية والصرامة

---

[1]ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،الأردن،2009م، ص- ص،232-233.

، والاستعجالية في كثير من الأحيان ،فوضعت لهذا الغرض خطة لحرب استباقية مفصلة لإنجاح عملية إسقاط النظام العراقي ، وتثبيت دوافع التواجد الأمريكي المباشر في العراق.[1]

واكتسبت السياسة الأمريكية تجاه العراق طابعاً عدائياً متزايداً وتمثلت بداية هذا التصعيد في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأمريكي(جورج بوش) في 29 يناير عام 2002م، وتحدث عن ثلاث دول تمثل تهديداً لأمن الولايات المتحدة الأمريكيـــــــة وشملت(العراق، وايران، وكوريا الشمالية) وهي مجموعة الدول التي أطلق عليها الرئيس الأمريكي (جورج بوش الإبن) محور الشر.[2]

ولقد وجّهت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (بوش الابن) أصابع الاتهام إلى العراق بأنه ما زال يحتفظ بترسانته من أسلحة التدمير الشامل، وخاصة" الجرثومية والكيميائية" وهو ما يمكن أن يهدد الشعب الأمريكي ، فقد انتشرت من خلال حملة إعلامية مدروسة حكاية جرثومة الإنثراكس والحرب البيولوجية التي ستشن على الشعب الأمريكي وتعطي الإدارة المتعطشة للحرب خيار توسيع أهداف حربها في أفغانستان نحو العراق الذي أصبح الهدف الرئيسي.[3]

مما دفع بعض الأوساط الأوروبية والعربية إلى تبليغ العراق ضرورة إبداء التعاون مع الأمم المتحدة وفتح قنوات الحوار لإيجاد حل للعودة إلى تطبيق القرار رقم (1991/1284م) الأمر الذي رأت بغداد أنه لابد أن يتكفل به أمين جامعة الدول العربية والذي على إثره قام (عمر موسى) في ذلك الوقت بزيارة إلى بغداد في شهر يناير عام 2002م ، وقد ناقش هذه المشكلة وآفاق عودة الحوار مع الأمم المتحدة حول المسائل العالقة والتي انتهت إلى قبول العراق بعودة المفتشين في شهر سبتمبر عام 2002م ، وبعد أن أجبرت الدبلوماسية الأمريكية مجلس الأمن الدولي علي عدم الاستجابة للقائمة التي سلّمها وزير الخارجيـــــــــــــــة العراقـــــي السابق (ناجي صبري) والتي تحتوي علي تسعة عشر سؤالاً إلي كوفي عنان ، والذي أحالها إلي مجلس الأمن فيما يخص ألية عمل لجنة

---

(1)عمران أحمد البيوني، الولايات المتحدة الأمريكية ومبدأ استخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2010م،ص-ص،161-162.

(2)محمد عمر حبيب ، مرجع سبق ذكره، ص،9.

(3) نفس المرجع السابق،ص9.

الأنموفيك أسئلة أخري تتعلق بالتهديدات الأمريكية لإسقاط النظام السياسي فقد أعلن (جورج بوش الابن) ، "أن من السياسة الثابتة لإدارتنا تغيير النظام العراقي وسنستخدم جميع إمكانياتنا لتنفيذ ذلك".[1]

وأصرّ الرئيس الأمريكي (جورج بوش الأبن) في خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 12 سبتمبر2002م ، علي دول العالم اتخاذ موقفاً أكثر حزماً إتجاه أسلحة الدمار الشامل العراقية المزعومة ، حيث قال "إن نظام صدام حسين خطر ويزداد خطورة" ثم أطلق العنان للمزيد من التحذير فأصدر البيت الأبيض في اليوم ذاته وثيقة بعنوان "عقد من الخداع والتحدي "ذكر فيه أمثلة عن انتهاكات الرئيس العراقي السابق (صدام حسين) لستة عشر قراراً لمجلس الأمن الدولي خلال العقد المنصرم ،وذكر في الوثيقة نفسها وتحت عنوان "الأسلحة النووية "كان الرئيس العراقي(صدام حسين) يمتلك برنامجاً للتسلح النووي قبل حرب الخليج وهو مستمر في العمل حالياً لتطوير السلاح النووي.[2]

أدركت إدارة البيت الأبيض أن موافقة العراق المفاجئة علي تطبيق القرار "1284" وعودة لجان التفتيش من خلال لجنة الأنموفيك ، أن نظام (صدام حسين) قد أفلت من الخطة التي وضعت له ، وحتي أن واشنطن لم تبدئ اعتراضاً وكذلك لندن علي عدم تحديد الموعد المباشر لبدء المفاوضات ما بين العراق والأمم المتحدة للتحضير لعملية التفتيش ، ويبدو أن إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الأبن) لم تتأخر كثيراً في صياغة نصوص القرار الذي حمل رقم "2002/1441م "وربما كان جاهزاً منذ أشهر كإجراء تتخذه الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق من بين الإجراءات الأخرى البديلة.[3]

لقد صدر قرار مجلس الأمن رقم "1441" في التاسع من نوفمبر عام 2002م ، بالإجماع بما في ذلك سوريا ، بشأن امتثال العراق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش رئيسها "هانز بليكس "والوكالة الدولية للطاقة الذرية "المدير العام محمد برادعي" وهو أن يحق لهذه اللجنة وتتاح لها إمكانية الوصول الفوري وغير المشروط وغير المقيد إلى المواقع التي سُميت بالمواقع الحساسة، رغم الانتقادات التي وجهت إلي الموقف السوري علي أساس أن

---

[1]ناظم عبدالواحد جاسور، مرجع سبق ذكره،ص-ص،301-302.
[2]محمد عمر الحبيب، مرجع سبق ذكره،ص،11.
[3]ناظم عبدالواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره ،ص،301.

اعتراض سوريا علي القرار كان سيعد تعبيراً عن استياء العالم العربي ، ولو قليلًا من التسلط الأمريكي ، كما أنه لن يؤثر علي صدور القرار ، غير أن هذا القرار قد سبقه جدل كبير بين فريقين :[1]

**الفريق الأول:** يتكون من الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وأصر هذا الفريق علي صدور قرار واحد يتضمن قيام المفتشين بأعمالهم في العراق ، وكذلك مهاجمة العراق إذا لم يتعاون بشكل كامل مع المفتشين علي أن يكون الهجوم فورياً وبشكل آلي ودون الرجوع إلي مجلس الأمن.

**الفريق الثاني:** ويضم فرنسا، وروسيا، والصين، وقد أصر علي صدور قرارين مختلفين لكل منهما موضوع واحد ،فالأول للتفتيش والثاني لاستخدام القوة وبعد مفاوضات وضغوط ومجادلات قرر الفريقان الالتقاء عند نقطة مشتركة هي القرار رقم "1441" والذي يعد انتصاراً كبيراً للموقف الأمريكي لولا أنه خلا من أي إشارة لاستخدام القوة بشكل آلي ونص بدلاً من ذلك علي مصطلح "العواقب الوخيمة" التي ستواجه العراق ، إذا أصر علي أن يظل في حالة انتهاك مادي للقرارات السابقة وخاصة القرار رقم"687".

وفي الثالث عشر من نوفمبر 2002م ، وافق العراق على قرار مجلس الأمن رقم (1441) لسنة 2002م، من دون قيد أو شرط ، كما أن الإجماع الذي صدر به القرار، وخاصة موافقة سوريا على القرار باعتبارها العضو الممثل للمجموعة العربية ،كشف عن تلك اللهجة الدبلوماسية التحذيرية الصادرة من المجتمع الدولي باحتمال التحرك نحو العمل العسكري ، ولقد تزامن مع عمليات التفتيش ودراسة الملف العراقي الذي ضم أثنى عشر ألف صفحة ، تعزيز القوات الأمريكية السريع والبعيد كل البعد عن تعزيزات التفتيش، حيث بلغ عدد القوات حتى نهاية يناير2003م، حوالي مائة ألف جندي أمريكي، وانتشرت هذه القوات في منطقة الخليج، وفي تركيا، وإسرائيل، والأردن، مما يعني تعدد جبهات القتال .[2]

ولقد وجدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من الأسباب التي تدعم فكرة غزو العراق والتي قد تضفي عليها طابع الشرعية، حتى وإن كان ذلك مخالفاً للمواثيق والقرارات الدولية ،

---

[1] عبدالله الأشعل، مرجع سبق ذكره،ص،124.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره،ص،306.

منها تغيير النظام السياسي في العراق ، وعلاقة النظام العراقي بالتنظيمات الإسلامية المعادية لأمريكا، ونشر الديمقراطية ، وامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

وفي 19 مارس عام 2003 ، قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بمهاجمة العراق عسكرياً مستخدمة في ذلك أكثر أنواع الأسلحة تطوراً وفتكاً ، وقد ارتكبت أبشع الجرائم ضد العراقيين ، هذا فضلاً عن تدميرها للبنية التحتية العراقية ، حيث جاء هذا الغزو بحجج واهية اعتمدتها كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا أهمها عدم التزام العراق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ، خاصة في ما يتعلق بالقرار رقم (1441) القاضي بنزع أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها النظام العراقي والتي تهدد منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي على وجه العموم والمصالح الأمريكية والإسرائيلية على وجه الخصوص.[1]

إن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الحرب على العراق والمتمثلة في إسقاط نظام الرئيس صدام حسين ، كانت آخر قطعة تم وضعها على أساس الإمبراطورية الأمريكية ، حيث ستحتفظ واشنطن بقواعد عسكرية في العراق كي تضمن السيطرة الكاملة على النفط العراقي ومن ورائه بحيرات النفط الخليجية والآسيوية ، وقد صرح بذلك كبير مفكري تيار المحافظين "روبرت كيجان" في مقابلة لجريدة **"Atalanta journal constitution"** إلى أنه "عندما يحدث إنقطاع للنفط تحدث المشاكل الاقتصادية هنا إذا تحكمنا في العراق ، فلن يكون هناك مشاكل اقتصادية" ، لذا اعتمدت على تذكير العالم بشكل دوري بأن النظام الخارج عن القانون موجود في العراق ،وليس في واشنطن سوى مهمة من مهمات دبلوماسية القوة العسكرية، فنظام صدام حسين عمل على طرد مفتشي الأمم المتحدة ، مما أجبر العالم على الرضوخ لسياسة الأمر الواقع التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر استخدام القوة العسكرية ضد العراق.[2]

وعليه فمن خلال توجهات الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بالعالم نرى أنها تبتغي تحقيق أهداف عدة من خلال احتلالها العراق وهي كالتالي:[3]

---

[1]عمران أحمد البيوني، مرجع سابق ذكره،ص-ص،160-161.
[2]نفس المرجع السابق،ص163.
[3]ياسين العيثاوي، مرجع سبق ذكره،ص233.

1- تسعى إلى التأثير في البيئة الثقافية والاجتماعية للعراق ، ومن ثم الوطن العربي ،وذلك باستخدام القوة الناعمة مع وسائلها الخشنة من خلال التعامل المباشر مع هذه الثقافة ومحاولة تغييرها.

2- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من غزوها للعراق إلى تكريس الأمر الواقع في حالة الصراع العربي – الإسرائيلي ، إذ سيكون لإسرائيل الكلمة الفاصلة في شكل ومحتوى السلام.

3- ترمي الولايات المتحدة الأمريكية إلى جعل العراق سابقة في تجاهل المؤسسات والأعراف الدولية وتجاوز قرارتها إذا جاءت منافية لمصالحها .

4- وجود الولايات المتحدة الأمريكية في العراق يجعلها متحكمة في إنتاج النفط لثاني أكبر احتياطي في العالم ، كما أن هذا الوجود يضعها قريباً من بحر قزوين إذ يدور نزاع حول كيفية إنتاج وتوزيع المخزون الكبير من النفط في تلك المنطقة.

**المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية تجاه حرب العراق.**

من دون شك أن أوروبا من طبيعتها أنها تتحفظ من دروس الماضي وتستخلص نتائجها وتحاول أن لا تكرر الأخطاء، وإذا كانت دروس حرب الخليج الثانية قد أفقدتها الكثير من مصداقيتها عندما هرولت لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في تدمير العراق وليس في تحرير الكويت ، وإن تصويتها مع القرار رقم(678) لسنة 1990م، كان خطأ استراتيجياً دفعت ثمنه غالياً في منح التفويض المطلق لإدارة الرئيس الأمريكي (بوش الأب) بالهيمنة على المنطقة والتحكم بثرواتها النفطية إنتاجاً وتسويقاً وسعراً ، وهذه المرة يعيد التاريخ نفسه فإن أوروبا أدركت مسبقاً أنه ليس من مصلحتها السياسية والاقتصادية والأخلاقية ، وما لا يتناسب مع ما تمثله من مكانة دولية بوصفها أكبر تكتل إقليمي على النطاق العالمي أن تنجر وراء مغامرة عسكرية على أساس معلومات مخابراتية ، ولحساب أجندة سياسية أمريكية، فاقدة لأية شرعية أو مبرر سياسي ومنافية لميثاق الأمم المتحدة.[1]

إلا إن دول الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن توضع في خانة واحدة عند مناقشة موقفها من الإستراتيجية الأمريكية في العراق ، وذلك يعود إلى موقف كل دولة من دول الاتحاد

[1]ناظم عبدالواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره،ص316.

الأوروبي من الاحتلال الأمريكي ، ومن ثم موقفها من كل الإجراءات الأمريكية في العراق ومن بينها الإستراتيجية الأمريكية ، ذلك أن الاتحاد الأوروبي لم يخرج من البداية أي قبل وقوع الاحتلال وبعد وقوعه بموقف موحد ، وتباينت مواقف دول الاتحاد تبايناً شديداً بين المشارك والمؤيد والرافض ، حتى أن البعض كان يعتقد أن ذلك الأمر سيحدث شرخاً في علاقات دول الاتحاد مع بعضها، وليس من المستحيل أن تتعارض رؤية بعض الدول الأوروبية مع رؤية الولايات المتحدة الأمريكية ، فالعديد من الدول الأوروبية لا سيما فرنسا بوصفها القاعدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي من مصلحتها عدم إشعال الحروب في بؤر التوتر في العالم ، لا سيما منطقة الشرق الأوسط القريبة جغرافياً منها ، والتي ترتبط بمصالح اقتصادية وتاريخية معها، وعلى الرغم من الروابط مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلا أن رؤيتهما لإدارة الصراع تبدو مختلفة ، فأوروبا ترجح دائماً الوسائل السلمية والدبلوماسية بدلاً من الوسائل العسكرية ، وتفضل اتخاذ القرارات الجماعية عبر المؤسسات الدولية لا سيما في مجلس الأمن إلا إن الاتحاد الأوروبي يتسم بأحقية كل دولة في اتخاذ سياسة خارجية قد تختلف مع غيرها من أعضاء الاتحاد على الرغم من سعي الاتحاد الأوروبي في أغلب الأحيان للخروج بموقف موحد في أغلب السياسة الخارجية.[1]

إن طرح فكرة إمكانية العمل العسكري ضد العراق بهدف جعله يلتزم بالقرار "1999/1284م" حول آلية التفتيش الجديدة، ظلل الإنموفيك واعتبر العراق من الدول المارقة ، قد أثار خلافات سياسية حادة بين القوى الأوروبية الكبرى في الاتحاد الأوروبي المتمثلة بفرنسا وألمانيا، وبلجيكا ، ولم يمتد إلى داخل أروقة الأمم المتحدة في المؤتمرات المشتركة وحسب ، بل تجاوزها إلى اجتماعات المجلس الأوروبي وإلى تلك الاجتماعات في إطار حلف الناتو ، فالتناقض السياسي والدبلوماسي بين ضفتي الأطلسي بدا واضحاً لا يحتاج إلى تبريرات نفي أو إنكار ، وأمتد إلى وسائل الإعلام بكل مستوياتها ، التي بدأت تنشر التحقيقات والسيرة الذاتية المختصة برئيس الإنموفيك ومفتشها ، اعتماداً على معلومات استخباراتية تحاول الانتقاص منهم وتشويه سمعتهم ومهنيتهم ، وفي الواقع لقد كان للجهود السياسية والدبلوماسية الأوروبية " الفرنسية – الألمانية" دور لم يقتصر على تشجيع الأمم المتحدة على

[1]محمد عمر الحبيب، مرجع سبق ذكره،ص،46.

مواصلة الحوار مع العراق بغية وضع آلية تطبيق القرار "1999/1284م" وإنما دفع العراق إلى إعلان موافقته على عودة المفتشين من دون قيد أو شرط.[1]

ولقد شهدت معظم الدول الأوروبية معارضة شعبية للحرب على العراق ، بينما شهدت أوروبا انقساماً رسمياً على مستوى الدول ما بين مؤيد ومعارض لم تشهده في أي من الأزمات والحروب السابقة في البلقان وأفغانستان ، وربما لم تشهده منذ بدء مسيرة الوحدة الأوروبية ، فرسمياً أيّدت عدة دول أوروبية رئيسة الحرب على العراق ، وهي بريطانيا، وإيطاليا ، وإسبانيا والدانمارك ، والبرتغال ، وقد أكدت هذه الدول تأييدها للحرب حتى دون صدور تفويض من مجلس الأمن بذلك ،وتلا تلك المجموعة في الائتلاف المؤيد للولايات المتحدة الأمريكية عدد كبير من دول أوروبا الشرقية وبعض الجمهوريات السوفييتية السابقة ومنها جمهورية التشيك ، والمجر، وبولندا ، وألبانيا ، وبلغاريا ، وإستونيا ، ومقدونيا ، وجورجيا ، ولاتفيا ، وهولندا، ورومانيا وسلوفاكيا ، وأوزبكستان.[2]

وعلى الطرف الآخر تزعم الاتجاه المعارض للحرب كلاً من ألمانيا ، وفرنسا ، وأنظمت إليهما النمسا ، وبلجيكا ، ولوكسمبرج ، واليونان ، والسويد ، أما روسيا الاتحادية فقد اشترطت تقديم الولايات المتحدة الأمريكية دليلاً قاطعاً على إدعاءتها بشأن العراق ،وقد لعب الثقل الدبلوماسي لفرنسا مضافاً إليه الثقل الاقتصادي لألمانيا دوراً هاماً في تشكيل محور ذي ثقل سياسي ومعنوي كبير لمعارضة الحرب على العراق ، وقد أنعكس ذلك الانقسام في الموقف بداخل أوروبا على اجتماعات الاتحاد الأوروبي التي شهدت استقطاباً بين أنصار ومعارضي الحرب ، وكذلك التجسيد الأبرز لذلك طلب الرئيس الفرنسي( جاك شيراك) في ذلك الوقت من دول أوروبا الشرقية المؤيدة للولايات المتحدة الأمريكية أن تلتزم الصمت ، فردت تلك الدول باتهام فرنسا بالدكتاتورية، كذلك ألقت الأزمة بظلال كثيفة على مستقبل توسيع الاتحاد الأوروبي ومصير السياسة الخارجية والدفاعية الأوروبية المشتركة ، فضلاً عن طموحات توسيع الاتحاد الأوروبي.[3]

---

[1]ناظم عبدالواحد الجاسور، مرجع سبق ذكره ،ص،320.

[2]التقرير الاستراتيجي العربي "2002-2003"،الحركة المعارضة للحرب الأمريكية-البريطانية على العراق ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، الطبعة الأولى ،القاهرة،2003م،ص،87.

[3]نفس المرجع السابق،ص،88.

وأدى هذا الانقسام إلى ظهور فريقين :

**أولاً: الفريق المعارض للغزو الأمريكي على العراق.**

وتستند الدول المعارضة للغزو الأمريكي على العراق على الحجج المضادة للحرب التالية:[1]

1- الإفراط والمبالغة في المخاوف من القدرة العسكرية العراقية.

2- الدعوة للتفكير في الآثار المحتملة بعد نهاية هذه الأسباب والتي تتمثل في:

أ- مدى مقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على إقناع كل الطوائف والمجموعات الدينية العراقية بالتعاون معها.

ب- حاجة أمريكا لقوات التحالف من أجل البقاء في العراق لوقت غير محدود.

ج- تنامي المعارضة العربية للوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة.

د- مدى قدرة واشنطن على مواجهة الحركات الإرهابية والوضع الإنساني الرديء في العراق فضلاً عن تكلفة الحرب من الأرواح البشرية.

ه- مدى القدرة على تحمل عبء الوجود العسكري الطويل في المنطقة ، لاسيما أن أوروبا هي التي تحملت أعباء الوجود الأمريكي في حرب الخليج الثانية.

3- مصداقية الحرب على الإرهاب في حال غزو العراق.

4- سيؤدي الغزو الأحادي على العراق إلى حالة خطيرة في المنطقة والعلاقات الدولية.

بينما تبلورت مواقف الفريق المعارض للحرب علي العراق في المواقف التالية.[2]

---

[1]محمد عمر الحبيب ، مرجع سبق ذكره،ص،49.

[2]حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، مرجع سبق ذكره،ص،637.

1- رفض بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي "بوش الأبن "حول حالة الاتحاد عام 2002م، والذي تضمن إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل منفرد ضد العراق.

2- الانقسامات الحادة في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه مبرر استخدام القوة في العراق ، والتي برزت في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي في بروكسل الذي خصص لمناقشة الحرب علي العراق.

3- الخلافات الأوروبية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في الدنمارك وأكتفي وزراء دول الاتحاد الأوروبي بالدعوة إلى استنفاذ الوسائل الدبلوماسية .

4- الرفض الفرنسي والألماني لتأويل القرار رقم"1441" بما يخدم الغايات العدوانية الأمريكية لتوجيه ضربة عسكريه للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

5- عندما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلي مجلس الأمن للحصول علي قرار يشرع حربها كان الاتحاد ممثلاً في مجلس الأمن بأربعة مقاعد ، إثنان دائمان (فرنسا – بريطانيا) وأثنان غير دائمين (ألمانيا-إسبانيا) وقد عكست نقاشات مجلس الأمن انقساماً أوروبياً بين مؤيد للغزو (بريطانيا- إسبانيا)ومعارضي (فرنسا-ألمانيا) ولوحت فرنسا ولأول مرة في تاريخها بالفيتو ضد مشروع القرار البريطاني الأمريكي مما أظهر مدى الانقسام السياسي في الاتحاد الأوروبي.

6- رفض فرنسا، وألمانيا ، وبلجيكا استخدام الحلف في مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في حربها علي العراق وجاء ذلك خلال اجتماع وزراء دول حلف الناتو في بروكسل لبحث مسألة تأمين الدعم العسكري لتركيا في حال الحرب علي العراق .

7- إصدار وزراء خارجية روسيا وألمانيا وفرنسا بياناً مشتركاً في الخامس من مارس 2003م، ذكروا فيه أنهم في ظل الظروف السائدة لن يسمحوا بمشروع قرار استخدام القوة.

**ثانياً: الفريق المؤيد للغزو الأمريكي على العراق:**

الدول المؤيدة للحرب (الحلفاء) وتأتي في مقدمتها بريطانيا الحليفة التقليدية لواشنطن ، وإسبانيا ، وإيطاليا ودول شرق أوروبا وعلى رأسها بولندا مستندين في دعمهم لواشنطن إلى الحجج التالية:[1]

1- الأسلحة النووية قد تقود الرئيس العراقي الأسبق (صدام حسين) إلى الهجوم على جيرانه والعمل على السيطرة على الشرق الأوسط.

2- التخوف من وقوع الأسلحة النووية في أيدي الإرهابيين.

3- الدفاع عن القانون الدولي وصلاحيات مجلس الأمن والضغط لنزع السلاح.

وتبلورت مواقف الفريق المؤيد لغزو العراق من خلال إصدار ما سمي بلائحة الثمانية تحت عنوان "علي أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية أن تظلا متحدتين" وتشكيل ما يسمي بجبهة موحدة لأوروبا وأمريكا في الأزمـــــــــة العراقية واعتمدت هذه اللائحـــــــــــــــــــــة علي إمضـــــــــــــاء كل من (بلير وبرلسكوني) ورؤساء البرتغال والدنمارك وبلدان مرشحة للانضمام للاتحاد الأوروبي في ذلك الوقت وهي بولندا ، والمجر ولم تكتف هذه الدول بالتعبير عن مساندتها للأمريكان لكنها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال مشاركتها فيما بعد في الحرب علي العراق متمثلة في القوات البريطانية والإسبانية والبولندية .[2]

**الدور الأوروبي ما بعد الحرب علي العراق:**

ما إن وضعت الحرب أوزارها حتي عاد الانسجام إلى صفوف دول الاتحاد الأوروبي وبدأت الدول المعارضة تركز علي إعادة إعمار العراق ، وتأكيد استراتيجية موحدة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقدير التهديدات المشتركة واستخدام كل الوسائل الممكنة لميثاق الأمم المتحدة مؤكدة ضرورة إعادة بناء ما هدمته الحرب وبناء عراق مستقر ونبذ الإرهاب والعمليات الإرهابية التي استهدفت العراقيين والمنظمات الدولية وهو ما تجلى في اجتماع

---

[1]محمد عمر الحبيب، مرجع سبق ذكره،ص،49.

[2]حسين طلال مقلد ، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مرجع سبق ذكره،ص،639.

وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اليونان ، وفتحت انتخابات شهر يناير سنة 2005م ، وتشكيل حكومة (إبراهيم الجعفري) الجديدة في إبريل 2005م ، نافذة جديدة من الفرص للتدخل الأوروبي ويمكن للدول والمنظمات الدولية الراغبة في المساعدة على إرساء الإستقرار في العراق ، وإعادة بنائه والقيام بهذا الأمر دون إعادة فتح ملفات المعارك الإيديولوجية التي هيمنت على النزاعات السياسية عبر الأطلسي بين عامي (2002م- 2004م)، ومن خلال التعامل مباشرة مع الحكومة العراقية يمكن للاتحاد الأوروبي تجنب مأزق لعب دور المقاول الفرعي لمجموعة من الأهداف السياسية الأمريكية التي لا تملك أوروبا تأثيرا كبيراً فيها.[1]

**المبحث الثاني: الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني.**

يعد السلاح النووي أخطر أنواع الأسلحة فتكاً بالبشرية ، وهو قبل ذلك اختراع إنساني أثبت فاعليته التدميرية في المرة الأولى والوحيدة التي جرى استخدامه فيها عام 1945م ، عندما قصف الطيران الأمريكي مدينتي "هيروشيما وناجا زاكي" اليابانيتين بقنابل ذرية ، الأمر الذي دفع الدول الكبرى إلى التسابق لامتلاك السلاح النووي فتسارع إلى امتلاكه الاتحاد السوفيتي وبريطانيا، وفرنسا، والصين، وفي العام 1968م، جرى التوقيع على اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي التي اعترفت رسمياً بوجود القوى النووية الخمس المذكورة، أما البلدان الموقعة على الإتفاقية وعددها "189" بلداً تعهدت بعدم العمل على إمتلاك السلاح النووي ، وبالمقابل التزمت الدول النووية بالتفاوض حول النزع الكامل للسلاح النووي ، وهناك دول لم توقع على معاهدة الحد من الانتشار النووي وامتلكت هذا الحق ومنها الهند ، وباكستان ، وإسرائيل ، وكوريا الشمالية ، كما أن ايران واحدة من الدول الموقعة على معاهدة الحد من الانتشار النووي عام 1968م ، ووقعت على اتفاقية الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 1973م ، إلا أنها أعلنت انضمامها للنادي النووي عام 2006م، بعد نجاحها في عملية تخصيب اليورانيوم ، وتسعى إيران من خلال سعيها لامتلاك السلاح النووي إلى فرض نفسها بوصفها قوة إقليمية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، وإلى إحداث نوع من التوازن النووي مع الدول النووية في المنطقة وفي مقدمتها إسرائيل.[2]

---

[1] أيفودالدر وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص،153.

[2] خالد أبو القاسم مفتاح، تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي ، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا ،طرابلس،2011م،ص،2.

تعتبر النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني عام 1992م ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تنص على بناء محطة نووية وإجراء دراسات وأبحاث حول سلامة وتشغيل المحطات النووية السابقة ، ونظم الحماية والوقاية من الإشعاع واستخدام نضائد مشعة وغيرها من المعدات والمستلزمات التي تخدم العمل في هذا المجال وتضمنت الاتفاقية بناء روسيا مفاعلات نووية بتكلفة إجمالية تصل إلى" 3.5 مليار" دولار ، كما أنه توصل الجانبان الصيني والإيراني في سبتمبر 1992م ، إلى اتفاق لشراء مفاعلين نوويين بطاقة "300 ميغاوات" لكل منهما ويعملان بالماء المضغوط ، وفي عام 1994م، أعلنت إيران أن روسيا قد أقرت اتفاقية بمبلغ "780مليون دولار" لإكمال مفاعل بوشهر وتم التوقيع على هذه الاتفاقية في الثامن من يناير1995م، والتي علي ضوئها بدأت روسيا في تنفيد العمل فأرسلت مائة وخمسون خبيراً فنياً ، وأكثر من ألفي عامل روسي إلى موقع "بوشهر" ويعتقد الأمريكيون أن هذا المشروع ربما يكون مجرد خطوة أولى في البرنامج النووي الإيراني في ذلك الوقت ،وفي مايو1995م، دفعت إيران ما بين 300 إلي 900 مليون دولار كدفعة أولى من ثمن الصفقة مع الصين مقابل بناء مفاعل بحوث بأصفهان ومعدات ومستلزمات تدخل في إنتاج الطاقة النووية ، وقد صرح "وارت كريستوفر" وزير الخارجية الأمريكي آنذاك قائلاً "في ضوء هيكلتها وبرامجها ومشترياتها الحربية ونشاطاتها السرية نستطيع أن نؤكد أن إيران تنهج النهج التقليدي لامتلاك الأسلحة النووية وهذه الجهود الإيرانية تنطوي علي مخاطر جمة وإن أية دولة مسؤولة في المجتمع الدولي تتطلع إلى إفشال هذه الجهود ولا يوجد مجال لقبول هذا."[1]

وجددت (مادلين أولبرايت) وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة ذلك التحذير في فبراير1997م، حيث دعت أوروبا وروسيا لوقف إمداد إيران بتقنية الأسلحة النووية وفي العام نفسه تم انتخاب محمد خاتمي الإصلاحي رئيساً، وحاول إقامة علاقات ودية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتخفيف الدعم الإيراني للإرهاب وإنهاء المعارضة الإيرانية لعملية السلام، والبدء بحوار حول الشئون الأمنية التي قد تؤدي في مرحلة معينة إلى تسويات حول البرنامج النووي الإيراني لامتلاك أسلحة نووية والأمل الناجم عن اعتزام خاتمي القيام بما عجزت عنه

[1]محمد ساسي إمحمد الحراري ،العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الثورة الإيرانية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا،طرابلس،2007م،ص،120.

السياسة الغربية من جعل السياسيتين الأمريكية والأوروبية بعيدتين كل البعد عن الموضوع ، فتختلف معظم الدول الأوروبية عن المظهر الكاذب للحوار الانتقادي وطبعت علاقاتها مع إيران، بينما صدر عن إدارة (كلينتون) إملاءات عدة تبلغ طهران استعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتقارب ، ولسوء الحظ لم يكن خاتمي قادراً علي الإيفاء بوعده وقام الحرس القديم في طهران بإضعاف حركته الإصلاحية بين عامي 1999م–2001م ، وفي عام 2001م ، عاد الحرس القديم ليتسلم زمام الأمور في طهران ولم يكن لأوروبا أو الولايات المتحدة الأمريكية جواب شافٍ عما يجب القيام به حيال هذا الأمر.[1]

إلا أن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق من خطر وصول الأسلحة النووية إلى أيدي المنظمات الإرهابية إذا امتلكت إيران التكنولوجيا النووية لأن هذا الخطر سيهدد أمن الاتحاد الأوروبي ومصالحه في الشرق الأوسط ، لكنه يختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية حول تسوية المشاكل الدولية، إذا أنه يميل إلى حلها بوسائل دبلوماسية كما أن سياسته تجاه إيران عكست أيضاً مصالحه الاقتصادية باعتبار إيران عضو هام في منظمة الأوبك وأن مصالح دول الاتحاد الأوروبي ستتعرض لخسائر كبيرة إذا أوقفت إيران بصورة مؤقتة بسبب الحرب تمويل هذه الدول بالبترول ولهذه الأسباب بادر الاتحاد الأوروبي إلى التفاوض مع إيران ولم يستبعد إمكانية حل هذه المشكلة رغم مطالبته برفع القضية إلى مجلس الأمن.[2]

ولقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى المعنية وبالذات إسرائيل على عدد من الآليات يأتي في مقدمتها العمل علي إيقاف مصادر التوريد الخارجية التي يعتمد عليها البرنامج النووي الإيراني وبالذات من روسيا الاتحادية، والصين ، وارتكزت هذه الألية على أن البرنامج النووي الإيراني يعتمد بطبيعة الحال علي استيراد المكونات الرئيسة من الخارج ويمكن بالتالي تقييد فرص تطور هذا البرنامج عبر إقناع الدول الموردة لهذه المكونات بالترغيب أو الترهيب بوقف تعاونها النووي مع إيران عموماً أو بشأن المكونات الحساسة المتعلقة بتخصيب اليورانيوم خصوصاً.[3]

---

[1]أيفودالدر وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص،22.

[2]رأي تاكيه، إيران الخفية، ترجمة: مجدي كامل، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ،سوريا،2007م،ص،96.

[3]عمران أحمد البيوني، مرجع سبق ذكره،ص،107.

ويختلف الجانبان الأوروبي والأمريكي في كيفية التعامل مع الملف النووي الإيراني ، فبينما أصر الأوروبيون على الحوار مع إيران ، نجد أن الأمريكيين أصروا أيضاً على احتواء إيران وحتى صدها، ففي الحالة الإيرانية كان هناك رغبة أوروبية بالحل الدبلوماسي والتعددي للملف الإيراني، وحتى بريطانيا الدولة الحليفة لأمريكا أكدت أهمية الخط الأوروبي في التعامل مع الملف الإيراني، وتقديم حوافز لإيران مقابل توقفها على تخصيب اليورانيوم، حتى بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم "2010/1929م" بفرض عقوبات على إيران وتصويت الدول الأوروبية على هذه العقوبات ، استمر القادة الأوروبيون بالدعوة للتفاوض والتحاور مع إيران ، كما دعا الاتحاد الأوروبي إيران رسمياً في 12– 7– 2010م ، إلى معاودة الحوار.[1]

**المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني.**

إن إيران تدرك تماماً من خلال تجارب الحرب العراقية الإيرانية ، وحرب الخليج ، وحرب أفغانستان ، وحرب إسقاط النظام في العراق ، أنها مهددة بالخطر وتعرف تماماً أن امتلاك التكنولوجيا النووية هو أكثر الوسائل فاعلية لحماية أمنها أمام السياسة الأمريكية العدائية، وبالنسبة إلى معظم الايرانيين فإن امتلاك التكنولوجيا النووية طريق لتحقيق هدفهم في تحويل إيران إلى دولة قوية ، وهذا هو السبب وراء حصول الحكومة الإيرانية على التأييد الواسع في موقفها المتصلب نحو مشكلتها النووية ، ولا سيما بعد أن نجحت إيران في تكثيف تعاونها النووي مع كل من روسيا الاتحادية والصين ودخلت إلى مرحلة شراء المفاعلات النووية كبيرة الحجم بالإضافة إلى مواصلة العمل في بناء وتجهيز محطة بوشهر النووية في جنوب البلاد التي تمثل المعقل الرئيسي للبرنامج النووي الإيراني ، أضف إلى ذلك أنه على الرغم من التقلص الشديد الذي أصاب الميزانية العسكرية الإيرانية وانخفاض الواردات العسكرية الإيرانية خلال السنوات القليلة الماضية إلا أن الحكومة الإيرانية واصلت بقوة تمويل برنامجها النووي.[2]

وفي المقابل بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في اتباع عدة استراتيجيات لمواجهة البرنامج النووي الإيراني في عام 1992م، عندما قامت بتطبيق سياسة الاحتواء المزدوج ضد

---

[1]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره،ص،266.

[2]أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد1998،131م،ص،94.

إيران والعراق ، وتهدف هذه السياسة إلى تعاون الولايات المتحدة الأمريكية مع إحدى هاتين الدولتين لاحتواء الأخرى ، ولأجل تأمين النفط وحماية إسرائيل من جهة والعمل على منع هاتين الدولتين "إيران والعراق" من التمدد في منطقة الخليج، فلقد مارست الولايات المتحدة الأمريكية أقصى أنواع الضغوط على روسيا من أجل تأخير عملية بناء أربعة مفاعلات نووية بدءاً من مركز بوشهر اثنان منها بقوة " 1000– 1200 ميجا وات" واثنان بقوة " 465 ميجا وات"بالإضافة إلى منشآت تكنولوجية أخرى ، كما أنها ضغطت في قمة كلينتون يلتسن في عام 1995م ، لمنع روسيا من بيع إيران تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم بواسطة الطرد المركزي وكانت منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة قد أغرقت وكالات الاستخبارات الغربية بسيل من التقارير والمعلومات غير المؤكدة حول النشاطات الإيرانية لصنع السلاح النووي ، وخصوصاً ما يتعلق منها بوجود مراكز سرية للأبحاث في مناطق بحر قزوين.[1]

وعلى الصعيد الرسمي أعربت الولايات المتحدة عن قلقها العميق تجاه سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية وأشار وزير الخارجية السابق(وارين كريستوفر) في خطاب له في أوائل 1995م ، إلى أن إيران تتبع فيما يتعلق بالتنظيم والبرامج والمشتريات والأنشطة السرية الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية الذي سارت عليه جميع الدول التى سعت للحصول على السلاح النووي، وفي هذا الإطار رفضت الإدارة الأمريكية الأخذ بنتائج الجولات التفتيشية التى قامت بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وشككت في هذه الجولات التفتيشية ، حتى عندما قامت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بجولات تفتيشية أكثر دقة بعد التزود بالمعلومات التفصيلية من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث زعم مسؤولون أمريكيون بأن الوكالة ليست لديها الإمكانيات أو التنظيم الكافي لاكتشاف الأنشطة النووية السرية التى تدور في المنشآت البحثية التي سمح للوكالة بزيارتها ، وعلى العكس من ذلك يؤكد المسؤولون الأمريكيون أن البرنامج النووي الإيراني يمثل خطراً شديداً على الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي كما يؤكدون على أن هذا البرنامج قطع شوطاً طويلاً.[2]

ويعتبر قانون (داماتو) من إحدى الاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة الملف النووي الإيراني ، فقد بدأت العقوبات الأمريكية ضد إيران عام 1996م، من خلال قانون (داماتو)

---

[1] رأي تاكيه ، مرجع سبق ذكره،ص،94.

[2] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره،ص،319.

الذي يقضي بحرمان الشركات التي تتعاون مع إيران وليبيا من دخول السوق الأمريكية ، وتشمل العقوبات المنصوص عليها في قانون (داماتو) ما يلي:[3]

1- حرمان الشركات المخالفة من الحصول على تسهيلات من مصرف الاستيراد والتصدير الأمريكي.

2- حرمان الشركات المخالفة من الحصول على تراخيص التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية .

3- منع اختيار الشركات المخالفة من أن تكون عميلاً أولياً في التعامل بديون الحكومة الأمريكية.

4- حرمان الشركات المخالفة من فرص مشتريات الحكومة الأمريكية .

5- منع الشركات المخالفة من العمل بوصفها وسيطاً للولايات المتحدة الأمريكية كمودع لأموال حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ولقد رجح الجنيرال "بينفور دبي" قائد قوات القيادة المركزية الأمريكية في منتصف 1997م، أن تتمكن إيران من حيازة السلاح النووي قبل سنوات الألفية الجديدة أو بعد ذلك بقليل ، وقد استندت تقديراته إلى أمرين رئيسين هما:[1]

الأول: حصول إيران على المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج القنابل النووية.

الثاني: تطوير القدرة الهندسية الإيرانية لتوظيف المواد الانشطارية في الاستخدامات العسكرية.

وعلى هذا الأساس اتجهت السياسة الأمريكية نحو تنفيذ طائفة واسعة من الجهود لتقييد ووقف البرنامج النووي الإيراني ، حيث اتجه مجلس الشيوخ الأمريكي في يوليو1998 ، نحو الربط بين وقف التعاون النووي الروسي- الإيراني وبين وقف صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا وهي في حدود 195 مليون دولار ، أضف

---

[3]محمد عبدالله محمد، قانون داماتو ،صحيفة الوسط البحرينية، العدد883،2005م، w.w.w.alwasathnews.com.

[1]أحمد إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره،ص،319.

إلى ذلك أن المسؤولين الأمريكيين لم يستبعدوا إمكانية اللجوء إلى توجيه ضربات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية.[2]

إلا أنه ومنذ تولي الرئيس الإيراني (محمد خاتمي) السلطة وتشكيله حكومة إيرانية جديدة ، حيث أعلن في سنة 1998م ، أنه لا يوجد شيء يمنع الحوار والتفاهم بين الأمتين الإيرانية والأمريكية ، خصوصاً بين المفكرين والباحثين والمثقفين، وجاءت الإشارة الأمريكية في يونيو 1998م ، في خطاب لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) أمام جمعية آسيا في مدينة نيويورك حيث أبدت رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الوصول إلى "خريطة طريق" تؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين ، وتؤدي إلى بناء الثقة وتجنب سوء الفهم، وعلى إثر هذه الإشارات فقد قامت إيران بتوقيع معاهدة حظر الأسلحة الكيماوية وأدانت الأعمال الإرهابية في مصر والجزائر ، ورفع خاتمي شعارات تجد هوى لدى الآذان الأمريكية مثل حقوق الإنسان، والمجتمع المدني ، وسيادة القانون ، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد قامت بعدة خطوات منها، إدراج اسم منظمة (مجاهدي خلق) على قائمة المنظمات الإرهابية وهو ما يجعل نشاطاتها داخل الولايات المتحدة الأمريكية محظورة، ونددت بالانفجار الذي حدث في محكمة الثورة في طهران، وأعلنت واشنطن أنها لا تسعى إلى تغيير نظام الحكم ،ووافقت على تصدير قطع غيار طائرات "بيونج" إلى طهران ولم تطبق العقوبات التي نص عليها قانون (داماتو)، وغيرها من الخطوات التي كانت واشنطن قد أقرتها ضد إيران.[1]

ورغم ظاهر هذه الرسائل والمواقف المتبادلة اللطيف والودي بين واشنطن وإيران، فقد صاحبها شروط للحوار من جانب كل منهما ، فعلى الجانب الأمريكي تضمنت تصريحات (كلينتون) و(أولبرايت) الشروط التالية:[2]

1- أن توقف إيران دعمها ورعايتها للإرهاب.

2- أن توقف إيران معارضتها لعملية السلام في الشرق الأوسط .

---

[2]نفس المرجع السابق،ص،318.

[1]أحمد بهى الدين، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد134،1998م، ص- ص،202-203.

[2] نفس المرجع السابق ،ص،203.

3- أن لا تتدخل في الشئون الداخلية للدول المجاورة في الخليج وآسيا الوسطى .

4- الاتفاق على صيغة تحقق الاستقرار وتحمي طرق النفط.

5- وقف الدعاية المعادية للولايات المتحدة الأمريكية وإزالة أسباب العداء.

وفي الوقت الذي وصف فيه المراقبون الشروط الأمريكية بالغموض، جاءت الشروط الإيرانية أكثر وضوحاً وتحدياً ويمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

1- ألا تتدخل واشنطن في الشئون الإيرانية بأي شكل من الأشكال .

2- الاعتذار للشعب الإيراني عن المساهمة العلنية والرسمية في إسقاط أول حكومة وطنية معاصرة برئاسة محمد مصدق ، وعلى سياستها الخاطئة اتجاهها على مدى الخمسين عاماً الماضية.

3- الدخول في مفاوضات حقوقية جادة لإنهاء كافة الخلافات عبر الوسائل القانونية الدولية المعترف بها لإعادة الأموال الإيرانية المجمدة في المصارف الأمريكية.

4- رفع الحظر الاقتصادي على إيران وإلغاء قانون (داماتو).

5- أن تعترف واشنطن بمطلب إيران للعب دور في ضمان سلامة وأمن المنطقة.

6- أن توقف واشنطن تدخلاتها الرامية لخفض أسعار النفط.

وبالرغم من هذه الشروط التي أملتها هاتين الأمتين ، إلا إن إيران رفضت الشروط الأمريكية فليس من الممكن لإيران أن تقدم باسم الحوار ما لم تقدمه من قبل بالضغط والاحتواء والعزل والابتزاز.

وبوصول المحافظين الجدد إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية برئاسة (جورج بوش الأبن) وإضافة إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م، حدث تغيير في الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، وفي منطقة الخليج العربي خصوصاً، فبدلاً من سياسة الردع والاحتواء التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية في

[1]نفس المرجع السابق،ص،203.

سياستها السابقة استخدمت إدارة (بوش الابن) تكتيكاً جديد أطلق عليه (الضربة الوقائية) ضد الإرهاب والأصولية كما تبنت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج بوش الأبن) استراتيجية أكثر حزم في مجال انتشار أسلحة الدمار الشامل بوصفها جزءاً من استراتيجية الأمن القومي الأمريكي التى تهدف إلى إبقاء أسلحة الدمار الشامل بعيدةً عن أيدي حكومات وصفتها إدارة بوش بأنها الأخطر في العالم.[1]

لقد أعلن الرئيس الأمريكي السابق( جورج بوش الأبن) عام 2002م ، عن استراتيجية جديدة عرفت (بمذهب بوش) والتي تهدف إلى منع الدول الأخرى من الحصول على أسلحة الدمار الشامل خصوصاً الدول التى صنفتها أمريكا دول محور الشر ، وإيران إحدى هذه الدول.[2]

ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الأساس من خلال تفعيل جميع الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل مثل اتفاقية الحد من الانتشار النووي ، واتفاقية الأسلحة البيولوجية ، واتفاقية خفض التسلح ، ومسألة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل ، كما استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية منهج فرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على الدول المتمردة على سياستها من خلال مجلس الأمن الدولي ، والتلويح بالقيام بضربة عسكرية وقائية لأي تهديد يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية في الداخل أو الخارج من قبل تلك الدول.[3]

وتتمثل استراتيجية "مذهب بوش "للقرن الحادي والعشرين في النحو التالي:[4]

1- منع أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من امتلاك السلاح النووي.

2- العمل على مواجهة الإرهاب العالمي وقمع وقوع هجمات إرهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بأسلحة الدمار الشامل.

3- العمل على تطويق الدول الخارجة عن القانون ولو اضطرها ذلك لاستخدام القوة.

---

(1)خالد أبو القاسم مفتاح، مرجع سبق ذكره،ص،114.

(2)خطاب "جورج بوش الأبن"، مارس 2002م،.w.w.whietehouse.gov

(3)حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية العدد150،2002م،ص،230.

(4)التقرير الاستراتيجي العربي، أزمة البرنامج النووي الإيراني ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006م،ص38.

ومنذ ربيع 2003م ، والأوروبيون وبعض الأمريكيين يحاولون حل مشكلة القلق من احتمال امتلاك إيران أسلحة نووية باستخدام مناهج تختلف اختلافاً متعمداً عن تلك التى استخدمت في العراق ، ولعل أمريكيين أخرين ينظرون أو لا ينظرون إلى إيران باعتبارها حالة ممكنه أخرى تستوجب حلاً بطريقة عسكرية آملين في التوصل إلى علاج أفضل للمرض من ذلك الذي كشفت عنه طريقة معالجة الشأن العراقي.[1]

ولقد أكد العديد من كبار المسئولين في حكومة الرئيس الأمريكي السابق (بوش الأبن) أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تسعي وراء حل القضية النووية الإيرانية بالوسائل السلمية إلا أنهم رفضوا بشدة أي اقتراح يطالب بإجراء مفاوضات مباشرة مع إيران ، كما لم يستبعدوا إمكانية استخدام القوة ضد إيران ، وهناك عدد غير قليل داخل الولايات المتحدة الأمريكية حذروا قائلين إنه إذا فشلت الجهود الأمريكية في حل القضية النووية الإيرانية أو تم توجيه ضربة عسكرية ضد إيران فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد تواجه أوضاعاً أسوأ، ولقد أثبت ذلك الرئيس الأمريكي السابق (بوش الأبن) عند إجابته علي سؤال طرح عليه أثناء خطابه بأن حل القضية النووية الإيرانية من خلال الوسائل الدبلوماسية لايزال أول خيار للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن عدداً من البرلمانيين الأمريكيين يطالبون بأن تجري الولايات الأمريكية مفاوضات مباشرة مع إيران ، وسبق لأمين عام الأمم المتحدة (كوفي عنان) والمستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) أن طرحا اقتراحات مماثلة.[2]

ومن الاستراتيجيات الأمريكية لمواجهة البرنامج النووي الإيراني الضغط علي وكالة الطاقة الذرية ، ففي 24-9-2005م، صدر قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والذي يقضي بإدانة إيران لانتهاكها الالتزامات المفروضة عليها بموجب معاهدة منع انتشار السلاح النووي وجاء قرار الوكالة حينئذ قائماً علي فكرة الوسطية بين موقف طرف متشدد وهو الطرف الأمريكي الأوروبي الذي يطالب بنقل الملف إلى مجلس الأمن ، وموقف طرف أخر يبدو أكثر واقعية وهو الموقف الروسي الصيني والذي يعترف بحق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعلي الرغم من أن إدارة الرئيس الأمريكي السابق(بوش الأبن) تصرّ على ضرورة نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن فإنها اتجهت نحو تنفيذ تقاسم

---

(1)أليسون جكيبيلز، الأوروبيون يكافحون الانتشار النووي ، المستقبل العربي، العدد328،2006م،ص22.

(2) رأي تاكيه، مرجع سبق ذكره ،ص،108.

وظيفي مع الترويكا الأوروبية* ، تقوم بموجبه دول الترويكا بالدور التفاوضي مع الجانب الإيراني من حيث تقديم الضمانات والحوافز للنظام الإيراني بينما تكون الإدارة الأمريكية من جانبها مستعدة لتصعيد الأزمة عن طريق رفع سقف التعامل مع وكالة الطاقة الذرية إلى مجلس الأمن مباشرة واتخاذ قرارات عقابية ضد إيران مما يزيد عزلتها الدولية .[1]

وتنوعت الأدوات التي لوحت بها الإدارة الأمريكية السابقة لتوظيفها في إدارة الصراع مع إيران منها عدم استبعاد خيار دعم التفاوض الأوروبي مع إيران للتوصل إلي حقيقة تقبل بمقتضاها إيران إنهاء برنامجها النووي مقابل ضمانات ودعم أوروبي وربما أمريكي.

أما الأداة الأخيرة التي يمكن أن تتعامل بها الولايات المتحدة الأمريكية مع إيران والتي هي من ضمن استراتيجياتها لمواجهة البرنامج النووي الإيراني فهي الأداة العسكرية والتي تنقسم بدورها إلى حرب شاملة على غرار غزو العراق ، أو ضربات عسكرية منتقاة ومؤثرة، أو حرب بالوكالة المرشح لها أساساً إسرائيل ، ولم تستبعد الإدارة الأمريكية السابقة على مختلف مستوياتها في أي مرحلة الخيار العسكري، وإنما اكتفت أحياناً بالقول بأنها تفضل الحل الدبلوماسي وأن الخيار العسكري غير وارد أحياناً أو أنه في مؤخرة خياراتها.[2]

واستمر الموقف بين إيران والغرب مجمداً عشرة أشهر منذ إجراء الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس من نوفمبر2008م ، واستمر انشغال إيران أيضاً بانتخابات الرئاسة، ثم الأزمة الداخلية التي أعقبتها ، وهكذا حتي نهاية أغسطس 2009م، عندما بدأت إشارات تحريك الموقف تصدر من الجانبين، وحملت الإشارة الأولى من طهران مفاجأة كبيرة حيث أعلن الرئيس( أحمد نجاد) قبول بلاده إتمام عملية إثراء تخصيب اليورانيوم بنسب أعلى من 5% خارج إيران ، وفي أول أكتوبر2009م، عقد في جنيف الاجتماع المقرر بين إيران والدول الستة الكبرى بحضور الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركة شخصية من(ويليام بيريز) مساعد وزير الخارجية آنذاك في إشارة حرص واشنطن علي متابعة الموقف عن قرب ودليل على تحول دفة العلاقة من التوتر المفتوح إلى التواصل غير المشروط ، وهو

---

* **دول الترويكا الأوروبية هي"** فرنسا، بريطانيا، ألمانيا"

[1]محمد ساسي إمحمد ، مرجع سبق ذكره، ص- ص،129-130.

[2]وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما ،مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، الطبعة الأولى ،القاهرة،2010م، ص- ص،168- 169.

ما تأكد لاحقاً مفاجأة أخرى هي أن مباحثات رفيعة المستوى جرت في سرية تامة بين طهران وواشنطن ، وأن أوباما شخصياً شارك في بعض تلك اللقاءات ، وفي ضوء هذه التطورات ارتفع سقف التوقعات من اجتماع فيينا الذي عقد لمدة ثلاثـــــــــــــــة أيام بدءاً من التاسع عشر من أكتوبر2009م، خاصة بعد أن أعلن (محمد البرادعي) مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الوقت نيته اقتراح صيغة اتفاق حول حصول إيران على اليورانيوم المطلوب من الخارج ، غير أن مفاجئة جديدة كانت في انتظار المتفائلين فقد تحولت المباحثات من فعالية حدث يفترض أن تمهد للإعلان عن حل قريب للبرنامج النووي الإيراني إلى حدث غلب عليه الارتباك بسبب رفض إيران مشاركة فرنسا في الاتفاق بل ومشاركتها في مباحثات فيينا ذاتها.[1]

ومن اللافت للنظر أن الضجة التي أثارتها إيران حول مشاركة فرنسا في المباحثات تمخضت في النهاية عن قبول طهران مشاركة فرنسا بناءاً على توافق واتصالات مكثفة جرت مع نهاية اليوم الأول ، واستهلكت جهود المشاركين في اليوم الثاني ، وانتهى اليوم الثالث بعرض صيغة الاتفاق التي أعدها (البرادعي) علي الأطراف كلها في انتظار الرد من الأطراف بعد مهلة أسبوع ثم جاء الرد من إيران بعد تأخر في أنها ترغب في إدخال تعديلات على المسودة ، وأن الاتفاق لا يلبي طموحات إيران، وفي منتصف ديسمبر2009م ، أصدر الكونغرس الأمريكي قراراً يسمح للرئيس الأمريكي بفرض عقوبات اقتصادية جديدة علي إيران تهدف إلي حرمانها من وارداتها من البنزين.[2]

**المطلب الثاني: الإستراتيجية الأوروبية تجاه البرنامج النووي الإيراني.**

تحاول أوروبا وخاصة دول الترويكا الثلاث "بريطانيا- فرنسا- ألمانيا" التلويح دائماً بالجزرة لإجبار الإيرانيين على التخلي عن مشروعهم النووي ، حيث رفضت أوروبا التكهنات المثارة حول إتجاه داخل الولايات المتحدة الأمريكية بأهمية توجيه ضربة عسكرية لإيران، لإجبارها علي التخلي عن برنامجها النووي ، وأكدت أن لا أحد في الاتحاد الأوروبي يفكر في هذا الخيار الذي وصف بأنه غير بناء ، وأن الاتجاه الأفضل هو مواصلة الحوار مع طهران

---

[1]سامح راشد، الملف النووي الإيراني تفاعلات بلا تقدم، مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد179،2010م،ص-ص،126-127.
[2]المرجع السابق،ص،127.

،فجوهر التصور الأوروبي يقوم على أن تتقدم أمريكا بحوافز وإغراءات لطهران مثل عضوية منظمة التجارة العالمية، وبيع طائرات مدنية لها، مقابل وقف برنامجها النووي .[3]

وبرز الموقف الأوروبي في ضرورة استمرارية علاقات أوروبا بإيران على أساس ما أطلقوا عليه النقد البناء ، ويرى الاتحاد الأوروبي عدم أحقية الولايات المتحدة الأمريكية في الإضرار بأطراف ثالثة في العقوبات التجارية التي تفرضها على إيران ، كما ينبغي ألا تحمل الولايات المتحدة الأمريكية هذه الأطراف مسئولية التعامل بالأنشطة التجارية على الدول التي تستهدفها بالعقوبات ، فقد يؤدي ذلك إلى بحث الدول الأوروبية لإمكانات اتخاذ إجراءات مضادة لاشك أنها ستؤثر بالسلب على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية التجارية والاقتصادية في أوروبا.[1]

ولقد شهدت التسعينات من القرن الماضي انفراجاً واتباع سياسة مدروسة ومتأنية حيال إيران أملاً في استخدام التجارة بوصفها رافعة للحصول على تنازلات منها مرتبطة بحقوق الإنسان والإرهاب ، وقد بدأ حوارٌ اقتصادي أواخر العام 1992م ، ارتقى إلى مستوى الحوار الشامل عام 1998م، بعد انتخاب(محمد خاتمي) رئيساً، وترافق هذا الحوار مع استثمارات الشركات الأوروبية الكبرى ، وبدأت المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وإيران حول اتفاق التجارة والتعاون في ديسمبر عام 2002م، علماً بأن الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأكبر لإيران ، ومنذ إيحاءات إيران بما حققته من تقدم على الصعيد النووي خلال عامي "2002م–2003م" قادت أوروبا محاولة ابتكار سياسة جديدة لإقناع طهران بالتخلي عن برنامج التخصيب ، في حين أن كل ما قامت به واشنطن هو الانتقاد، وحاولت بريطانيا ، وفرنسا ، وألمانيا(الترويكا الأوروبية) التي تعمل لصالح شركائها في الاتحاد الأوروبي أن تقنع إيران تكراراً لتعليق برنامجها النووي، ومن ثم إنهائه وللمرة الأولى هددت هذه القوة الأوروبية طهران بشكل من الأشكال بالعقوبات الاقتصادية من خلال رفض توسيع الروابط التجارية ما لم توافق إيران على تعليق نشاطاتها التخصيبية ، وحاولت الدول الأوروبية الثلاث

---

[3]عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الأمريكية ألأوروبية،.w.w.w.almoslim.net 7-7-2006م.

[1]سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد127،1997م، ص،214.

ابتكار اتفاق مع طهران يمنح إيران منافع اقتصادية جديدة مقابل تعليق دائم لنشاطاتها النووية.[2]

وفي اجتماع لمسؤولين إيرانيين ومفوضي دول (الترويكا الأوروبية) سنة 2004م، بباريس لبحث سبل التوصل إلى اتفاق بينهما لإعادة تعليق أنشطة إيران النووية ،تعهدت (دول الترويكا الأوروبية) لإيران بالوقوف ضد أي قرار يسعى لإحالة ملفها النووي إلى مجلس الأمن ، وفي المقابل في حالة رفضت إيران المقترحات الأوروبية فإنها سوف ترفع تقريراً لمجلس محافظة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، ووافقت إيران على هذا المقترح الأوروبي بعد رفضه في بداية الأمر.

وبموجب اتفاقية باريس عام2004م ، جرت مفاوضات إيرانية أوروبية في يناير2005م، وتقدمت دول (الترويكا الأوروبية) بمشروع قرار إلى مجلس محافظة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتسوية الأزمة النووية الإيرانية مع إيران وقد نص مشروع القرار على البنود الآتية:[1]

1- مطالبة إيران بشأن توفير معلومات كافية عن المواقع النووية لديها وأسماء الأشخاص الذين لهم صلة بمشروعها النووي.

2- إعادة النظر في مشروع إيران لبناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل في أراك.

3- أن تعمل إيران وفق بنود البروتوكول الإضافي للمصادقة عليه بدون تأخير.

4- إبدا القرار قلقه من عمليات تعليق نشاطات تخصيب اليورانيوم المتكررة من جانب إيران.

5- التعاون التام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، لإيضاح قضايا ذات صلة ببرنامجها النووي وبالمصادقة على بنود هذا القرار من الجانبين الإيراني والأوروبي ، اقترحت (دول الترويكا الأوروبية ) وهي (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا) ثلاث مقترحات تتعلق بعمليات التخصيب تمثلت في:

أ- الإشراف على عمليات تخصيب اليورانيوم من خلال تشكيل لجنة أمريكية إيرانية أوروبية.

---

[2]أيفودالدر وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص،23.

[1]خالد أبو القاسم مفتاح، مرجع سبق ذكره،ص،106.

ب- تخلي إيران عن عمليات التخصيب والسماح لها بشراء الوقود النووي من الخارج.

ج- في حال إصرار إيران على عمليات تخصيب اليورانيوم فإن الحق للوكالة الدولية للطاقة الذرية الإشراف على عمليات التخصيب.

كما أبدى الأوروبيون استعدادهم لتطبيع العلاقات التجارية ، وتقديم تعويضات إضافية ، ولا سيما بناء مفاعل يعمل بالماء الخفيف إضافة إلى ضمانات لتوفير الوقود النووي وفي المقابل كان يفترض بالإيرانيين التخلي عن أية إمكانيات مرتبطة بالتخصيب وإعادة المعالجة وعدم بناء مفاعل يعمل بالماء الثقيل.[1]

وفي صيف 2005م ، أكد الرئيس الإيراني (محمود أحمدي نجاد) في اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة أن لإيران الحق في إنتاج الوقود النووي ، واعتبرت دول( الترويكا الأوروبية) هذا التصريح بمثابة نقض لاتفاقية باريس ، الأمر الذي دفعها إلى صياغة مشروع قرار رفعته إلى أعضاء مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية ينص علي إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي، وتزامن هذا القرار مع قيام إيران بإزالة أختام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منشأة (نتنز) النووية، معلنة بذلك استئناف عمليات البحث والتطوير بخصوص إنتاج وقود اليورانيوم.[2]

ولقد اتهمت إيران الاتحاد الأوروبي بخرق اتفاق باريس النووي ، والذي التزمت فيه إيران بتعليق أنشطة تخصيب اليورانيوم مدة ستة أشهر ،مقابل سعي أوروبا لاعتراف دولي بحق إيران في التكنولوجيا النووية، وقال الرئيس الإيراني الأسبق ورئيس هيئة تشخيص مصلحة النظام (هاشمي رفسنجاني ) أن الزعماء الأوروبيين وعدونا باعتراف دولي، يتضمن حقنا في السعي لامتلاك تكنولوجيا نووية لأغراض سلمية ووثقنا بهم في هذا المجال وعلي ذلك علقنا أنشطتنا.[3]

وفي عام 2006م، صدر قرار من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يتعلق بمسألة تطوير أسلحة نووية وتضمن القرار رفع تقارير لمجلس الأمن الدولي ، حول المرحلة التي مرّ بها

---

[1]أيفودالدر وآخرون، مرجع سبق ذكره،ص،43.

[2]علي رجب ، العقوبات الأوروبية على إيران، مجلة الحوار المتمدن،العدد2010،256م،ص،26.

[3]محمد ساسي إمحمد، مرجع سبق ذكره،ص،130.

البرنامج النووي الإيراني، كما أن القرار تضمن بنوداً تمثلت في مطالبة إيران بالنظر في مشروعها لبناء مفاعل لإنتاج الماء الثقيل، كما طالب خبراء مجلس الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران على العمل بتطبيق البروتوكول الإضافي، كذلك العمل علي التنسيق والتعاون بينهما وبين إيران وفق نصوص البرتوكول الإضافي الذي يتيح للوكالة إجراء تفتيش مفاجئ لمنشآت إيران النووية في أي وقت ، كما يعتبر توقيع إيران على نصوص البروتوكول الإضافي بمثابة عودة إيران للمصادقة على معاهدة حظر نشر الأسلحة النووية.[4]

وبعد رفض إيران للمقترح الذي تقدمت به روسيا عام 2006م، بشأن نقل عمليات تخصيب اليورانيوم من إيران إلى روسيا توحدت المواقف الدولية وصدر قرار مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ، ومن ثم استصدار بيان عرف باسم مجموعة (5+1) الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا ، والصين ، وبريطانيا ، وألمانيا ، الأعضاء الدائمين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي داعا إيران إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الأرقام "1737–1747–1803–1835" كما دعا البيان إيران إلى التنفيذ والتصديق على البروتوكول الإضافي فوراً، وتنفيذ جميع الإجراءات التي تطلبها الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل بناء الثقة في الطبيعة السلمية الخالصة للبرنامج النووي الإيراني.[1]

ومع استنفاذ كل الخيارات الدبلوماسية لحل أزمة البرنامج النووي الإيراني لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى خيار العقوبات بوصفها خياراً لإجبار إيران على إيقاف مشروعها النووي ، واعتبرت هذه العقوبة هي أشد عقوبات تفرضها دول الاتحاد الأوروبي على إيران، وقد شملت هذه العقوبات أشخاص وشركات وبنوك ذات صلة بالبرنامج النووي الإيراني ، كما تضمنت مسودة العقوبات الأوروبية منع الاستثمارات في مجالي النفط والغاز في إيران ، وتشديد الرقابة على السفن والطائرات الإيرانية ، ومراقبة التحويلات المالية المتوجهة إلى إيران ، وكذلك حظر بيع معدات تدخل في صناعة الصواريخ أو التكنولوجيا النووية ، وتشديد

---

[4] خالد أبو القاسم مفتاح، مرجع سبق ذكره،ص،108.

[1] بيان مجموعة "5+1" حول البرنامج النووي الإيراني .w.w.w.america.gov-10-2015-13

المراقبة الأوروبية على البنوك الإيرانية التى تعمل على أراضيها، وحظر أي طائرات إيرانية أو طائرات تشغلها إيران باستثناء شركات الطيران المدني.[2]

ونظراً للحزم الأمريكي الأوروبي الظاهر بشكل واضح في توقيت ونوعية تطبيق هذه العقوبات الجديدة ، لمست العديد من الدول هذا التوجه ، فسارعت إلى اتخاذ إجراءات عقابية مواكبة للإجراءات الأمريكية الأوروبية بالإضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بوضعها الذاتي ، وكيفية تأقلمها مع الوضع الجديد، فعلى سبيل المثال، قامت كندا بإقرار عقوبات على إيران تتماشى مع الوضع الجديد ، كما قامت كل من اليابان وكوريا الجنوبية بتخفيض وارداتهما النفطية من إيران بشكل كبير بما يتماشى مع القرار الأمريكي الجديد ، الذي يحرم البنوك الأجنبية من فتح حساب أمريكي لها، إذا كانت تتعامل بأي شكل من الأشكال مع المصرف المركزي الإيراني ، إلا في حالة قيام البلد الأم للمصرف بتخفيض شراء النفط الإيراني بشكل كبير جداً.[1]

وهكذا أصبح الملف النووي يشكل أهم السياسات الخارجية الإيرانية الثابتة التي يعول النظام عليها كاستراتيجية ثابتة تؤمن أمنه القومي وطموحه الاستراتيجي في المنطقة واعتزازه الداخلي ، حيث أصبح الملف النووي الإيراني أحد أهم أركان سياسة نظام إيران الخارجية من أجل فرض هيبته في داخل إيران ، وأي تراجع عن هذا الملف يسبب صدعاً كبيراً في هيكل النظام الإيراني داخلياً وربما انهياره ، وهذا ما أكده وزير الخارجية الإيراني الأسبق "على أكبر ولايتي" حيث صرح بأن أبسط تنازل مقابل الضغوط الدولية والأوروبية في شأن البرنامج النووي الإيراني سيؤدي إلى انهيار النظام بأكمله، وهكذا تستمر إيران في برنامجها النووي رغم التهديدات الدولية الأمريكية المتكررة تجاه إيران ووصول ملفها إلى مجلس الأمن والمحاولة لتطبيق البند السابع من قوانين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على إيران ، وما يحمل من تداعيات خطيرة بدءاً من المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية حتى استخدام القوة.[2]

---

[2] رأي تاكيه، مرجع سبق ذكره، ص،105.

[1] علي حسين باكير، التأثيرات المحتملة للعقوبات الجديدة على إيران ،مجلة السياسة الدولية، العدد188،2012م،136.

[2] رأي تاكيه ،مرجع سبق ذكره،ص،106.

## الفصل الثالث :

# مستقبل العلاقة الإستراتيجيـــــــة الأمريكيـــــة– الأوروبيـــة

## المبحث الأول :

### الأدوار المطروحة لمستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية - الأوروبية

## المبحث الثاني :

### المعوقات التي تواجه العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبيـــــــة

## الفصل الثالث: مستقبل العلاقة الاستراتيجية الأمريكية – الأوروبية

أدت التحولات الدولية والإقليمية التي تعرض لها العالم منذ التسعينيات من القرن الماضي، وما نتج عنها من انعكاسات سلبية وإيجابية إلى زيادة دور قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي، وأخذت هذه القوى تنادى بضرورة البحث عن سبل جديدة للقيادة العالمية، والخروج عن النمط السائد حالياً، وبفعل تلك التحولات بدأ الحديث عن ضرورة إيجاد قوى دولية أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية لتملأ الفراغ الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي ولتعيد التوازن إلى النظام الدولي ، ومن بين أكثر القوى المرشحة لاحتلال هذه المكانة هو الاتحاد الأوروبي ككتلة دولية صاعدة ومتقدمة في مسيرة وحدته والتمثيل السياسي الخارجي الموحد، وقد رسخت الدول الأوروبية علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ أكثر من نصف قرن أملاً في جعل هذه العلاقات طريقاً يمكنها من خلاله الصعود مرة أخرى إلى قمة الهرم الدولي وأخذ مكانتها السابقة خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة.

وتأتي أهمية هذا الفصل من خلال المحاولة لرصد الأحداث المستقبلية على الساحة الدولية وتحليلها واستشراف حقيقة الدور الذي يتوقع أن تمارسه المجموعة الأوروبية في منافسة الولايات المتحدة الأمريكية وإيضاح نمط هذه التغيرات التي يمكن أن تحصل، وهل يبرز الاتحاد الأوروبي كقطب دولي أمام الولايات المتحدة الأمريكية؟

### المبحث الأول : الأدوار المطروحة لمستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية– الأوروبية

هناك اعتقاد سائد في الأوساط السياسية والاستراتيجية بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى في قمة الهرم الدولي ، وبالتالي تبقى القطبية الأحادية إلى أمد غير محدد ولا يمكن للمنافسين المحتملين مثل الاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، احتلال المركز أو إيجاد نظام متعدد القوى بما يقلل من السيطرة الأمريكية على العالم وفعل ما يناسب مصالحها دون الآخرين وهذا يرجع إلى القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية المتعددة الجوانب من ناحية ، وعدم وصول القوى الأخرى مرحلة تمكنها من منافستها أو تؤهلها لذلك من ناحية أخرى ولكن لم تمر فترة طويلة على ذلك حتى بدأت بوادر الضعف تلوح بالقوة الأمريكية

خاصة في اقتصادها والذي يمثل عصب القوة في حياة أية قوة دولية تنوي قيادة العالم والبقاء على قمة الهرم السياسي ، وهنا ظهر جدال واسع في الأوساط السياسية والاستراتيجية حول مستقبل القوى الدولية ومستقبل علاقاتها مع بعض ، وما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تستطيع أن تحتفظ بمكانتها الدولية الحالية وإمكانية ظهور قوى دولية أخرى لتنافسها منافسة حقيقية أو تأخذ منها مكانتها ، أو أن المستقبل ينبئنا بالسير نحو عالم متعدد الأقطاب تكون فيه قوى أخرى مع الولايات المتحدة الأمريكية وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي. [1]

وفي هذه المرحلة يتجه الغرب الأوروبي بقيادة، فرنسا، وألمانيا، إلى العمل على استرجاع مكانة أوروبا الدولية ، خاصة بعد ما حصل من تحولات في السنوات الأولى من بداية هذا القرن على المستوى العالمي ، ومن متغيرات في الخريطة السياسية الدولية ، أهمها انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وبروز الاتحاد الأوروبي واندلاع الحروب الدولية والإقليمية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من عدوان تدميري على أفغانستان والعراق ، ومن المعلوم أنه لا يوجد نظام أو دولة أو هيئة أو منظمة دولية تستطيع العيش منعزلة عن المجتمع الدولي، أو حل القضايا الأمنية التي تواجهها بصورة منفردة وأية طريقة ينتجها أي نسق دولي لتحقيق أمنه وحماية مصالحه ستؤثر في أمن الآخرين وتثير ردود أفعال من جانب بقية الدول.[2]

وقد رتب هذا الجدل توقعات تختلف في مدياتها ويمكن تحديدها في خيارين التي يُحددان طبيعة العلاقة الأمريكية – الأوروبية ، وظواهر بنائها وإمكانية الاستمرار فيها أو تغييرها كاحتمالات أو سيناريوهات مستقبلية لهذه العلاقة وهي كالتالي :[3]

**الخيار الأول** : الاستمرار ، أي بقاء العلاقة الأمريكية الأوروبية في مسارها متراوحة بين التبعية والشراكة .

**الخيار الثاني** : التغيير ، بمعنى تغيير العلاقة الأمريكية – الأوروبية وذلك بخروج الاتحاد الأوروبي من الحالة السائدة حالياً ويزيد من قوته وقدرته لتكون له الكلمة على المستوى

---

[1] اليأس طاهر محمد أمين ، مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية ، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية ، الطبعة الأولى ، العراق، 2011م، ص225-228 .

[2] حسام الدين بو عيسى ، تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية ، رسالة ماجستير ((غير منشورة)) جامعة بيروت العربية، لبنان ، 2007، ص226 .

[3] إلياس طاهر محمد أمين، مرجع سبق ذكره،ص266.

الدولي ، أو أن يأتي هذا الخيار بسبب تراجع ملحوظ في القوة الأمريكية وهذا ما تحاول فرنسا تحقيقه .

وهناك من يرى أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه خيارين إما أن تتجه لخيار التمدد على الساحة الدولية كما تفعله الآن ، وهذا إما يكلفها كثيراً أو الانكفاء على الذات والقبول بتوزيع الأدوار ، وحتى يتمكن الاتحاد الأوروبي من القيام بلعب دور عالمي أكبر يجب أن يهتم أكثر بسياساته الوحدوية اقتصادياً ومالياً وتطوير سياسته الخارجية وتأمين الاستقرار والأمن لجميع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي برغم التزامهم بخصوصياتهم في الشئون الداخلية .

وهكذا يكون المستقبل مرهوناً بقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الحفاظ على مكانتها الدولية الحالية ، وكذلك بقدرة الاتحاد الأوروبي على الصعود فعلاً إلى مكانة يستطيع فيها الحركة وفقاً لمصالحه .

**المطلب الأول : استمرار العلاقة الأمريكية – الأوروبية بين التبعية والشراكة.**

إن دول أوروبا الغربية على مدى العقد الثاني من القرن الماضي كانت الحليف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية ، وهي الشريك في حلف الأطلنطي والمنافس في التقدم العلمي والتكنولوجي والمكمل لعناصر تأسيس الاقتصاد العالمي ، وهي القادرة على الوصول إلى درجة تمكنها من منافسة الولايات المتحدة الأمريكية فيما لو لم تحقق الولايات المتحدة الأمريكية خطوات أكبر ، كذلك فإن الاتحاد الأوروبي توصل إلى صيغة الاتحاد ليصبح قوة عالمية كبرى وتنازلت العديد من الدول الأوروبية التي كانت تتحكم في مسار الاقتصاد العالمي عن عملتها الوطنية التاريخية مثل المارك في ألمانيا ، والفرنك في فرنسا، والليرة في إيطاليا، لتندرج جميعاً في عملة اليورو التي بدأت تأخذ وضعها عالمياً ، ويرتفع سعرها عن سعر الدولار.[1]

[1]محمد نصر مهنا ، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة ، الطبعة الأولى ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006م، ص 404.

إن سعي أوروبا إلى تفعيل الوحدة السياسية عبر البرلمان الأوروبي ، والوحدة الاقتصادية عبر النقد الموحد ( اليورو ) وتنشيط السوق الأوروبي المشتركة ، ليس سوى تعبير وتجسيد لتطلعها عبر هذا التجمع الإقليمي الاقتصادي الكبير لتثبيت دورها وحماية مصالحها ، من أية مخاطر محتملة تنتج عن الأحادية الأمريكية المهيمنة من ناحية ، ولتكريس دورها كقطب رئيس موازٍ للولايات المتحدة الأمريكية على قاعدة ثنائية التحكم بالعالم من ناحية أخرى. [2]

وبرغم هذا التوسع فإن التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية يظل بعيد المنال في الوقت الحاضر، حيث أن القدرة البشرية للاتحاد الأوروبي حوالي 450 مليون نسمة ، تتفوق على القدرة البشرية للولايات المتحدة الأمريكية التي تبلغ حوالي 280 مليون نسمة ، وفي حين أن الاقتصاد الأمريكي منفرد يبلغ حوالي 10.8 تريليون دولاراً وهو إجمالي الناتج القومي للولايات المتحدة الأمريكية يتفوق على إجمالي الناتج القومي الأوروبي الذي يبلغ حوالي 9.5 تريليون دولاراً ، كذلك القدرة العسكرية الأمريكية تتفوق تكنولوجياً بمراحل عن القدرة العسكرية الأوروبية ، حيث إن برامج البحث العلمي العسكري الأمريكي تبلغ حوالي 42 مليار دولاراً يمثل عشرة أضعاف البحث العلمي العسكري في دولة أوروبية رئيسة مثل فرنسا حوالي 4 مليار دولاراً ، ويعني ذلك إن أوروبا لا زالت تستظل بالمظلة الأمريكية ، ولو قامت الولايات المتحدة الأمريكية بسحب هذه المظلة فسينتج عن ذلك تهديد مباشر للأمن الأوروبي.[1]

إن الاتحاد الأوروبي يفتقد إلى الموقف المستقل داخل منظومة العلاقات الأمريكية الأوروبية، وينظر إليه كمنفذ للسياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية أو الحلف الأطلسي ، وترى بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ودول أخرى ، أن الاتحاد الأوروبي هو وسيلة لنقل رغبة الولايات المتحدة الأمريكية وتحقيق أهدافها، ولا سيما في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية ، فضلاً عن المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها دوراً

---

[2] غازي الصوراني ، العولمة والعلاقات الدولية الراهنة Cdideology@yahoo.com . 2016/4/23م

[1] محمد نصر مهنا ، مرجع سبق ذكره ، ص 405 .

مثل صياغة سياسة التوسع للاتحاد الأوروبي ونقل الأفكار الاقتصادية الليبرالية الجديدة والثقافة الأمريكية إلى العالم. [2]

ويمثل الناتو المجال العسكري بين الطرفين ، إذ استمرت فيه العلاقة بين الجانبين منذ أكثر من نصف قرن وحتى الوقت الحاضر ، ولعل الحاجة الأوروبية إلى الوجود العسكري الأمريكي على أراضيها بما يحفظ الأمن والسلام في القارة ويسهل على الدول الأوروبية الاهتمام بالجوانب الأخرى غير العسكرية ، أدت إلى دعوة الأوروبيين لإبقاء القوات على ما هي عليه، وهذا ما يؤمن خلال هذه المرحلة ومستقبلاً النفوذ الأمريكي على القارة الأوروبية ومن ثم على المستوى العالمي، إلا أنه عندما تظهر الأصوات الأوروبية للحد من السيطرة الأمريكية على الحلف وتطالب بزيادة مستويات الأوروبيين فيه ، تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بطرح مسألة النفقات العسكرية والحصة الأكبر التي تتحملها فيها ، الأمر الذي يجبر الأوروبيين على الرجوع عن موقفهم وتفضيل خيار الاستمرارية في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى من مصلحتها التخلي عن وجودها العسكري في أوروبا فمن الناحية الأمنية يعطيها وجودها مزايا أساسية هي :[2]

1. إنه لن يكون في وسع الأوروبيين تبني استراتيجية أمنية مشتركة ليس للولايات المتحدة الأمريكية دور فاعل وحاسم فيها .
2. ستدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالأوروبيين إلى مشاركة كلفة الأمن دون خسارة كبيرة لدورها القيادي .
3. طالما أن للولايات المتحدة الأمريكية مصالح في الشرق الأوسط وحاربت من أجل السيطرة عليها ، فإن الوجود الأمريكي في أوروبا حاجة أمنية للردع وللعمليات الإجرائية تحت غطاء حلف الأطلسي .

---

[2] حسين طلال مقلد ، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 264 .

[1]إلياس طاهر محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص-ص 228- 230 .

[2]كاظم هاشم نعمة ، مرجع سبق ذكره ، ص 313 .

وهكذا فإن النظرة الإستراتيجية الأمريكية لأوروبا هي أن يبقى الدور الأمني الجديد للولايات المتحدة الأمريكية حاضراً ، ولو بثقل أقل في الفضاء الأمني الأوروبي ، فقيادة أوروبا أمنياً يعني قيادة العالم استراتيجياً .

ولقد أثبتت أزمة البوسنة الغياب الأوروبي التام ، كما أكدت ذلك حرب أفغانستان والعراق، في بداية العقد الأول من هذا القرن ، وعلى الرغم من مرور عقد ونصف من الزمان على نهاية الحرب الباردة ، إلا أن قادة الاتحاد الأوروبي ما زالوا غير قادرين على تقديم سياسة مستقلة لأمنهم القومي خارج نطاق الهيمنة الأمريكية ، الأمر الذي يجعل الرؤية الأمريكية والأوروبية تتفقان على ضرورة وأهمية حلف الناتو للأمن الأوروبي ، وذلك لأنه وبدون الحلف لا تصبح أوروبا قابلة للاختراق فحسب ، بل ومن الممكن أن تتجزأ سياسياً ، فالناتو يعمل على تأمين الأمن الأوروبي وتوفير الاستقرار الأوروبي ، فالاتحاد الأوروبي يعاني مشاكل تقوده إلى البقاء بجانب الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لان الاتحاد ما يزال يفتقر إلى سياسة خارجية موحدة ، ويفتقر إلى سياسة أمنية ودفاعية مشتركة ، ومن ليس بمقدوره الظهور على الأقل في المستقبل المنظور كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية .

وكانت للعمليات الإرهابية في 11 سبتمبر2001م، أن تترجم مدى الانصياع الأوروبي الأمني للولايات المتحدة الأمريكية لأنها باتت تدرك أنها مهددة بما حصل للولايات المتحدة الأمريكية، فالخوف من العمليات الإرهابية جعل الاتحاد الأوروبي ساكناً ولا يتحرك ، ولكي تحظى أوروبا بالقسط الأكبر من الأمن باتت مضطرة إلى تسليم أمنها للولايات المتحدة الأمريكية [1].

وعلى صعيد أخر لم ينجح الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول الصناعية ( فرنسا – ألمانيا ) في ثنى الولايات المتحدة الأمريكية عن التدخل العسكري في العراق ، بل انقسم موقفه إزاءها لتشارك دولة صناعية عضواً فيه ، في العدوان العسكري ذاته ، ورغم نجاح الاتحاد الأوروبي النسبي في تعديل بعض توجهات المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير غير انه وقف بكل ثقله خلف المشروع الجديد ، حيث جاء البيان الأمريكي – الأوروبي المشترك في 24-8-2004 داعماً للتوجهات الأمريكية الأساسية مع تعديلات غير رئيسية ، ولا تزال

[1] اليأس طاهر محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 244 .

الولايات المتحدة الأمريكية هي قائد المشروع في التطبيق على الأرض ، وبذلك تشير هذه المعطيات والمؤشرات إلى أن السياسة الخارجية الأوروبية وبرغم محاولات التبلور المستمرة عبر الاتحاد الأوروبي ذاته ( أي محاولات تجاوز التباينات الداخلية في الاتحاد الأوروبي ) غير أنها لا تزال تنقاد للسياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. [2]

لقد سعي الباحث فيما سبق إلى محاولة وصف وتثبيت حدود العلاقة الأمريكية الأوروبية، لتؤكد الدراسة على الهيمنة الأمريكية على أوروبا بشكل كامل في الشؤون السياسية والعسكرية، بينما يمكن تجسيد العلاقات الاقتصادية واعتبارها شبه تعاونية أو تنافسية، ولكن لا يمكن إبعادها عن دائرة الخضوع والانصياع ، لارتباطها المباشر بالسياسة والأمن القومي لأوروبا بشكل أو بآخر .

فلقد استطاع الاتحاد الأوروبي أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة ، الأمر الذي يغير العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ، فهناك احتمال أن تتراجع واشنطن عن مطالبها في الاستمرار في لعب الدور الأساسي على مسرح الأمن الأوروبي عبر مظلة حلف الناتو ، مقابل حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ضمانات باستمرار تدفق صادراتها للأسواق الأوروبية من دون قيود ، وعلى الرغم من حداثة الدور الأوروبي السياسي ، فلا نستطيع القول إن أوروبا بقيت غير مؤثرة في الأحداث العالمية ، فالاتحاد الأوروبي مهيأ بشكل جيد للتعامل مع إدارة الأزمات العالمية ، وهناك شعور أمريكي عام بأن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأكثر قدرة على القيام بهذا الدور المهم ويختلف هذا الدور عن الدور الثانوي أو التابع ، فهنا يوجد اعتراف بقدرة الاتحاد الأوروبي على التفاوض وعلى فرض ذاته كمحاور شرعي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ويظهر هذا الدور من خلال مجالات عدة تتمثل في تسوية الصراعات الإقليمية وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع وإدارة سياسات التنمية للأطراف الأخرى وسياسة تأمين الطاقة .[1]

إن طبيعة العلاقات التي تشكلت خلال هذه المرحلة ما بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية ، أخذ شكلاً أقرب ما يكون إلى نمط المشاركة التي تقوم على الاعتماد

---

[2]جواد الحمد ، السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، العدد 31 ، 2005 م، ص4.

[1]حسين طلال مقلد ، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص- ص، 246-264 .

المتبادل والمصالح المتبادلة وهذه الحقيقة تجعل العلاقة الاقتصادية ذات نظرة خاصة في مجمل العلاقة الأمريكية – الأوروبية .

ولقد مثلت السوق الأوروبية المشتركة الملاذ الأول للصادرات الأمريكية واحتلت بذلك مكانة الشريك التجاري الأول لها ، مما يعطي استمرار الأهمية الكبرى لسوق الاتحاد الأوروبي لصادراتها ، الأمر الذي يعني مواصلة الإصرار الأمريكي على النفاذ إليه بأساليب التعاون والتنسيق . [2]

كما أن الاتحاد الأوروبي استطاع فعلاً أن يحد من القوة الأمريكية ، في مسائل التجارة والنفوذ داخل منظمة التجارة العالمية ، حيث تقف أوروبا نداً مساوياً للولايات المتحدة الأمريكية ومما لا شك فيه أنه من حيث تحمل مسئوليات إدارة وتسيير الاقتصاد العالمي ، فإن دول الاتحاد الأوروبي ككل كانت وما زالت تلعب دوراً بالغ الأهمية والفاعلية يتناسب منطقياً مع الوزن الاقتصادي لأوروبا حول العالم .[1]

ولقد ظهرت بوادر إحراز تقدم ملحوظ على صعيد إدارة تطوير البنية الاقتصادية والنقدية للاتحاد في سبيل استعادة الاستقرار الاقتصادي من جديد ، لتتجه الدول الأوروبية للنظر نحو الخارج وتعود جدياً إلى بناء استراتيجية خارجية ودفاعية موحدة وقوية لمواجهة التحديات الأمنية على الساحتين الأوروبية والعالمية على حد سواء وباعتبار أن اقتصادها هو الأقوى تصدرت ألمانيا المشهد الأوروبي ، فألمانيا بحسب شركائها الأوروبيين تتمسك بفرض وجهات نظرها حول مختلف القضايا الأوروبية لتعزز قيادتها بغية ترسيخ نفسها بوصفها لاعباً رئيسياً على الساحة الدولية.[2]

وفي المقابل ، فإن ألمانيا ترى في طموحها للانضمام إلى القوى العالمية المؤثرة حقاً أصيلاً لها ، ومن ثم فإن سعيها إلى التوسع في سياستها الخارجية ودورها كلاعب دولي يعتد

---

[2]نجلاء محمد نجيب ، مرجع سبق ذكره ، ص138 .

[1] نسرين محمد عمر نمر عواد ، السياسة الخارجية الأمريكية والاتحاد الأوروبي اتجاه أوروبا الغربية ،رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة بيرزيت ، فلسطين ، 2006 ، ص 188 .

[2]صراع المصالح الأوروبية يلقي بظلام على العلاقات الأمريكية الأوروبية ، www.akhbar_alkhaleej.com 2014-3-1 2016-1-23م.

به ما هو إلا خطوة طال انتظارها لتتواءم مع كونها قوة اقتصادية عظمى ، وتعتمد في كسب دعم دول الاتحاد الأوروبي لتنفيذ تلك السياسات على عاملين أساسيين .[3]

**أولاً :** التغيرات التي طرأت على مسار السياسة الدفاعية الأمريكية بالتوجه نحو آسيا الباسفيك، ومن ثم تزعمت ألمانيا توجهاً نحو تعزيز وتعميق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي ، ودعم التكامل الدفاعي ، والحفاظ على هدف إنشاء جيش أوروبي بحسبان أنه هدف طويل الأجل يحقق الطموح الأكبر لألمانيا في قيادة عسكرية موحدة فقد أعلنت ألمانيا إصرارها على تعزيز التعاون العسكري بينها وبين فرنسا لتوسيع دائرة تدخلاتها العسكرية على المستوى الدولي.

**ثانياً :** حالة انعدام الثقة التي سادت العلاقات الأمريكية الأوروبية عقب الكشف عن فضيحة تجسس وكالة الأمن القومي الأمريكي على مكاتب مسئولين أوروبيين إلى جانب التسلل إلكترونيًا إلى مقر الاتحاد الأوروبي في بروكسل ، ويأتي هذا في وقت تعمد ألمانيا إلى عرض نفسها شريكاً وحليفاً دولياً موثوقاً به للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن بين الأدوار الأخرى المطروحة في العلاقات الأمريكية الأوروبية دور البديل وهو الدور الذي يطرحه بقوة بعض القادة الأوروبيين والمفوضية الأوروبية ، ويرى مؤيدو هذا الخيار أن الولايات المتحدة الأمريكية أخفقت في حل المشكلات الدولية ، وأن الاتحاد الأوروبي هو البديل للدور الأمريكي ، نظراً إلى قدرته على تقديم خدمات أكثر فاعلية وحضارية ، وقد ظهر هذا الدور في السنوات الماضية القريبة من خلال التفوق الأوروبي في عدة مجالات مثل ، العلاقات الإقليمية ، البيئة ، حقوق الإنسان ، والتحرك الأوروبي في تسوية عدد من الصراعات ، مثل الصحراء الإفريقية السفلى في بداية القرن الحالي ، وينظر إلى هذا الدور بعين الريبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية معتبرة أنه يحد من الهيمنة والقيادة الأمريكية . [1]

---

[3]نفس المرجع السابق .

[1] حسين طلال مقلد ، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 264 .

أيضاً أخيراً الدور المطروح من قبل القادة الأوروبيين ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويتمحور من خلال النظر إلي أن الدور الأمريكي المستند إلى القوة لا يتناسب والقرن الحادي والعشرين وينظر إلى الاتحاد الأوروبي بأنه المؤهل الأفضل لإعادة وترتيب النظام الدولي ، ليس في مجال توزيع القوة فحسب، ولكن كذلك من خلال طبيعة القوة ذاتها ، وهنا يتميز الاتحاد الأوروبي من خلال سياسات تحاول سد الفجوة التي خلفتها أمريكا عبر سياستها ، المستندة إلى القوة ، ويظهر هذا الدور من خلال العلاقة مع العالم الإسلامي ، والنظرة إلى النظام العالمي والطبيعة الأمنية ، وسياسات التنمية ومقاربات إدارة الموارد والسياسة البيئية ، إذ يعد الاتحاد الأوروبي القائد في هذا المجال . [2]

وفي نهاية هذا المطلب نجد أن المؤشرات لا زالت تشير إلي سعي السياسة الأمريكية إلي استبقاء الأوضاع الأمنية في أوروبا على ما هي عليه ، تكريساً لسيطرة حلف الناتو ومن خلال قيادة أمريكية ليست محل نزاع ، وما يبرهن على ذلك الرفض الأمريكي التام لفكرة تشكيل الفيلق الألماني الفرنسي كنواة لقوة أوروبية مستقلة ، وأيضاً الحرص الأمريكي المستمر على تأكيد اعتبار اتحاد غرب أوروبا دعامة أوروبية لحلف الناتو ، وليس تنظيماً دفاعياً مستقلاً للاتحاد الأوروبي ، كما يبرهن ذلك حرص الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل في القضايا الأمنية مع بلدان أوروبا فرادي لا كمجموعة واحدة ، ما يؤكد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على الاستمرار في موقع القيادة بالنسبة للنظام الأمني في أوروبا.[1]

**المطلب الثاني :تغير شكل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية – الأوروبية.**

هناك حقيقة واضحة وشبه متفق عليها بين السياسيين إن العالم يسير نحو التغيير ، إذ أن هناك العديد من الذين يؤكدون إن الزمن القادم سيشهد سيادة لمبدأ الحوار مع القوى الكبرى والصغرى ، وتتشكل من خلاله الأدوار السياسية التي يمكن أن يمارسها الجميع ضمن منظومتهم الإقليمية بعيداً عن الهيمنة واقتراباً من التفاهم وبناء للمصالح المشتركة.

---

[2]نفس المرجع السابق ، ص 265.

[1] نجلاء محمد نجيب ، مرجع سبق ذكره ، ص 138 .

ومن هذا المنطلق وعلى هذا الأساس فإن قيادة العالم في تغيير وتبدل ، وهذا الانتقال يجري من الولايات المتحدة الأمريكية إلى فيدرالية أوروبية إذ يمكن لها أن تصبح أكثر أهمية في الشؤون الدولية بشرط أن تصبح متماسكة سياسياً ، ويجب أن يكون لديها السكان والمصادر والثروة الاقتصادية والتكنولوجية والقوة العسكرية الفعلية والمحتملة لتصبح القوة الأساسية الدائمة في القرن الحادي والعشرين .

وتأتي جدية هذا الاحتمال في القوة والقدرة التي تمتلكها الدول الأوروبية والتي يرشحها لأخذ هذه المكانة وامتلاكها المقومات الأوروبية التالية .[2]

أ. المقومات الاقتصادية : فعلى المستوى الاقتصادي يتمتع الاتحاد الأوروبي بموارد اقتصادية وزراعية وصناعية ومالية كثيرة تمكنه من الاكتفاء لأن يكون واحداً من القوى العظمى ، ففيها أربع دول كبرى من الدول الصناعية الثمانية ، ويعادل إنتاج الاتحاد الأوروبي إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ، ويسيطر على التجارة العالمية سيطرة قوية وله مصادر مالية كبرى أيضاً تمكنه من التعامل مع الآخرين بسهولة أكبر ، ومن هذا المنطلق فإن الاتحاد الأوروبي هو القوة الاقتصادية التي يمكنها أن تكتب القواعد التجارية للقرن الحادي والعشرين.

ب. المقومات العسكرية : يتمتع الاتحاد الأوروبي ، بتكنولوجيا عسكرية كبيرة بفضل تطوره التكنولوجي في جميع النواحي ، فللقوات الأوروبية تجهيزات عسكرية ممتازة ، ومنها امتلاك بـــريطانيا، وفرنسا للسلاح النووي ، ويأتي الإنفاق العسكري له بعد الولايات المتحدة الأمريكية حيث أنه من المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع بفارق كبير من ناحية الإنفاق على التسلح والأبحاث العلمية العسكرية وتجهيزات الجيش .

ج. المقومات المكانية والسكانية : حيث تبلغ مساحة الاتحاد الأوروبي(3.975.000) كم$^2$ ويبلغ عدد سكانه أكثر من 340 مليون نسمة أي يزيد على الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول قوية أخرى في العالم عدا الصين ، وكذلك عدد المتعلمين فيه يتراوح بين 65% إلى 95% والذي يقدر قوة السكان بهذا ، وفيما يتعلق بالرأي العام الأوروبي فإن

[2] اليأس طاهر محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 255 .

الاستفتاءات التي أجريت فيها توضح أن أغلبية الشعب الأوروبي يرغب في الاستقلال بالقرار الأوروبي وعدم فسح المجال للتدخل الخارجي .

د. المقومات السياسية : إن المحاولات الجادة التي تقوم بها الدول الأوروبية لتطوير الوحدة الاقتصادية وتحويلها إلى وحدة يمكن لها أن تتمتع بسياسة خارجية موحدة وتتعامل بوجهة نظر واحدة في سياساتها الداخلية والخارجية ، لتكون بذلك رغبة سياسية لأخذ مكان لأوروبا في السياسات العالمية أكثر مما هي عليه الآن .

كما تعمل أوروبا على توحيد جبهتها الداخلية من خلال تنسيق المواقف والحفاظ على الهوية الأوروبية كبديل لتحالف بعض الدول منفردة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، والتأكيد على ركائز الأمن الأوروبي ذاتياً بما فيه الأمن الأوروبي المتوسطي ومقاومة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هذا الأمن أو التنسيق معها وضرورة الإصرار على المشاركة في إدارة النظام العالمي إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية من خلال طرح الحلول والتنسيق وليس التصادم.[1]

ومع ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية تراقب عن قرب المشاريع الأوروبية الوحدوية لأنها تعتقد أن أي خطوة تقدم عليها أوروبا تضر بمصالحها ولذلك فإنه من غير المستبعد أن يتزايد التنافس بين القوتين في المستقبل لأن دول الاتحاد الأوروبي الفاعلة سوف تعمل جاهدة على تثبيت وجودها دولياً .

ثم إن حدوث توترات ما بين ألمانيا و فرنسا باعتبارهما قلب القارة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، وتبلور سياسات استقلالية من قبل هاتين الدولتين إنما يشير بوضوح إلى إن ثمة تحركات أوروبية للابتعاد عن الولايات المتحدة الأمريكية والخروج من إطار الحلف الأطلنطي ، كما أن هذا الاستقطاب الذي حصل بين الجانبين قد أعاد إحياء النزعة والاستقلالية الأوروبية عن الولايات المتحدة الأمريكية الموجودة لدى فرنسا لتشجيع ألمانيا على التعبير عن رأيها بوضوح ، وقد عملت هاتان الدولتان بالإضافة إلى بلجيكا من أجل

[1]محمد نصر مهنا، مرجع سبق ذكره،ص406.

تشكيل منظمة أمنية ربما تكون بديلة عن الناتو ، والخطوة الأولى كانت تتمثل في الاقتراح البلجيكي بدمج جيوش الدول الثلاث لوضع أساس صناعة عسكرية أوروبية مشتركة .[1]

والى جانب تلك الإجراءات التي اتخذتها فرنسا وبلجيكا وألمانيا ، توجد بعض العوامل التي تزيد من حالة التباعد بين الجانبين وأهم هذه العوامل ما يلي :[2]

1- أوروبا اليوم لا تخشى تهديدات خارجية (الاتحاد السوفيتي سابقاً) أو داخلية (اضطرابات وحروب) فعليه مع وجود اتحاد أوروبي يزداد قوة وثقة بالنفس ، كما أن أوروبا الآخذة في التطور السريع في إطارها التكاملي والرغبة في الاضطلاع بدور سياسي أكبر على الصعيد الدولي تعد أقل استعداداً للإذعان لواشنطن .

2- استمرار التجاذبات السياسية والاستراتيجية بين الطرفين .

3- اختلاف التوجه السياسي لكلا الجانبين ، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من التباعد بينهما.

4- أوروبا أصبحت تشعر بمدى العبء الثقيل الذي يشكله حلف الناتو عليها خاصة بعد أن أصبح الأمريكيون يضعون خططاً لجعله رديفاً للحرب الأمريكية حول العالم ، وهو ما يجعل أوروبا مجرد فيلق في الجيش الأمريكي .

وفي مؤتمر صحفي لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية ( باراك أوباما ) بحضور كبار قادة المؤسسة العسكرية الأمريكية عقده في مقر وزارة الدفاع بتاريخ 5-1-2012م ، حيث أماط اللثام عن أهم ملامح المراجعة الإستراتيجية ، أو ما اصطلح على تسميته بالاستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة ، بالوثيقة الرسمية التي وردت في ثماني صفحات ، وحملت عنواناً فيه كثير من الرمزية والإيحاء ( تعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم ، أولويات دفاع القرن الواحد والعشرين).[1]

---

[1]ياسر قطيشات ، مرجع سبق ذكره ، ص 10 .

[2] نفس المرجع السابق ، ص 10 .

[1] نبيل نايلي، الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة،16-1-2012م،www.defenese.gov

أماعن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة أسيا والمحيط الهندي فهناك رسالة موجهة إلى الصين تحديداً مفادها أن على بكين أن تعلم أن الولايات المتحدة الأمريكية وهي تزحف نحو الباسفيك، إنما تسعى لتعزيز وجودها اقتصادياً وعسكرياً لتحجيم أي تمدد استراتيجي صيني ، ولذلك تشكل آسيا – الباسفيك فرصة القرن الحادي والعشرين لنستمر في قيادة العالم ، ومن ضمن رسائل الوثيقة أيضا رسالتان إلى أوروبا، أولهما: أن الولايات المتحدة ستقلص حضورها العسكري بعد اختفاء ما من شأنه أن يهدد أمن واستمرارية الشراكة ، والثانية مفادها إنه حان الوقت لكي تتحمل أوروبا مسئولية أمنها ، لأن تزويدها بالعدة والمعلومات والوقود صار عبئاً استراتيجياً لم يعد بمقدور الإمبراطورية الأمريكية الوفاء به .

كما شهدت السياسة الخارجية الأوروبية محاولات للخروج عن الطوق الأمريكي ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، فقد نجح الاتحاد الأوروبي بإدخال منظومة واسعة من الدول العربية تحت سقف إعلان برشلونة ، فيما عرف بالحوار الأوروبي المتوسطي هذا إضافة إلي عهود دول الاتحاد الأوروبي الفردية في إبرام اتفاقيات عسكرية متعددة المستوى والنوع مع عدد من الدول العربية أيضا.[2]

وبما أننا أمام عالم جديد ونظام عالمي جديد ، وتكتلات جديدة ، وجميع الأطراف في هذه الأنظمة بالذات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تتحرك في إطار رؤية مستقبلية للبحث عن أفضل المواقع لها على المسرح الدولي ، وبذلك نظر كلاٌ من الطرفين الأوروبي والأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط على أنها الطريقة التي من خلالها يمكن تحقيق جانباً من جوانب التفوق ، فسعى كل طرف منها للاستحواذ على هذه المنطقة بطريقته الخاصة ، ولذلك نجد إن المجموعة الأوروبية قد اختارت منطقة الشرق الأوسط وحوض البحر المتوسط للتعبير عن إصرارها لممارسة دور أوروبي أكثر فعالية.[1]

إن العالم يعيش مرحلة انتقالية لم يتبلور من خلالها شكل العلاقات التي ينبغي أن تسود بين الدول ، وإن هذه المرحلة الانتقالية تشهد تبلور دور القوى الدولية الأخرى ، ومن ثم فإن الدول القوية ذات النفوذ والتأثير في مسرح الأحداث الدولية ستعمد إلى التقليل من حرية

---

[2]جواد الحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص 1 .

[1]نوري محمد إبراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 102 .

الولايات المتحدة الأمريكية في القيام بمبادرات منفردة فيما يتعلق بالأزمات العالمية المستقبلية ولا يمكن أن تقبل من دون مبدأ أو شرط إجراءات وخطوات الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تلك الأزمات.

ولو أسقطت هذه الحقيقة على العلاقات الأمريكية – الأوروبية سوف نجد أن أوروبا تعيش منذ فترة ، مرحلة تغيير جدي من خلال عملية التوحيد التي تتجه نحو ترسيخ حالات الاندماج على الصعيدين الاقتصادي والسياسي بما يجعلها تمتلك مقومات التأثير والمنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة وإن خريطة الأداء السياسي الدولي عموماً تشير إلى أن أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على مفترق طريق ، فهما سائران في طريق مختلف وإن ملامح التحول وإن كانت تسير بشكل بطئ وتدريجي ، وهذا ما وضحته وقائع النصف الثاني من العقد الماضي ، فإن خطوات التسريع تتجه لكي ترسخ حقائق هذا الافتراق سواء على صعيد التفكير أو الأداء وربما كليهما معاً.[2]

إن العلاقات الأمريكية الأوروبية على مفترق طرق ، حيث تشير الاتجاهات الحالية إلى أنه من المحتمل اتساع الفجوة بين ضفتي الأطلسي ، مما يبدو يضعف احتمال عودة الشراكة الوثيقة التي سادت في العلاقات بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية إلى ما كانت عليه، إذ أن المهم الأساس للولايات المتحدة الأمريكية هو حماية موقعها بوصفها القوة العظمى الوحيدة والأقوى وترسيخ سيادة التفرد التي تنتجها لجعلها سمة النظام العالمي الجديد الذي تسعى لفرضه.[3]

أما الاتحاد الأوروبي فيرغب في إن يكون له كيان مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك لأنه وصل إلى قناعة أنه قادر على الدفاع عن أمنه في عالم ما بعد الحرب الباردة، فهو يمتلك وسائل القوة والردع التي تمكنه من إبعاد أي تهديد عليه هذا من جهة ، ومن جهة أخرى يتبين لنا إن أوروبا تريد أن تكون لها مكانة في الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد.[1]

---

[2]اليأس طاهر محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص252 .

[3] محمد ذياب ، مرجع سبق ذكره .

[1]خير الدين العايب ، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية ، مجلة الفكر السياسي ، العدد 17 ، 2002 م ، ص 98.

**المبحث الثاني : المعوقات التي تواجه العلاقة الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية.**

تطورت مسيرة العلاقات الدولية تطوراً كبيراً خلال العقدين الماضيين واستيقظت شعوب الأرض وقياداتها على واقع جديد فرض عليها حقبة التحرك السريع لمواكبة تحرك القطار العالمي وبرهان ذلك كثافة وسرعة الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين عواصم البلدان بعضها مع بعض ، حيث البحث عن نوع أفضل من العلاقات التي تدعم أو تضمن تطلعات الشعوب نحو آفاق أوفر أمناً وسلاماً وأضمن ثراءاً واستقراراً ، وكان من الطبيعي ومن المتوقع أن تبقى القارة الأوروبية بمجموعها وبكل أقطارها في قلب هذا التحرك ، شأنها في ذلك شأن بقية الدول الكبرى المشاركة في صنع القرار الدولي أو قيادة المجتمع الدولي.[2]

وعلى الرغم من تطلع أوروبا لتحقيق الوحدة ، وقطعها أشواطاً طويلة في هذا المضمار وسعيها للعب دور مميز في قيادة النظام الدولي ، إلا أن الاتحاد الأوروبي لا يزال يعاني من صعوبات كبيرة في مسيرته الوحدوية التي مازالت تعاني من البطء الشديد خاصة في مجال الأمن والسياسة الخارجية المشتركة ، فضلاً عن معاناته من اختلاف المواقف الأوروبية حول سياسات داخلية كالهجرة واختلاف مستويات الدخل والضمان الاجتماعي وحتى خلافات حول الهوية الأوروبية.[3]

فأوروبا تفتقد اليوم إلى سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة ، وهي بذلك تفتقد ركناً وحدوياً هاماً يمنحها الثقل الذي تتطلع إليه، وهذا ما دفع

( هنري كيسنجر ) وزير الخارجية الأمريكية الأسبق إلى القول متهكماً(في كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا أتساءل ترى بمن أتصل).[1]

وذلك لكون ردود الأفعال الأوروبية حول الأحداث والقضايا العالمية اتسمت بالفردية ، بينما المتوقع بأن تعبر أوروبا عن مواقفها بصورة جماعية تجاه هذه الأحداث والقضايا

---

[2]بسام العسلي ، مرجع سبق ذكره .

[3]حمدوش رياض ، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي ، رسالة ماجستير ، "غير منشورة" ، جامعة منتورى قسنطينة ، الجزائر ، 2012 ، ص 360 .

[1] عمر المبروك أسباقة ، الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد ، رسالة ماجستير ( غير منشورة ) ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، 2004 ، ص 113 .

العالمية ، ولهذا فإن الاتحاد الأوروبي لم يحصل بعد على أن تكون له كلمة موحدة تعبر عما لديه من ثقل على الساحة الدولية .

وفي المقابل وعلى الرغم من التسليم بالدور الأمريكي الإيجابي في انطلاق تجربة التكامل الأوروبي ، والتي انطلقت على جناحين أمريكيين : هما مشروع مارشال من ناحية ، وحلف الناتو من ناحية أخرى ، إلا أن الظروف اختلفت ، فمن المسلم به اليوم هو عدم وجود مصلحة لواشنطن في تكوين قطب أوروبي مستقل ينازعها القرار العالمي ، ويكفي أن تبقى أوروبا كتلة اقتصادية فحسب ، وتحرمها من أمل التحول إلى قوة سياسية ومن ثم استراتيجية مستقلة أو على الأقل فاعلة .

ومن الملاحظ وجود تخبط في السياسة الأمريكية بين فريق مصر على ضرورة التكامل مع الأوروبيين وأخر يصر على إلغائه ، ولإظهار هذا التخبط الأمريكي نشير إلى نظرية الكاتب الأمريكي (ستانلي رولان) الذي ميز بين ثلاثة اتجاهات أمريكية من هذا التكامل حسب التالي:[2]

**الاتجاه الأول :** يمثله أنصار المدرسة التقليدية التي يرى منظروها ضرورة الاستمرار في الدعم الأمريكي للتكامل الأوروبي ، وذلك انطلاقاً من الإيمان بأن ذلك يخدم القيم الأمريكية والمصالح الأمريكية وينعكس إيجاباً على استمرار التعاون الأطلسي .

**الاتجاه الثاني :** ويرى منظرو هذا الاتجاه مصلحة وطنية أمريكية في التكامل الأوروبي الذي يعد جزءاً من الحل الذي تحتاجه أمريكا للاستجابة بشكل فعال للأجندة الداخلية ، معتبراً أن التكامل الأوروبي في مجال الدفاع سيكون وسيلة بيد أمريكا للتخفيف عن كاهلها عبء حماية الأمن العالمي.

**الاتجاه الثالث :** وهو ما يسمى بمدرسة المصالح الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية وهي ليست متفائلة بالتكامل الأوروبي وفوائده للأمريكان فعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تدافع عن مصالحها وأن تخترق الإجماع الأوروبي إذا ما كان ضد الأمريكان ، وهذا الاتجاه هو الذي تبناه الرئيس الأمريكي السابق (( جورج بوش الابن)) حيث رأى أن التكامل الأوروبي

---

[2]حسين طلال مقلد ، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص 657 .

والاستقلال العسكري هو تهديد مباشر للسياسة الأمريكية، وهذا يهدد موقع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها قوة عالمية ومن ثم فلا مكان في العالم لأوروبا مستقلة مع موقف موحد من إدارة الأزمات ، وقد تعزز هذا الاتجاه مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر والحرب على الإرهاب بشقيه الأفغاني والعراقي .

**المطلب الأول : عوائق الإستراتيجية الأمريكية.**

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تتخلى عن الساحة الأوروبية أو أن تترك أوروبا من غير وجودها أو نفوذها ، فهي تشكل بالنسبة لها عمقها الحضاري والثقافي وهم حلفاء الأمس وسيبقون في مستقبل غير محدد لأنها تخشى من ظهور منافس أوروبي اقتصادي قوي ويؤثر في مصالحها ، ومن ثم قدرتها على التأثير في مصالحها العالمية ، وبهذا فإن تعزيز القبضة الأمريكية على أوروبا عبر آليات وصياغات التعاون العسكرية منها والاقتصادية هدف أمريكي ملح وأساسي .

وبرغم ما سبق ذكره إلا أن هناك معوقات نابعة من طبيعة الولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها تجاه علاقتها مع الاتحاد الأوروبي منها اختلاف الرأي العام الأمريكي – الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي ونقص الفهم الأمريكي للاتحاد الأوروبي للدور المناط به ، وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الأوروبي فرادي ، ولا ننسى تباين الرأي العام الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وغيرها من العوائق الأخرى . [1]

تواجه الولايات المتحدة الأمريكية عدد من العوائق في سياستها اتجاه الاتحاد الأوروبي تتلخص فيما يلي:

**أولاً : اختلاف الرأي العام الأمريكي – الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي.**

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، تعد القوة الأولى في النظام الدولي ما يحتم عليها تبني مبادئ سامية تمكنها من تحسين سمعتها في الخارج ، وبالخصوص لدى الدول الصغرى ،

[1]إلياس طاهر محمد أمين ، مرجع سبق ذكره ، ص 237 .

وهذه المبادئ نابعة من قيم وثقافة وتاريخ الشعب الأمريكي ، وبالتالي فإن هذه القيم تلعب دوراً مهماً جداً في توجيه السلوك الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية ، وفي الخطاب المتدفق للنظام الدولي من طرفها ، كما أن عملية صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية هي عملية معقدة نتيجة الدور الكبير لهذه الدولة على الساحة الدولية ، ومن ثم فإن العديد من الدول الرسمية وغير الرسمية ، تتفاعل فيما بينها لصناعة قرار موحد عقلاني يخدم مصالح الدولة العظمى الأولى في العالم .[1]

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وغيرها من بلدان العالم ، أصبح دور المواطن في الحياة السياسية أكثر أهمية وفاعلية ، وأصبح المواطن يلعب دوراً محورياً في عملية الحراك السياسي ، كما أصبح مصب اهتمام السياسيين وصناع القرار ، فمن أجل الوصول إلى نظام ديمقراطي حقيقي وفعال ، لا بد من ممارسة المواطنين لدورهم السياسي على أكمل وجه ، ونتيجة لهذا الدور فلقد انبثقت خلافات في وجهات النظر على صعيد السياسة الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الاختلاف في مواقف كل منها في إتجاه القضايا الدولية كالصراع العربي – الإسرائيلي، والعراق، والإرهاب الدولي . [2]

ولقد بيّن مفوض العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي (كريس بأتن) أبعاد وعواقب الأزمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وقال (إن السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة مستبدة ، تفتقر إلى الحنكة ولا بد لحكومات أوروبا الغربية من الانتفاضة لتمنع واشنطن من المضي قدماً في تحركها المنفرد على الصعيد الدولي).[1]

ودعا بأتن إلى عدم الخوف من إغضاب واشنطن والاستمرار في مجاملتها وتوقع حدوث تصادم فعلي بين الموقفين الأوروبي والأمريكي مؤكداً إن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تقضي عزل العراق وإيران وكوريا الشمالية عن المجتمع الدولي ، بينما مصلحة أوروبا تقتضي دمج هذه الدول في المجتمع الدولي وبناء علاقات مميزة معها .

---

(1)حمدوش رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .

(2)سلام علي أحمد المشهدان ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة ماجستير "غير منشورة "، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2013 م، ص ، 269 .

(1) أحمد سعيد نوفل ، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الوقائع والتحديات ، www.addustouw.com 16-4-2016.

ولقد أظهر مسح أجرى في سنة 2001م ، من قبل مجلس شيكاغو الاختلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي في مسائل أخرى تتعلق بالسياسة الخارجية مثل دعم الدول الفقيرة لتطوير اقتصاداتهما فالرأي العام الأمريكي يؤيد هذا النوع من السياسة الخارجية بنسبة 78% بينما الرأي العام الأوروبي يؤيد هذا النوع من السياسة الخارجية بنسبة 91% وأيضاً دعم الضربات الجوية ضد معسكرات تدريب الإرهابيين فالرأي العام الأمريكي يؤيد هذا بنسبة 87% بينما الرأي العام الأوروبي يؤيد هذا بنسبة 68% ، كما نلاحظ الاختلاف إلى حد ما بين الجانبين الأمريكي والأوروبي حول إدراك الخطر الدولي فمثلاً الإرهاب الدولي يرى الرأي العام الأمريكي أن هذا الخطر ذو أهمية بنسبة 94% بينما الرأي العام الأوروبي يختلف مع الولايات المتحدة الأمريكية حيث يرى أهمية هذا الخطر بنسبة 64% وغيرها من الاختلافات الأخرى كالتغيير المناخي ، والصراع المسلح بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وتطور الصين بوصفها دولة صاعدة والتي فيها تتفاوت النسبة بين الجانبين من حيث الأهمية ، وبالمقارنة بين الدعم الأوروبي والأمريكي لإقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية نرى أن 72% من الأوروبيين أيدوا قيام هذه الدولة ، وعارضها 14% ، بينما أيد فقط 40% تأسيس هذه الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية ، وعارضها 35% ، وأيضا من الاختلافات الأخرى بين الرأي العام الأمريكي والرأي العام الأوروبي في دعم بعض القضايا المتعلقة بالتعددية مثل منح الأمم المتحدة سلطة التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.[2]

**ثانياً : نقص الفهم الأمريكي للاتحاد الأوروبي ودوره.**

لقد جاء في مضمون تقرير مجلس اللوردات البريطاني سنة 2003م، أن الاتحاد الأوروبي أخفق في الدفاع عن نهج سياسته الخارجية الخاصة ، وأقر التقرير بوجود نقص مؤلم في الفهم الأمريكي حول ما هية الاتحاد الأوروبي ودوره وما يستطيع تقديمه ، وجاء في التقرير هناك قلة اهتمام بما يقدمه أعضاء الاتحاد الأوروبي من دعم تنموي خارجي يتفوقون فيه على أمريكا.[1]

---

[2]حسين طلال مقلد ، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص –ص 253 – 254 .

[1] نفس المرجع السابق ، ص 258 .

**ثالثاً : تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فرادى.**

تختلف العلاقة الأمريكية مع كل دولة عضو حسب الملفات التي تهم الجانبين، وهذا ما يجعل التنسيق بين أمريكا من جهة والدولة العضو يغلب على التنسيق بين أمريكا والاتحاد الأوروبي ، ما ينعكس سلباً على العلاقات بين الجانبين ، فلا يختلف اثنان على أن مواقف بريطانيا في السياسة الدولية غالباً ما تكون تابعة للسياسة الأمريكية أو مكملة لها ، وبما أن واشنطن تسعى لتثبيت أقدامها في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال الناتو وتطوير دوره ومهماته عبر عملية التوسع نحو الشرق ، فإن بريطانيا تدعم هذا السعي الأمريكي لأسباب أهمها ، استمرار النزعة التقليدية المحافظة في العقلية السياسية البريطانية التي تجعلها تولي اهتمامها لعلاقاتها الأطلسية مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من علاقاتها الأوروبية.[2]

كما أن التنسيق بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة فيما يتعلق بأنشطة الناتو ، يضع علامة استفهام حول إمكانية التوصل لقرار أوروبي موحد ، ثم التمسك به في وجه الإدارة الأمريكية ويعد التدخل العسكري في ليبيا عام 2011 م ، دليلاً على ذلك ، فبينما امتنعت ألمانيا عن التصويت على قراري مجلس الأمن 1970م–1973م، والمتعلقين بفرض حظر الطيران على ليبيا ، نجد أن بريطانيا ، وفرنسا قد شاركتا بقواتهما البحرية والجوية في العمليات العسكرية على ليبيا التي قام بها الناتو، ورغم أن المفوضية الأوروبية قد اتخذت قراراً بالمشاركة في جهود الإغاثة وتأمين المدنيين النازحين ، نجد أن بعض الحلفاء الأوروبيين قد انضموا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عملياتها العسكرية ، سواء بالمشاركة الفعلية أو عن طريق الدعم اللوجستي واستخدام القواعد العسكرية في كل من إيطاليا، وإسبانيا.

ومما تقدم يتضح تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي سواء اقتصاديا أو عسكرياً أو سياسياً تعاملاً منفرداً وفقاً لمصالحها .[1]

---

[2]نسرين محمد نمر عواد ، مرجع سبق ذكره ، ص 165 .

[1]أماني صلاح الدين سليمان ، مستقبل أوروبا مواجهة تحديات التفكك ، www.siyssa. Org 2016-4-23

إن قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التأثير في الدول الأعداء في الاتحاد الأوروبي، وعلى تغيير مواقفها وسياساتها تجاه الاتحاد وتطوير علاقات مميزة معها على حساب العلاقة مع الاتحاد ، وإفساد التضامن داخل الاتحاد هي في تزايد، كما أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الدول الأوروبية بشكل منفرد جعلها تمتلك إمكانية الاستشارة في مراحل عدة وأن تكون وجهة نظرها مسموعة قبل اتخاذ القرار .

**رابعاً : الشكوك الأمريكية حول معاهدة لشبونة الإصلاحية.**

ويلخص الأمريكيون مخاوفهم من اتفاقية لشبونة في النقاط الآتية :[2]

أ- إن المصادقة على معاهدة لشبونة الإصلاحية جعلت أوروبا أقرب إلى وجهة النظر الفرنسية التي ترغب بأوروبا الأكثر تكاملاً وأمناً ، وتبتعد عن وجهة النظر البريطانية التي ترى في الاتحاد الأوروبي منطقة تجارة حرة .

ب- ستضعف هذه المعاهدة موقع الناتو في العلاقات الأطلسية ، وهذا سيشكل خطأ كبيراً ، ففي حال امتلاك الاتحاد الأوروبي إمكانيات عسكرية ، سينظر إلى الناتو بأنه شيء إضافي وأوروبا تستطيع أن تحمي ذاتها دون الاعتماد على الناتو .

ج- الإضرار بالمصالح الأمريكية التي تتعزز عبر العمل والتأثير في القرارات على المستوى الوطني عند صناعتها في الدول الوطنية ، أما ضمن الاتحاد الأوروبي فهناك عدم قدرة على التأثير الأمريكي في صناعة القرار .

د- إن معاهدة لشبونة تهدد العلاقات الخاصة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسيمنح هذا الاتفاق سلطة بلا حدود لمؤسسات بروكسل لصناعة القرار ، فبريطانيا في ظل اتفاقية لشبونة عاجزة عن العمل مع أمريكا بشكل منفرد وفقاً لاتفاقية لشبونة في البند السادس عشر والذي ينص على أنه قبل اتخاذ أي عمل على الساحة الدولية أو الدخول بأي تعهد قد يؤثر على مصالح الاتحاد الأوروبي ، فعلى كل دولة في الاتحاد أن تتشاور مع الدول الأخرى داخل المجلس الأوروبي .

---

[2]المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 259 .

**المطلب الثاني: عوائق الإستراتيجية الأوربية.**

لا يمكن تصور قيام وحدة أو محاولات الاندماج بين دول تختلف مع بعضها في مجلات كثيرة، وفي مقدمتها الأنظمة السياسية التي تحكم هذه الدول بدون ظهور العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعترض هذا الطريق، ويلبسه اليأس والشلل خلال التوجه نحو الاكتمال، ويمكن أن تكون هذه الصعوبات أو المعوقات خارجية، أي تأتي من دول أخرى غير الموجودة في المسيرة أو تكون صعوبات ومشاكل داخلية بين الدول نفسها.

ولعل ما يميز تجربة الاتحاد الأوربي أنها لم تتغاض عن هذه المشاكل ولم تحاول أن تفرض حلولاً مؤقتة لها، وإنما عدتها جزءاً أساسياً من التحديات التي تواجه التجربة وعملت بطرق مختلفة على حلها وإيجاد الكثير من الحلول التوافقية لها.[1]

هناك مجموعة من المعوقات تقف في طريق الاتحاد الأوربي كحاجز أمام طموح بعض الدول الأعضاء فيه للعب دور أفضل مما يؤديه حالياً في النظام الدولي وتتمثل فيما يلي:

**أولاً: ضعف الدور الأوربي في السياسة الخارجية.**

إن قضية السيادة الوطنية تمثل أهم العقبات التي تعوق مسارات الأداء في الاتحاد الأوربي، حيث أن إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها القومية يؤثر في سياسة كل منها، الأمر الذي يسبب وجود العديد من التوجهات داخل مؤسسات صنع السياسة الخارجية، وإن ما يفسر ذلك الأمر واقعيا عدم تمكن الاتحاد الأوربي من تكوين سياسة خارجية موحدة موازية لسياسته ألاقتصادية الموحدة، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي ليس منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق القومية، بل مازالت الدولة هي الوحدة الأساسية التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي، وإن حكوماتها هي الفاعل الرئيسي إلى جانب مؤسسات الاتحاد، في عملية صنع القرارات السياسية الخارجية للاتحاد الأوربي، ومن ثم فان لكل دولة داخل الاتحاد مصالحاً قومية تسعى إلى تحقيقها من خلال السياسات الخارجية

[1]إلياس طاهر محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص86.

التي تصدر عنه، لذلك فان السياسات الخارجية التي تصدر عن الاتحاد الأوربي هي في النهاية حصيلة تفاعل بين مختلف الأعضاء.[1]

وهذا الأمر لا يخرج عن القاعدة العامة للمنظمات الدولية الحكومية التي تقوم على التعاون الاختياري الحر بين الدول الأعضاء، إذ أن تطوره واستمراره يتوقف على القدر المتاح من الإدارة المشتركة للدول الأعضاء، لكن إذا كان الهدف من التعاون الاختياري الحر بين عدد من الدول هو الوصول إلى درجة من التكامل أو الاندماج تسمح في نهاية المطاف بتحقيق شكل ما من إشكال الوحدة السياسية، يصبح من الضروري أن تتنازل الدول المعنية عن قدر متزايد من سيادتها لصالح المنظمة الوليدة وهو ما يجعل هذه المنظمة قادرة على تمثيل الدول الأعضاء ككل ، وهذا بالطبع ما لم يتحقق كليًا بين الدول في الاتحاد الأوربي.[2]

كما أن من ضمن المشاكل التي تضعف السياسة الخارجية هي عدم قدرة الاتحاد على التنسيق بين سياساته الخارجية والدعم المادي والعسكري والدبلوماسي والتجاري للسياسة الخارجية فمن النادر ما يتم توظيف هذه السياسات الداخلية في دعم السياسة الخارجية وخدمتها ، كما تشكل قضية التمثيل الضعيف للاتحاد نقطة ضعف أخرى، فعلى الرغم من تعيين ممثل أعلي للسياسة الخارجية والأمنية ، فكل وفد سيفاوض لابد أن يضم في عضويته ثلاثة أعضاء وهم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة ومفوضية العلاقات الخارجية في المفوضية الأوروبية ، ووزير خارجية الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد الدورية ، فمثلاً عند المشاركة في اجتماعات اللجنة الرباعية الخاصة بالشرق الأوسط والمؤلفة من الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وروسيا يتم دعوة أولئك الممثلين سالفي الذكر لتمثيل الاتحاد الأوربي في الاجتماع، مما يجعل فعالية السياسة الأوربية ضعيفة بسبب اختلاف المرجعية.[3]

ويعد الدور الأوربي محدود التأثير في بعض المجالات التي تحتاج إلى توليه، مثل نزع السلاح والانتشار النووي، فالدور الأوروبي محدود في هذا المجال، حيث أن المسألة تحتاج

---

[1]أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي تجاه الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد 39، 2009م، ص81.

[2]اليأس طاهر محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص87.

[3]حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص645-646.

إلى خطوات أساسية من قبل كل من أمريكا وروسيا اللتين تمتلكان 95% من الرؤوس النووية في العالم، وقرار أمريكي جريء بتصديق اتفاقية منع التجارب النووية، بينما صادقت فرنسا على الاتفاقية منذ عام 1992م، وأكتفت بامتلاك 300 رأس نووي فقط، ويكتب وزير الدفاع الفرنسي السابق جان بيير شوفينمان "لا تستطيع أن تطلب من فرنسا أن تكون على رأس حلف مع شركائها الأوروبيين للمطالبة بإنهاء الأسلحة النووية، فهذا يعني محو فرنسا و أوروبا عن الخريطة وترك الفضاء حراً بين أمريكا وروسيا اللتين تمتلكان الأسلحة التكتيكية وحيث تنتشر الأسلحة الباليستية".[1]

**ثانيا: القوة العسكرية.**

على الرغم من وجود مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي وهي "اتحاد أوروبا الغربية" إلا أن دور هذه المؤسسة اقتصر على التنسيق ، ونرى وجود اختلاف بين الأوروبيين أنفسهم، ففريق يرى أن من حق أوروبا التفكير في حماية أمنها القومي من خلال بناء منظومة دفاعية خاصة بها على اعتبار أن حلف الناتو غير قادر على تأمين أقصى حالات الدفاع الذي تطلبه أوروبا لذا فهي تريد منظومة دفاعية موازية لحلف الناتو، وهذا ما يؤكد إنشاء القوة الأوربية للتدخل السريع التي أعلنها الاتحاد الأوروبي بأنها مكملة لدور الحلف الأطلسي لا منافسة له.[2]

إن تراجع أوروبا في تطوير أسلحتها سيؤدي إلى ضمور قوتها العسكرية بل إلى نهاية كل إيديولوجيات أوروبا من حيث أن القوة ينبغي أن ترتكز على أساس اقتصادي وعسكري متين ومتوازن، وكان الأمين العام السابق لحلف الناتو "راسمو سن" قد حذر خلال قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) من التخفيضات المبالغ فيها في الإنفاق الدفاعي الأوروبي مشيراً إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبحث عن حلفاء آخرين إذا لم تلقِ أوروبا بثقلها في القضايا الأمنية.

ووفقا للتقرير السنوي لعام 2012م، الصادر عن معهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بلغ الإنفاق العسكري في مجموع دول الاتحاد الأوروبي 288 مليار دولاراً في عام 2010م،

---

[1] حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص252.
[2] حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص651.

وبلغ هذا الإنفاق 298 مليار دولار في دول الناتو الأوروبية، ويساوي هذا فقط 30% من الإنفاق العسكري الأمريكي البالغ 698 مليار دولار، ففي خلال العقد الماضي تراجع إجمالي الإنفاق العسكري الأوروبي بنسبة 1.9%، وتراجع الإنفاق على المشتريات الدفاعية بنسبة 10%، وعلى البحث العلمي الدفاعي بنسبة 14% بينما زاد حجم التداول بنسبة 24% في سوق الأسلحة، حيث تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول في بيع الأسلحة على الرغم من أن الاتحاد الأوربي وحلف الناتو قد اتبعا مسارات مختلفة ووضعا سياسة أمنية دفاعية مشتركة.[1]

إن العالم قد يشهد تقلصاً في دور أوروبا الدفاعي، وتراجعاً في مكانتها السياسية، وثقلها في الساحة الدولية، وذلك بسبب خفضها المستمر للإنفاق الدفاعي الذي لن يجعل بمقدورها المساهمة بفاعلية في مهام خارج حدود المنطقة في المستقبل، وإن أرادت أوروبا إثبات وجودها في ميدان الجيوبوليتيكي الدولي قد لا يكون من خيار أمامها إلا في البحث عن معادلة متوازية لأمنها الإقليمي، وبناء قدرات تمكنها من القيام بدور عالمي يكمل سياستها الخارجية والعسكرية سواء لمواجهة الأزمات أو لاستعادة السلام وإعادة بناء مؤسسات القانون والنظام في أرجاء مختلفة من العالم. [2]

إلا أن الأوروبيين غير متحمسين لزيادة الاتحاد الأوروبي إنفاقه على الدفاع، ففي مسح أجراه مجلس شيكاغو للشؤون الدولية وصندوق مارشال الأوروبي في ست دول أوروبية، أيد 42% من الأوروبيين المحافظة على نسبة الإنفاق العسكري نفسها، في حين دعا 33% من الأوروبيين إلى تخفيضه، وفقط 22% أيدو زيادته، ونلاحظ وجود اختلاف بين الدول الأعضاء، فقط أيد 52% من الإيطاليين و45% من الألمان تخفيضه، وأيد 45% من البولنديين زيادة الإنفاق على الدفاع، ودعا 53% من البريطانيين والهولنديين و47% من الفرنسيين إلى إبقائه عند الحد نفسه، وفي السياق نفسه تكتب "تيريز ديلبيش" الباحثة في مركز الدراسات والبحوث الدولية بباريس "في وقت يقبل فيه العالم على التسلح، فقد القادة الأوروبيين القدرة على تسويغ الإنفاق العسكري أمام شعوبهم، على رغم من أن مسوغات التسلح لا

[1]محمد خليفة، ضمور القدرة العسكرية، 26-5-2013م، www.aljaredah.com 3-5-2016م.
[2]نفس المرجع السابق.

تنقصهم فهم يتكلمون عن عالم خطر ويصعب التكهن بحوادثه، ولكنهم غير مقتنعين بالحاجة إلى التسلح".[3]

كما تأتي مسألة النفقات الدفاعية إحدى الثغرات التي يعاينها الحلف الأطلسي (الناتو) والتي أسهمت في توتر العلاقات الأمريكية الأوروبية منذ منتصف السبعينات من القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر، إذ ترفض الدول الأوروبية وباستمرار الرضوخ للضغوط الأمريكية حول زيادة نفقاتها العسكرية مبررة ذلك بمتاعبها الاقتصادية التي لا تسمح بأية زيادة في هذا المجال، وفي الوقت الذي زادت النفقات العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية وبدأت تعاني نوعاً من الضعف في اقتصادها، ولا يمكن أن ننسى نقطة خلافية وهي طلب فرنسا بإشراك أوروبا "فرنسا" في قيادة الحلف والرفض الأمريكي المستمر لذلك.[1]

ولقد كانت أزمة كوسوفو بمثابة الإنذار الذي أقلق حكومات دول الاتحاد الأوروبي، بعد أن أكدت هذه الأزمة على عدة حقائق لا يتقبلها الكثير من الأوربيين وهي:[2]

أ- إن الحكومات الأوروبية لا يمكنها أن تتخذ ردود أفعال مؤثرة دون دعم أمريكي.

ب- إن العديد من الدول الأوربية تفتقر إلى أنظمة القيادة والسيطرة والاتصال المتطورة، كما تفتقر إلى الكم الكافي من السفن والطائرات القادرة على نقل الرجال والعتاد إلى مواقع الأزمات بالسرعة الكافية.

ج- الافتقار إلى الأسلحة الموجهة الدقيقة (مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية) بالإضافة لأنظمة الاستطلاع الجوي المتطورة القادرة على مراقبة ما يجري على أرض القتال.

ولم تخفِ وسائل الإعلام الأوروبية حقيقة هذا العجز، فعلى سبيل المثال أجرت مجلة الايكونوميست البريطانية مقارنة بين القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية والقدرات الدفاعية للاتحاد الأوروبي وجاء فيها أن موازنات الدفاع الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تمثل نصف موازنة الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة، وتبلغ قدرة الاتحاد الأوروبي

---

[3]حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص251.
[1]اليأس طاهر محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص199.
[2]خير الدين العايب، مرجع سبق ذكره، ص97.

على نقل قوات إلى مواقع الأزمات 10% فقط من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العديد من الدول الأوروبية تقوم بالإنفاق على جيوش ضخمة بدلاً من التزود بأحدث الأسلحة والتدريبات والأجهزة والأدوات التي تمكنها من الانتقال إلى مسافات بعيدة بسرعة عالية وإتمام مهامها بنجاح كبير.

**ثالثاً: الاختلاف وتباين الرؤى لدول الاتحاد الأوروبي.**

إن إحدى المشاكل أو بالأحرى المعوقات التي تعترض طريق الاتحاد الأوروبي هي التباين في رؤى الدول الأوروبية حول بعض المسائل المهمة التي تعد من الأساسيات، ومن المعروف أن الأوروبيين بشكل عام منقسمون إلى تيارين، الأول يدعو إلى الإسراع بتطبيق خطوط الوحدة، والثاني يدعو إلى التمهل، وهناك من يصف القوى التي تقود التيار الأول بتلك المتولدة عن ظروف واقع جديد وعصر جديد، أما القوى التي تقود التيار الثاني فهي قوى الماضي الراجعة إلى العصر الصناعي بمفهومه الكلاسيكي.

ولقد مرت عملية تبلور السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية بمراحل عدة، وتعتبر قضية اختلاف التوجهات الفرنسية والبريطانية حول الخطوط الرئيسية لهذه السياسة العقبة الأساس لقيام سياسة أمنية دفاعية أوروبية مشتركة، ففي الوقت الذي ترى فيه فرنسا أن ظهور سياسة دفاعية وأمنية أوروبية سوف يدعم ويحسن التحالف الأطلنطي بصورة أكثر توازناً وأكثر قوة، ترى بريطانيا أنه إذا أظهرت أوروبا قدرة جادة على إدارة شؤنها الأمنية، فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح في عزلة وقد ينهار الناتو.[1]

ولعل التوسع الأخير للاتحاد الأوروبي جعل الطريق أكثر صعوبة لاسيما عند دخول عشر دول جديدة إلى الاتحاد الأوروبي الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة التباين في الرؤى بين الدول الأعضاء حول العديد من القضايا الدولية، وأيضاً عدم الاستقرار على مؤسسة فوق قومية تكون الآمر والناهي في الاتحاد.

---

[1] اليأس طاهر محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص88.

ولم يكن للاتحاد كلمة موحدة تعبر عما لديه من وزن على الساحة الدولية، فعلى سبيل المثال لم تذعن الولايات المتحدة الأمريكية لرفض الاتحاد الأوروبي لاستخدام القوة ضد العراق، ولا حتى مطالبته بتجديد عمل المفتشين الدوليين قبل ذلك ، ولقد سخر "دونالد رامسيفلد" وزير الدفاع الأمريكي السابق من الذين يتحدثون عن تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي، وخاصة قوته الصناعية، حيث قال في تصريح له "إن أوروبا لا تمثل كياناً موحداً، وإنها مجرد مساحة جغرافية تضم دولاً صغيرة ومتوسطة، عجزت خلال عقود من الزمان عن الاتفاق على الاتحاد في إطار دولة واحدة أو كيانٍ واحدٍ. [1]

وفي المقابل وعلى الرغم من كل المواقف التي تصدر من الاتحاد الأوروبي، والتي قد توصف في كثير من الأحيان بالخجولة ، خاصة في توجيه النقد للسياسة الإسرائيلية ، إلا أن هذا العملاق الاقتصادي لم يستطيع أن يسبح في فضاء سياسي خاص به بعيداً عن المدار الأمريكي، فهو تارة يقترب من هذا المدار وتارةً يبتعد عنه ، ولعل أكثر المواقف تمثيلاً لذلك طبيعة تعامله مع الحكومة الفلسطينية المنتخبة ديمقراطياً ، والتي تقودها حماس وتعليق المساعدات المباشرة لتلك الحكومة ، كما كانت الأزمة اللبنانية الأخيرة محكاً أخر لسياسة الاتحاد الأوروبي لأنه فشل في بلورة موقف مستقل بناء تجاهها.

ورغم عدد الدول التي تندرج تحت مظلة الاتحاد الأوروبي ، إلا أن هناك فوارق واضحة في مواقفها السياسية، الأمر الذي ينعكس على تأثيرها في رسم مجرى الأحداث الدولية، فمثلاً الحرب على العراق وانقسام الأوروبيين حولها، جعل الناس يتحدثون عن "أوروبا العجوز" نظراً لقيادة المحور الفرنسي– الألماني للموقف الرافض لها، كما أن التباينات بين دول الاتحاد الأوروبي من الصراع الشرق أوسطي تبدو جلية، فمثلاً ألمانيا وبحكم ماضيها التاريخي مازالت تعتبر الحفاظ على وجود إسرائيل وأمنها أولوية من سياستها الخارجية، في حين نجد الموقف الفرنسي يتسم بنوع أكثر من الاقتراب الموضوعي لأطراف النزاع كافة.[2]

---

[1]مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية-الفلسطينية، مجلة المنارة، العدد4، 2007م، ص33.

[2]الاتحاد الأوروبي إمام تحدي عالمي "عملية السلام في الشرق الأوسط" www.dw.com 2016/4/29 م .

إن دول الاتحاد الأوروبي باختلاف الأطياف والتاريخ السياسي تتفق على ضرورة أن يقوم الاتحاد الأوروبي بممارسة دور ما في منطقة الشرق الأوسط فان هذه الدول تفتقر للرؤية الدقيقة حول هذا الدور ومشكلته وماهيته ومداه وكيفيته، كما أن بعض دول الاتحاد الأوروبي ينظر إلى دور عالمي وحيز واسع للوجود الأوروبي السياسي في الساحة العالمية، فيما تقتصر رؤى دول كثيرة على الدور الإقليمي دون أن يكون له دور خارج حدود الاتحاد.[3]

وترى الباحثة "موريل اسيتورغ" من مؤسسة العلم والسياسة SWP في برلين بأن اختلاف الرؤى وتباين المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي يقف حائلا أمام تحقيق رؤية أوروبية مشتركة تجعل من النقل الاقتصادي أن يجد له صدى وترجمة سياسية حقيقية، كما أن الاتحاد الأوروبي لا يستطيع أن يكون محركاً حقيقيا لعملية السلام رغم تلك الجهود الكبيرة التي يبذلها والزيارات المتكررة لمسئوليه، بل يظل قاصراً عن إحداث اختراق حقيقي في المسار السياسي دون الغطاء الأمريكي، ولكن من ناحية أخرى فإن اختلاف المواقف العربية وغياب إستراتيجية واضحة المعالم في التعاطي مع قضية السلام والقضايا الإقليمية وملف الإرهاب الإقليمي والعالمي وتعقيدات تعمل أيضاً على الحد من حركة نشاط الاتحاد الأوروبي بشكل فاعل والعمل على إطلاق يده في إطار عملية سلام شاملة.[1]

**رابعاً : رفض الرأي الأوروبي للتفرد الأمريكي في الشؤون الدولية.**

ففي مسح أجراه مجلس شيكاغو للشؤون الدولية حول الدور الأمريكي في العالم عام 2007م،

قال فقط 3% من الفرنسيين مقتنعين بأهمية بقاء الولايات المتحدة الأمريكية القوة العظمى، والقائد العالمي الأساس في حل المشكلات الدولية، بينما أيد 75% من الفرنسيين بأن تقوم أمريكا بالعمل مع الدول الأخرى لحل المشكلات الدولية العالقة، وأيد 21% منهم انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من جهود حل المشكلات الدولية، وفي سؤال مفاده: هل أمريكا تؤدي دور الشرطي الدولي أكثر مما ينبغي أن يكون، وافق 89% من الفرنسيين على ذلك في

---

[3]حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص642.

[1]الاتحاد الأوروبي أمام تحدي عالمي "عملية السلام في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره.

حين كانت نسبة الأمريكيين 76%، ويؤيد الأوروبيون التعددية في العلاقات الدولية، والخروج مما يعرف بهيمنة القطب الواحد.[2]

**خامساً: مشكلة النمو السكاني.**

بسبب ارتفاع الشيخوخة في أوروبا وإنخفاض معدل النمو السكاني تعاني أوروبا من مشاكل عدة وإليك عرض النسب المئوية للسكان ، ففي فرنسا هناك 10 ملايين فرنسي ممن يتجاوز سن السبعين وسيرتفع عددهم عام 2020م، ليصل إلى 15 مليون حسب توقع بعض المراقبين ، وكذلك تراجع عدد سكان دول الاتحاد الأوروبي خلال السنوات العشرين القادمة ، ففي ألمانيا سيتراجع عدد الألمان من 80 مليون حالياً إلى 60 مليون عام 2020م ، وسينخفض عدد سكان الاتحاد من 500 مليون إلى 450 مليون بعد مائة سنة ، ومن المعروف أن عدد سكان المكسيك وألمانيا ثلاثة أضعاف سكان البرازيل ، أما مطلع القرن الحادي والعشرين فقد أصبح عدد سكان المكسيك أكبر من عدد سكان فرنسا وألمانيا وسكان البرازيل أكبر عدد من سكان ألمانيا ، فرنسا ، بلجيكا ، النمسا ، السويد ، مجتمعة وبالمقارنة مع دول العالم ، فإن 20% من سكان العالم كان يعيشون في القارة الأوروبية قبل مائة عام وانخفضت النسبة لتصل الآن إلى 12% فقط ومن المتوقع إذا استمر انخفاض معدل السكان في أوروبا أن تصل النسبة في عام 2050 ، إلى 7% فقط ، وهذا الإنخفاض الملحوظ له أثره على سير عجلة الاقتصاد ، وعلى تكوين الجيوش وعلى الوزن السياسي للاتحاد الأوروبي.[1]

---

[2]حسين طلال مقلد ، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مرجع سبق ذكره ، ص 252.

[1]حمدوش رياض ، مرجع سبق ذكره ، ص 366 .

**الخاتمة:**

من خلال البحث والتحليل في العلاقات الأمريكية الأوروبية " الواقع– وآفاق المستقبل" نستخلص أن الاتحاد الأوروبي أثبت أنه يمتلك قوة سياسية اقتصادية وعسكرية ، لها وزنها على الصعيد الدولي لا يستهان بها ، على الرغم من معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لتنامي هذه المنظومة في النظام العالمي الجديد ، ولهذا فإن الدول الفاعلة في الاتحاد الأوروبي تسعى إلى تقوية الروابط بين الأعضاء وتحقيق اندماج اقتصادي وسياسي بينها.

ولقد أستطاع الاتحاد الأوروبي أن ينجح على الصعيد الاقتصادي في بناء قوة اقتصادية مهمة إلا أن ذلك لا يعني أن الاتحاد قادر على مواجهة التحديات الأخرى التي تواجهه على صعيد السياسة الخارجية والدفاعية ، كما أن توسيع عضوية دول الاتحاد جعلت منه أكثر تنوعاً وتعدداً في الاتجاهات بحيث لا يستطيع أن يعبر عن سياسة وإرادة مشتركة واحدة على الصعيدين الدبلوماسي والدفاعي .

وبالنسبة للعلاقة بين الجانبين ، فلقد دعت العديد من الدول الأوروبية إلى الاستقلالية في قضاياها السياسية وفي سياستها الداخلية والخارجية، فأوروبا بعد هذه الفترة الطويلة من التبعية للولايات المتحدة الأمريكية يبدو أنها فقدت القدرة على صياغة سياستها الخارجية أو حتى الداخلية بعيداً عن المظلة الأمريكية.

من جانب آخر نجد أن الخلافات الأمريكية – الأوروبية بدأت تطفو على السطح ، حيث إن النزعات الأوروبية إلى الاستقلالية عن السياسة الخارجية الأمريكية ، بدأت تتصاعد في الفترة الأخيرة ، ولكن هذه النزعات بقيت خجولة وإلى الآن لم نلمس تلك السياسة الأوروبية المستقلة عن السياسة الأمريكية ، وحتى على مستوى النزاعات الداخلية عجزت أوروبا عن إظهار قدرتها على التحكم بأمور سياساتها الداخلية مما يعكس عدم قدرتها على بلورة تلك السياسة المستقلة على مستوى السياسة الخارجية.

**الاستنتاجات:**

1- إن التوجه الجيو سياسي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الباردة يسعى إلى فرض الهيمنة الأمريكية على العالم وإلى الحيلولة دون ظهور قوة منافسة وإلى ذرء أي قوة تهددها وتهدد تفوقها.

2- إن التوجه العالمي لسياسة الهيمنة الأمريكية مقابل التوجه الإقليمي للاتحاد الأوروبي يضع القطبين الأطلسيين في مواقف متباينة في أحيانٍ كثيرة.

3- ضعف وتبعية أوروبا سياسياً مقابل الضغط الأمريكي الصانع الوحيد أو شبه المسيطر على القرار السياسي العالمي.

4- إرادة الاتحاد الأوروبي أن يظهر كفاعل في المجال الأمني والدفاعي يمتلك قدرة مستقلة سواء كانت مؤسسية أو عسكرية.

5- احتواء الهوية الأوروبية للدفاع والأمن داخل الحلف الأطلسي ووضع منظمة اتحاد غرب أوروبا تحت التأثير والمراقبة وذلك من خلال اشتراط موافقة المجلس الأطلسي على استعمال وسائل الناتو ومتابعة العمليات التي لا تشارك فيها الولايات المتحدة الأمريكية وذلك نظراً للتأثير الذي تملكه الولايات المتحدة الأمريكية داخل الهيئة الأطلسية.

6- إن أهمية العامل الاقتصادي قد عرفت تزايداً ملحوظاً في فترة ما بعد الحرب الباردة ،أي تحول الصراع من أيديولوجي عسكري إلى صراع اقتصادي حضاري.

7- الاتحاد الأوروبي هو الحليف المناسب للدعم الاقتصادي الذي تحتاج إليه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في مجالات التجارة.

8- لقد ضاعف إتجاه الاقتصاد العالمي إلى العولمة وحرية الأسواق من درجة التنافس بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

9- جاءت الحرب على العراق بحجة ربط الإدارة الأمريكية الإرهاب بالعراق و تدمير أسلحة الدمار الشامل.

10- وقعت الحرب على العراق من أجل السيطرة على المنطقة ومصادر النفط في العراق ، وقد جرت هذه الحرب خارج إطار الشرعية الدولية وبدون موافقة مجلس الأمن الدولي.

11- ظهور الانقسام الأوروبي حول القضية العراقية بين مؤيد ومعارض للحرب.

12- الملف النووي أصبح يشكل أهم السياسات الخارجية الإيرانية الثابتة الذي يعول النظام عليه كاستراتيجية ثابتة تؤمن أمنه القومي وطموحه الاستراتيجي في المنطقة.

13- الاستراتيجيات الأمريكية في مواجهة الملف النووي الإيراني هي تطبيق قانون داماتو للعقوبات الاقتصادية ، وإتباع سياسة الاحتواء المزدوج مع إيران، وإبراز إيران بوصفها دولة مناوئة للسلام.

14- سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى انتهاج الطرق الدبلوماسية في إدارتها لأزمة إيران النووية، فعملت على إجراء المحادثات وتوقيع الاتفاقيات وتقديم الحوافز لإيران.

15- مع استنفاد كل الخيارات الدبلوماسية لحل أزمة إيران النووية ، رجعت دول الاتحاد الأوروبي إلى خيار العقوبات لإجبار إيران على إيقاف مشروعها النووي.

16- قابلت إيران الإستراتيجية الأمريكية والاستراتيجية الأوروبية بالتعنت والمماطلة وعدم الوضوح مع التأكيد الدائم على حقها في إمتلاك سلاح نووي.

17- الانصياع الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية يأتي رغبة منها لأن الدول الأوروبية ترى في ذلك مصالحها المشتركة وقناعة من أغلبها أن البقاء بجانب الولايات المتحدة الأمريكية في الظروف الراهنة يضمن لها دوراً دولياً أكبر من ناحية، وأمناً داخلياً من ناحية أخرى.

18- إن الاتحاد الأوروبي يفتقد إلى الموقف المستقل داخل منظومة العلاقات الأمريكية – الأوروبية وينظر إليه كمنفذ للسياسات التي تعتمدها الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يؤكد الهيمنة الأمريكية على أوروبا بشكل كامل في الشؤون السياسية والعسكرية.

19- نجح الاتحاد الأوروبي على الصعيد الاقتصادي فلقد إستطاع أن يبني قوة اقتصادية مهمة، الأمر الذي يؤهل العلاقات بين الجانبيين إلى الشراكة والتعاون.

20- إن أوروبا قطعت مرحلة مهمة في تحقيق الوحدة بين دولها الرئيسية، وإنها تمتلك مكونات القدرات الذاتية والدولية لبناء قوتها المستقلة والمؤثرة في النظام العالمي، إلا أنها مع ذلك ما زالت تعاني من بعض التحديات التي تواجهها ومن الممكن أن تستمر في المستقبل وتعيق تطورها.

21- هناك معوقات تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وهذه المعوقات تنقسم إلى معوقات أمريكية ومعوقات أوروبية.

أ- المعوقات الأوروبية وتتمثل في السيادة الوطنية وتباين الرؤى بين دول الاتحاد الأوروبي وضعف القوة العسكرية ورفض الرأي العام الأوروبي التفرد الأمريكي بالشؤون الدولية وأخيراً مشكلة النمو السكاني.

ب- المعوقات الأمريكية وتتمثل في اختلاف الرأي العام الأمريكي-الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والتعاون الدولي ، ونقص الفهم الأمريكي لدور الاتحاد الأوروبي، وتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الاتحاد الأوروبي بشكل فردي ، وتباين الرؤى الأمريكية مع الاتحاد الأوروبي.

**التوصيات:**

1- إيجاد آلية تحد من تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في الشأن الأوروبي وفرض هيمنتها على الاتحاد الأوروبي وعلى الساحة العالمية.

2- التأثير في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال التعاون معها ، من أجل إعادة صياغة نظام عالمي لعصر جديد.

3- إرغام الولايات المتحدة الأمريكية على التعامل مع الاتحاد الأوروبي كمؤسسة توحد أوروبا.

4- توقيع اتفاقية أو معاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، تتعهد فيها الولايات المتحدة باستمرار التزاماتها الأمنية عبر جانبي الأطلسي ، مقابل تعهد الاتحاد بأن تسير عملية توسعه نحو الشرق بشكل متوازي مع عملية توسيع الناتو.

5- العمل على إعادة هيكلية الاتحاد الأوروبي في حلف الناتو، مع مراعاة طبيعة العلاقة بين حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية ، والسير باتجاه الاستقلال التام للاتحاد في مجال السياسة الدفاعية المشتركة والعمل على استقلال أكبر للمبادرات الأوروبية تجاه القضايا الدولية.

6- فرض الإرادة السياسية لدى دول الاتحاد الأوروبي ، والقدرة على اتخاذ مواقف أكثر وضوحاً تجاه مسائل مهمة وتطوير دور أوروبي فاعل وعادل على الساحة الدولية.

7- أن يعمل الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية أمنية مشتركة قادرة على استخدام كل عناصر القوة الأوروبية في الترويج لقيمه والدفاع عن مصالحه في كل أنحاء العالم.

8- محاولة التخلص من التصويت على الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في البرلمانات الوطنية ، فموافقة حكومات الاتحاد لا تعطيها أي قيمة قانونية إلا بعد موافقة الشعوب الأوروبية سواء عن طريق المجالس التشريعية أو عن طريق استفتاء مباشر.

**قائمة المصادر والمراجع:**

**القرآن الكريم**

**أولاً: التقارير والندوات العلمية**

**1- التقرير الإستراتيجي العربي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،2006م.**

**2- التقرير الإستراتيجي العربي "2002-2003" ،الحركة المعارضة للحرب الأمريكية-البريطانية على العراق، الطبعة الأولى ،القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والأستراتيجية،2003م.**

**ثانياً: الكتب**

1- أحمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية نموذجاً)، الطبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع ،المملكة الأردنية الهاشمية ،2013م.

2- السيد أمين شلبي، التسعينات أسئلة ما بعد الحرب الباردة ،الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة،2001م.

3- إلياس طاهر محمد آمين، مستقبل العلاقة الإستراتيجية الأمريكية-الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية،2011م.

4- جمال علي زهران، النظام الدولي بين الاستمرارية والتغيير (دراسة في مشكلات معاصرة) ، الطبعة الثانية، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 2002م.

5- حسين شريف، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاهاتها وتطبيقاتها وتحدياتها من الحرب العالمية الثانية إلى النظام الدولي الجديد، الطبعة الثانية ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994م.

6- زهير بوعمامة ، أمن القارة الأوروبية في السياسة الخارجية بعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى، الوسام العربي، لبنان،2011م.

7- عبد الله الأشعل، القضايا القانونية والسياسية في العراق المحتل، الطبعة الأولى، مكتبة جزيرة الورد،القاهرة،2010م.

8- علي عودة العقابي، العلاقات السياسية الدولية، الطبعة الأولى، ليبيا للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، 1996م.

9- عدنان السيد حسين، تطور الفكر السياسي من الإشتراكية إلى الليبرالية الجديدة، الطبعة الأولى ، دار أمواج للنشر والتوزيع، لبنان،2002م.

10- عبد الناصر جندلي، أثر الحرب على الإتجاهات الكبرى والنظام الدولي ، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي،القاهرة،2011م.

11- كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الأستراتيجية ، طبعة موسعة، مطابع إديتار، ليبيا،2000م.

12- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات، ط:بلا، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2006م.

13- محمد ختاوي، النفط وتأثيره في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان،2010م.

14- محمد نصر مهنا، العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة، الطبعة الأولى، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2006م.

15- وليد محمود عبد الناصر، من بوش إلى أوباما ،الطبعة الأولى، مركز الإهرام للنشر والترجمة والتوزيع،القاهرة،2010م.

16- ياسين العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع،الأردن،2009م.

17- ناظم عبدالواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2007م.

18- أناتولي أوتكين، الاستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين ، ترجمة : أنور محمد إبراهيم ، محمد نصر الدين الجبالي ، الطبعة الأولى، دار النشر: بلا، ا لقاهرة، 2003م.

19- أيفود الدر وآخرون، الإستراتيجية الأمريكية- الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير ، ترجمة: حسان البستاني ، الطبعة الأولى ،الدار العربية للعلوم، لبنان،2006م.

20- رأي تاكيه، إيران الخفية ، ترجمة: مجدي كامل، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، سوريا،2007م.

21- مكسيم لوفابفر، السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسين حيدر، الطبعة الأولى، دار عويدات للنشر والطباعة، لبنان،2006م.

**ثالثاً: المجلات والدوريات العلمية**

1- أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني ، مجلة السياسة الدولية، العدد1998،131م. 2- أحمد بهى الدين، العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل ، مجلة السياسة الدولية، العدد، 134، 1998م.

3- أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية ،العدد 39، 2009م.

4- أليسون جكيبيلز، الأوروبيون يكافحون الإنتشار النووي، المستقبل العربي، العدد328، 2006م.

5- جواد الحمد ، السياسة الخارجية الأوروبية والمحدد الأمريكي ، مجلة دراسات شرق أوسطي، العدد 31، 2005م.

6- حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد الثالث،2011م.

7- حسام سويلم، الضربات الوقائية في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة، مجلة السياسة الدولية العدد 150، 2002م.

8- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،المجلد 25،العدد الأول، 2009م.

9- خير الدين العايب، التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية، مجلة الفكر السياسي ، العدد 17، 2002م.

10- سامح راشد، الملف النووي الإيراني تفاعلات بلا تقدم، مجلة السياسة الدولية، العدد179، 2010م.

11- سفير أحمد طه محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد127، 1997م.

12- سعد زريج إيرام، العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي 1990-2003م، مجلة جامعة بغداد ،العدد 2007،50م.

13- عبد الفتاح الرشدان ،العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،العدد12 ،1998م.

14- علي حسين باكير، التأثيرات المحتملة للعقوبات الجديدة على إيران ،مجلة السياسة الدولية، العدد188، 2012م.

15- علي رجب ، العقوبات الأوروبية على إيران، مجلة الحوار المتمدن، العدد2010،2956م.

16- كريم حجاج ، ملامح الاستراتيجية الأمريكية في القرن القادم، مجلة السياسة الدولية ،العدد 127، 1997م.

17- مخلد مبيضين، محددات السياسة الأوروبية تجاه عملية التسوية الإسرائيلية- الفلسطينية، مجلة المنارة ، العدد 4، 2007م.

18- محمود عفيفي، صفقة توتال والعلاقات الأمريكية الأوروبية، مجلة السياسة الدولية، العدد131، يناير1998م.

19- نجلاء محمد نجيب، مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد127،يناير 1997م.

**رابعاً: الرسائل العلمية**

1- إمحمد إرحومة يحي، دوافع الحرب الأمريكية على العراق وتقويض الشرعية الدولية، (2001-2003) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2013م.

2- إمراجع عطيه السحاتي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على الأمن القومي العربي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2007م.

3- حسام الدين بوعيسى، تطور العلاقات الأوروبية الأمريكية ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بيروت العربية،2007م.

4- حمدوش رياض، تأثير السياسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة منتوري قسنطينة الجزائرية،2012م.

5- خالد أبو القاسم مفتاح ، تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن الإقليمي لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ،2001م.

6- سالمة عبد السلام المنصوري، الدور الدولي للاتحاد الأوروبي (تحليل للأفاق المستقبلية)،"غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2010م.

7- سلام علي أحمد المشهداني ، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، رسالة ماجستير(غير منشورة)،الأكاديمية العربية المفتوحة"الدنمارك"،2013م.

8- عبد الله سعد عبدالله ،مؤسسات الاتحاد الأوروبي والتحديات السياسية والأمنية ،رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2009م.

9- عمران أحمد البيوني، الولايات المتحدة الأمريكية ومبدأ إستخدام القوة في السياسة الخارجية الأمريكية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابليس،2010م.

10- عمر المبروك إسباقة، الهيمنة الأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير(غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا،2004م.

11- محمد عمر الحبيب، الحرب الأمريكية على العراق الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2013م.

12- محمد ساسي إمحمد الحراري، العلاقات الإيرانية الأمريكية بعد الثورة الإيرانية، رسالة ماجستير "غير منشورة"، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2007م.

13- نسرين محمد نمر عواد، السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه أوروبا الغربية، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة بيرزيت ، فلسطين، 2006م.

14- نوري محمد إبراهيم، الإستراتيجية الأوروبية بعد الحرب الباردة والمتغيرات الدولية ،رسالة ماجستير (غير منشورة)،أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس،2012م.

**خامساً: شبكة المعلومات الدولية الإنترنت**

1- أحمد سعيد نوفل ، الاتحاد الأوروبي في مطلع الألفية الثالثة : الوقائع والتحديات ، www.addustouw.com

2- التنافس الأمريكي الأوروبي في ظل التحولات الراهنة ، www.fasebook.com

3- الاتحاد الأوروبي أمام تحدي عالمي "عملية السلام في الشرق الأوسط" www.dw.com

4- بسام العسلي،الدور الأوروبي في السياسة الدولية ،جريدة الدفاع العربي.
www.arabdefence

5- بيان مجموعة "5+1" حول البرنامج النووي الإيرانيwww.america.gov

6- خطاب "جورج بوش الإبن"، مارس،www.whietehouse.gov

7- عمرو عبد الكريم، مستقبل العلاقات الأمريكية ألأوروبية.www.almoslim.net

8- غازي الصوراني ، العولمة والعلاقات الدولية الراهنة ، Cdideology@yahoo.com

9- محمد خليفة، ضمور القدرة العسكرية، www.aljaredah.com

10- محمد عبدالله محمد، قانون داماتو، صحيفة الوسط البحرينية، العدد883،2005م. www.alwasathnews.com

11- محمد ذياب، الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا: مستقبل العلاقات بين قطبي الأطلسي، www.akhbar.alkhaleej.com

12- محمد مطاوع، تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا www.aljazeera.net

13- نبيل نابلي ، الإستراتيجية الدفاعية الأمريكية الجديدة، www.defense.gov

14- ياسر قطيشات، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد الحرب الباردة،

15- www.arechive.aawsat.com

16-www.euronews.com

17-www.akhbar_alkhaleej.com